جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

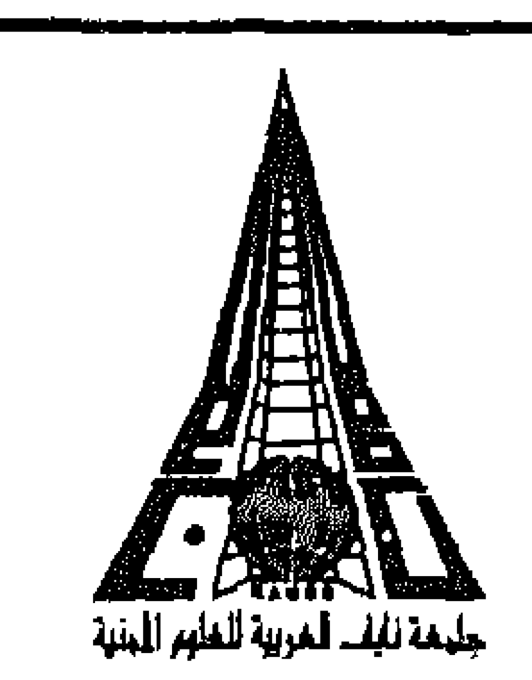


مركز
الدراسات
والبحوث

الأمن الفكري

الرياض
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

٣٦٦



جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الأمن الفكري

الطبعة الأولى

الريـــاض

١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م

ISBN 2 - 5 - 9631- 9960

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA

Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa.

(١٤٢٦هـ)جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مركز الدراسات والبحوث

الأمن الفكري / مركز الدراسات والبحوث - الرياض، ١٤٢٦هـ

٢١١ ص، ١٧ × ٢٤ سم

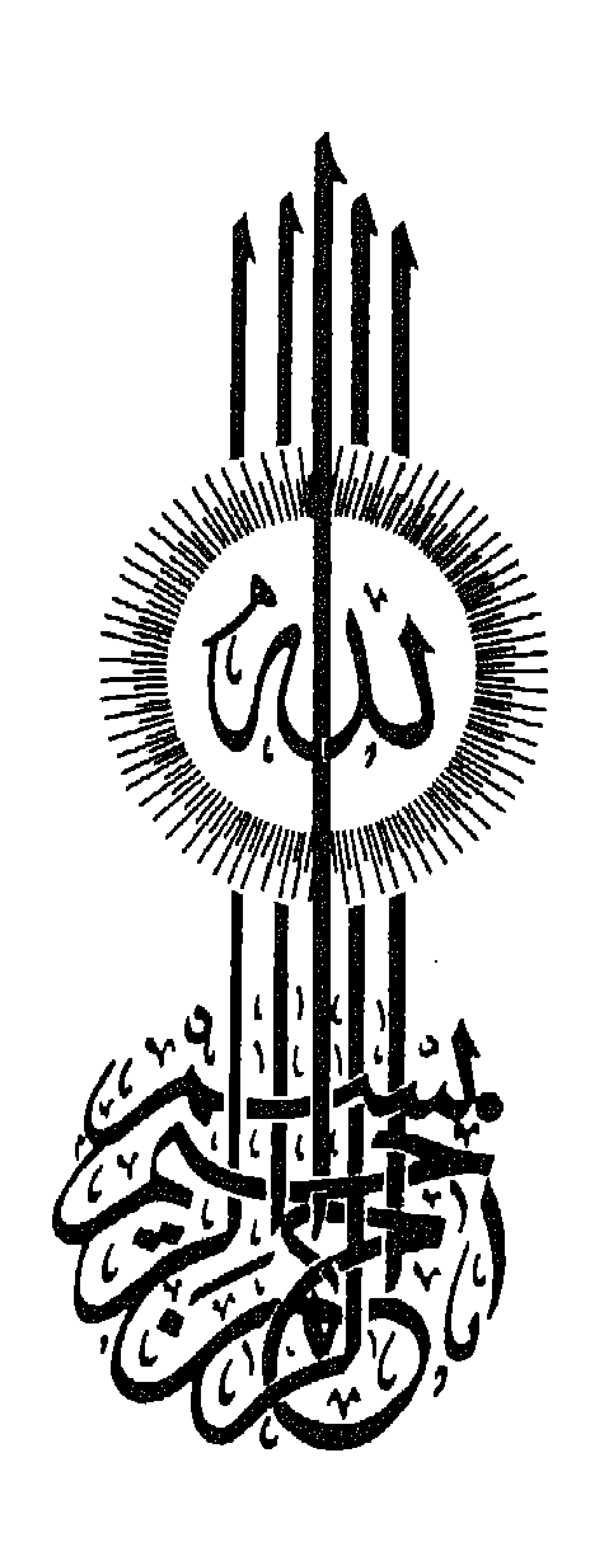
ردمك: ٢-٥-٩٦٣١-٩٩٦٠

١- الغزو الفكري ٢- الثقافة ٣- الأمن أ- العنوان

ديوي ٢١٩,٩ ١٤٢٦/٢٨١٣

رقم الايداع: ١٤٢٦/٢٨١٣

ردمك: ٢-٥-٩٦٣١-٩٩٦٠


بسم الله الرحمن الرحيم

نظمت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الاجتماع التنسيقي العاشر لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة حول (الأمن الفكري) بالتعاون مع جامعة طيبة، خلال الفترة من ٦ـ٨/ ٨/ ١٤٢٥هـ الموافق ٢٠ ـ ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٤م بالمدينة المنورة

المحتـــويات

ثانياً: نحو تطوير مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة

التقديـــم

أولت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية توثيق أواصرها العلمية والأكاديمية على المستوى الاقليمي والدولي عناية فائقة مع المنظمات والجامعات ومراكز البحوث في مجال العدالة الجنائية ومكافحة الجريمة إدراكاً منها بأن في التعاون العلمي الأمني اثراء للأداء، وصقلاً للتجارب والخبرات، كما يفسح أمامها آفاق العمل والتنسيق والانجاز والعطاء.

وإن سلسلة الاجتماعات التنسيقية التي تنظمها الجامعة في رحابها مع العديد من مراكز البحوث العربية والدولية المنبثقة من برامجها السنوية تناقش أهم الموضوعات والقضايا الماثلة أمام المسؤولية الأكاديمية والبحثية والأمنية دعماً للبحث العلمي الأمني ونشره تأصيلاً وتوعية، وتشخيصاً للمعوقات وطرح الحلول الناجعة لها، ذلك أن المسؤولية الأمنية الدقيقة في هذه المرحلة تستدعي في أدائها رؤى علمية وواقعية توظف كل الامكانات والاستراتيجيات توظيفاً دقيقاً يجعل النشاط العلمي مؤثراً في الفكر التربوي والاجتماعي، ورائداً للوقاية من الجريمة والانحراف تحقيقاً للأمن والاستقرار والرخاء في المجتمع العربي.

وإن العمل الأمني - إزاء التفاقم الخطير لصنوف الجريمة المنظمة والجرائم المستجدة في ظل تقنية الاتصالات المذهلة وما تنشده رسالته من تحقيق الاستقرار والتنمية في المجتمع - معني بطبيعة الحال بإستثمار الجهود المشتركة والتعاون الفعال في تبادل المعلومات وتطوير الآليات والتقنيات لإحتواء ظاهرة الجريمة وآفاتها الخطيرة.

وقد جاء طرح موضوع (الأمن الفكري) في هذا الملتقى العلمي الكبير بالتعاون مع جامعة طيبة بالمدينة المنورة ليلقي في صميم هذه القضية تلك المعاني المشعة التي جاء بها الإسلام، إذ انبثقت رسالته من ذات المكان قبل أربعة عشر قرناً لترسيخ الحياة الفكرية ونقائها، وتحريرها لخير الإنسانية جمعاء، مما يكفل للفكر الانساني والسلوك البشري حماية الجهد من الانحراف والغلو والتطرف علي مر العصور.

كما أن هذا التوجه العلمي نحو تكريس الجهد إزاء سداد الفكر، وحماية المعتقد، وصون خصوصية الثقافة، يهدف إلى بيان مدى بشاعة ظاهرة الأمية وإسهامها في بروز مثل هذه القضية، وإجلاء أضرار حيل التضليل والتغرير بالنشء والشباب للانزلاق نحو الإساءة إلى الدين والمجتمع والأسرة، والذات المنحرفة فكرياً وذلك من منظور إجتماعي ونفسي وشرعي وتربوي شامل، كل ذلك يجده القاريء الكريم في هذا الإصدار الجديد الذي يقدمه مركز الدراسات والبحوث بالجامعة إلى المكتبة الأمنية العربية.

والله من وراء القصد،،،

رئيس

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

أ.د. عبد العزيز بن صقر الغامدي

المقدمـــة

يعد التخطيط السليم الأسلوب الأمثل الذي يُمكن مراكز البحوث في العالم العربي من تسيير العمل من خلاله وفق خطط وبرامج محددة تستشرف المستقبل واحتمالاته، وتوظف الإمكانات المادية والبشرية لمواجهة متطلبات التنمية الشاملة ومواجهة كافة اخطار الجرائم.

ويستمد التخطيط السليم كفاءته وموضوعيته من نتائج الدراسات والبحوث الميدانية المقننة، ومن قواعد البيانات والمعلومات التي توفرها في عصرنا الحاضر تقنية المعلومات، حيث أن مجموعة الأفكار النظرية التي تُعد أساسية للآراء حول منهجية البحوث والدراسات، هي تلك التي تتعلق بالبيئة التي تحدث فيها معالجة المعلومات، والتي مؤداها سلسلة من الإجراءات تمثل مراحل المعالجة التي يفترض أنها تبرز من خلال مدخلات المعالجة البحثية ومخرجات التحليل الإحصائي.

ويعد التنسيق في مجال إجراء البحوث والدراسات ترشيداً للجهود المتماثلة في بيئات متشابهة، إضافة إلى بلورة فكر علمي موضوعي يعزز الكفاءة النوعية لمخرجات البحوث والدراسات العلمية.

وفي الملتقى العلمي «الاجتماع التنسيقي العاشر لمديري مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة الذي نظمه مركز الدراسات والبحوث بالجامعة بالتعاون مع جامعة طيبة بالمدينة المنورة فقد تبلورت الأفكار والآراء حول الموضوع، فالأمن الفكري من مقومات الخطط الأمنية الناجحة والرقي

بهذا الفكر يُمكن من مواكبة التغيرات المتسارعة التي تعيشها المجتمعات البشرية .

وقد تم اختيار نخبة من الأساتذة المتخصصين لأعضاء الهيئة العلمية لهذا الملتقى والذين أعدوا الأبحاث المنشورة في هذا الكتاب .

نأمل أن تثري هذا الموضوع من كافة جوانبه المختلفة .

والله ولي التوفيق ، ، ،

المشرف العلمي

أ.د. عبد الرحمن بن إبراهيم الشاعر

الشريعة الإسلامية ودورها
في تعزيز الأمن الفكري

د. عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس

١ . الشريعة الإسلامية ودوورها في تعزيز الأمن الفكري

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول اللّه ﷺ.

فإنّ من أكبر نعم اللّه علينا أن هدانا للإسلام ومنَّ علينا بهذه الشريعة الغرّاء التي جاءت لتحقيق مصالح العباد في أمور المعاش والمعاد، وحفظت للناس الضرورات الخمس في دينهم وأنفسهم وعقولهم وأموالهم وأنسابهم، يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: « والمعتمد إنما هو أنَّا استقرأنا من الشريعة أنَّها وضعت لمصالح العباد في أمور المعاش والمعاد»[١].

ويقول العلامة ابن القيم رحمه الله: « والشريعة مبناها وأساسها على الحكَم ومصالح العباد في أمور المعاش والمعاد، فهي خيرٌ كلُّها، وعدلٌ كلُّها، ورَحمَةٌ كلُّها، ومصالح كلُّها، وكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، ومن المصلحة إلى ضدها فليست من الشريعة»[٢].

ومن محاسن هذه الشريعة الغراء أنها جاءت بحفظ الأمن للأفراد والمجتمعات والأمة، فالأمن مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإيمان بهذه الشريعة، قال تعالى: ﴿ **الذينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ** ﴿٨٢﴾ ﴾ (سورة الأنعام)، ومَن أهمّ أنواعَ الأَمن: «الأمن الفكري»، بل هو لب الأمن وركيزته، لأن الأمم والأمجاد والحضارات إنما تقاس بعقول

---

(١) الموافقات ص (٢/ ٦) .
(٢)إعلام الموقعين ص (٣/ ١٤)

أبنائها وأفكارهم، لا بأجسادهم وقوالبهم، فإذا اطمأن الناس على ما عندهم من أصول وثوابت، وأمنوا على ما لديهم من قيم ومثل ومبادئ، فقد تحقّق لهم الأمن في أسمى صوره وأجلى معانيه، وإذا تلوثت أفكارهم بمبادئ وافدة وأفكار دخيلة وثقافات مستوردة فقد جاس الخوف خلال ديارهم، ذلك الخوف المعنوي الذي يهدد كيانهم ويقضي على مقومات بقائهم، لذلك حرصت الشريعة الغراء على تعزيز الأمن الفكري لدى الأفراد والمجتمعات والأمم، وكان لها الدور المجلّى والقدح المعلّى في ذلك عن طريق وسائل متعددة أسهمت في حمايته والحفاظ عليه من كل قرصنة فكرية أو سمسرة ثقافية تهزّ مبادئه أو تخدش قيمه أو تمس ثوابته وعقيدته.

وقد أحسنت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية صنعاً ذلك الصرح العلمي والمعقل الأمني الأكاديمي حين عنيت بهذا الموضوع، ودعت إلى الاهتمام به عن طريق هذا الملتقى العلمي المهم.

تأتي أهمية هذا الموضوع من أمور متعددة أهمّها :

١ ـ تركيزه على أساس عزّنا ومصدر فخرنا ألا وهي شريعتنا الغراء من حيث تعريفها وخصائصها ومصادرها، ونحو ذلك مما يتعلق بها.

٢ ـ عنايته بموضوع مهم جداً هو ركيزة استقرارها وأساس أمانها وطمأنينتها ألا وهو «الأمن» بمفهومه الشامل.

٣ ـ تخصصه بنوع من أنواع الأمن يعد أهمّها وركيزتها وهو المتعلق بعقول أبنائها وفكرها وثقافتها ألا وهو الأمن الفكري من حيث ماهيته وأهميته وضوابطه ووسائل تعزيزه ومهدداته ومعوقاته.

٤ ـ اهتمامه بإبراز دور الشريعة الإسلامية في تعزيز الأمن الفكري عن

طريق تحقيق عدد من الوسائل والعوامل في ذلك المجال المهم .

٥ ـ إن هذا الموضوع يأتي في زمن كثرت فيه التحديات والحملات والانحرافات الفكرية فلعله يضيف لبنة في إبراز تحقيق الأمن الفكري للأمة .

تلك أهم الأمور التي أراها باعثة على الاهتمام بهذا الموضوع القيّم .

وقد سرت في هذا البحث على مقتضيات البحث العلمي من حيث عزو الآيات وتخريج الأحاديث ، والعزو للمراجع المعتبرة ونحو ذلك .

وتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

أما المقدمة ففيها : أهمية الموضوع ، ومنهج البحث ، وخطته .

١ . ١ تعريف موجز بالشريعة الإسلامية

١ . ١ . ١ تعريف الشريعة

ـ لغة

«الشِّرعةُ والشريعةُ في كلام العرب : مَشْرَعةُ الماء وهي مَورِد الشاربة التي يشرعها الناس فيشربون منها ويستقون ، وربما شرعوها دوابّهم حتى تشرعها وتشرب منها ، والعرب لا تسميها شريعة حتى يكون الماء عدّاً[١] لانقطاع له ، ويكون طاهراً معيناً لا يسقى بالرِّشاء[٢] ، وإذا كان من السماء والأمطار فهو الكَرَعُ» .

---

(١) العد : الماء الذي لا ينقطع ، مجمل اللغة كتاب العين (٣/ ٦١٢) ، لأحمد بن فارس .

(٢) الرشاء : الحبل ، تاج اللغة وصحاح العربية (٦/ ٢٣٥٧) .

وفي اللسان : «والشريعة والشِّراعُ والمَشْرَعةُ : المواضع التي ينحدر الماء منها»[1].

فأصل الشريعة في كلام العرب مورد الشاربة التي يشرعها الناس[2].

والمستقرئ لمعاني الشريعة في اللغة يجد أنها تطلق ويراد بها معنيان :

١ ـ مشرعة الماء.

٢ ـ الطريقة المستقيمة[3].

ومعنى لفظ شرع «أظهر» قاله ابن الأعرابي، ومثله كلام الأزهري[4]، قال: «معنى شرعَ بيَّنَ وأوضح».

وحاصل المعنى اللغوي : أن لفظ الشريعة يطلق على مورد الشاربة، والشرع مصدر ثم جعل اسماً للطريق النهج المستقيم، ومعنى شرع أي سنّ ونهج وأوضح وبيّن المسالك وكل ذلك فيه معنى الإبتداء، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «الشرعة وهي الشريعة أيضاً هي ما يبدأ فيه إلى الشيء ومنه يقال شرع في كذا أي ابتدأ فيه»[5].

فمن ابتدأ في سن أمر وأوضحه وبيّنه وجعله منهاجاً فقد شرعه[6].

ـ المعنى الإصطلاحي

للعلماء في تعريف الشريعة في الاصطلاح أقوالٌ متعددة تعود في مضمونها إلى هدف واحد.

---

(١) لسان العرب، مادة: «شرع»، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور.

(٢) تاج العروس، باب العين فصل الشين، لمحب الدين محمد الزبيدي.

(٣) الشريعة الإسلامية تاريخها ونظرية الملكية والعقود ٢٧ ـ ٢٨.

(٤) لسان العرب، مادة «شرع».

(٥) تفسير ابن كثير (٢/ ٦٦).

(٦) المدخل لدارسة الشريعة الإسلامية، عبدالكريم زيدان، ص١٠.

فقد عرّفها ابن حزم بقوله : الشريعة هي ما شرعه اللّه تعالى على لسان نبيه صلى اللّه عليه وسلم في الديانة وعلى ألسنة الأنبياء عليهم السلام قبله، والحكم منها للناسخ[1] .

وقال شيخ الإسلام : «كذلك اسم الشريعة والشرع والشرعة فإنه ينتظم كلما شرعه اللّه من العقائد والأعمال»[2] .

وقال : فالسنة كالشريعة هي : ما سنه الرسول وما شرعه، فقد يراد به ما سنّه وشرعه من العقائد، وقد يراد به ما سنه وشرعه من العمل، وقد يراد به كلاهما[3] .

وقال رحمه اللّه : «والشريعة إنما هي كتاب اللّه وسنة رسوله، وما كان عليه سلف الأمة في العقائد والأحوال والعبادات والأعمال، والسياسات والأحكام، والولايات والعطيات[4] .

وقد عرّفها بعض المتأخرين بقوله :

الشريعة الإسلامية هي مجموعة الأوامر والأحكام الاعتقادية والعملية التي يوجب الإسلام تطبيقها لتحقيق أهدافه الإصلاحية في المجتمع[5] .

وقال آخر : الشريعة الإسلامية في الإصطلاح : ما شرعه اللّه لعباده من العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات ونظم الحياة، في شعبها المختلفة، لتحقيق سعادتهم في الدنيا والآخرة[6] .

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام للحافظ أبي محمد علي بن حزم (ج١/ ٤٢١) .
(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٦) .
(٣) مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٧) .
(٤) مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٠٨) .
(٥) المدخل الفقهي العام ، مصطفى أحمد الزرقا (١/ ٣٠) .
(٦) تاريخ التشريع والفقه في الإسلام تاريخاً ومنهجاً ، مناع القطان ص١٥ .

١ . ٢ خصائص الشريعة الإسلامية ومميزاتها

لقد تميّزت الشريعة الإسلامية بخصائص وسمات تميّزها عن جميع القوانين البشرية، وهي كثيرة، أهمّها :

١ ـ أنّ هذه الشريعة من عند اللّه أنزلها سبحانه، وهو العالم بما يصلح لخلقه ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ (سورة الملك).

٢ ـ عموم الشريعة للانس والجن، وأنها خاتمة الشرائع وخلاصتها .

٣ ـ كمالها ووفاؤها وتمامها ﴿ ... الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ...﴿٣﴾ ﴾ (سورة المائدة).

٤ ـ ثابتة ما دامت الحياة الدنيا، ومواكبتها للمتغيرات والمستجدات .

٥ ـ شاملة لجميع ما يحتاجه الناس في أمور دينهم، ودنياهم من عقائد وشرائع وأحكام وسلوك ومنهاج للحياة .

٦ ـ أنها متوازنة لا اضطراب فيها ولا عوج .

٧ ـ إنها تتميز عن شرائع البشر بكونها شريعة نُزِّلت لتحمل الناس على الخير وتحكم لهم واقعهم البشري الذي يعيشونه حسب اختلاف مجتمعاتهم .

٨ ـ الجزاء فيها دنيوي وأخروي .

٩ ـ أخلاقية في أهدافها عادلة في أحكامها .

١٠ ـ صلاحيتها لكل زمان ومكان[1] .

---

(١) انظر : المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، عبدالكريم زيدان ، ص٣٩ وما بعدها ، الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية ، عابد بن محمد السفياني ، ص٢١ .

١ . ٢ . ١ مصادرها

مصادر الشريعة، قسمان :

١ ـ القسم الأول : المصادر المتفق عليها :

أ ـ القرآن الكريم .

ب ـ السنة النبوية .

جـ ـ الإجماع .

د ـ القياس .

٢ ـ القسم الثاني : المصادر المختلف فيها :

ومنها :

أ ـ مذهب الصحابي .

ب ـ الاستصحاب .

جـ ـ الاستحسان .

د ـ المصالح المرسلة .

هـ ـ العرف .

و ـ الاستقراء .

ز ـ إجماع أهل المدينة .

وغيرها وليس هذا مجال التفصيل [١] .

---

(١) انظر : الموافقات (٣/ ٤١) ، شرح تنقيح الفصول ص٤٤٥ ، الإحكام للآمدي (١/ ١٠٨) ، التمهيد لأبي الخطاب (١/ ١٨) ، إرشاد الفحول لمحمد بن علي الشوكاني ص٢٣٦ ، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، عبدالكريم زيدان ص١٨٢ .

١ . ٣ الأمن الفكري

١ .٣. ١ تعريف الأمن الفكري

المتبادر لأول وهلة من مصطلح الأمن الفكري أنه منصب على ما يتعلق بالفكر ومكونات الثقافة الخاصة بكل أمة .

ولذلك فإنه يمكن أن يصاغ تعريفٌ للأمن الفكري فيقال :

هو : أن يعيش الناس في بلدانهم وأوطانهم وبين مجتمعاتهم، آمنين مطمئنين على مكونات أصالتهم، وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية .

وبعضهم يعبّر عنه بالأمن الثقافي فيقول : الأمن الثقافي للمجتمع يعني : وجود قيم وتصورات تفرز ضوابط سلوكية من شأنها أن تشبع الأمن في النفوس وتجافي الجنوح في العنف[١] . هذا مفهوم الأمن الفكري بعامة .

أما مفهومه لدى المسلمين فمن المعلوم أن المسلمين يرجعون في كل أمورهم ومنها الفكرية والثقافية إلى الكتاب والسنة فهما مصدر الأمن الفكري لديها، ولذا فإذا أردنا أن نصوغ تعريفاً للأمن الفكري لدى هذه الأمة الإسلامية فإننا نقول : «أن يعيش المسلمون في بلادهم آمنين على مكونات أصالتهم وثقافتهم التوعية ومنظومتهم الفكرية المنبثقة من الكتاب والسنة» .

فمتى ما اطمأن المسلمون على خصائص ثقافتهم ومميزات فكرهم وأمنوا على ذلك من لوثات الفكر الدخيل وغوائل الثقافة المستوردة فقد تحقق لهم الأمن الفكري، والله أعلم[٢] .

---

(١) خطاب الأمن في الإسلام وثقافة التسامح والوئام ، عبدالله الشيخ المحفوظ ولد بيه ص٣٤ .

(٢) الأمن الفكري ،عبدالله بن عبدالمحسن التركي ص٦٦ .

١ . ٢ . ٣ أهميته

الأمن مطلب أساسي لكل أمة . . ويأتي الأمن الفكري على رأس قائمة الغايات الهامة . . لتكون حماية المجتمع عامّة والشباب خاصة في البلاد المسلمة من الأفكار الدخيلة الهدّامة واجباً شرعياً، وفريضة دينية .

قد جاءت حقيقة الأمن الفكري في العديد من الآيات الكريمة حيث يقول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . . .** ﴿٩٦﴾ ﴾ (سورة الأعراف) .

وأي بركة أعظم من تحقيق الأمن ﴿ **وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا الْبَلَدَ آمِنًا . . .** ﴿٣٥﴾ ﴾ (سورة إبراهيم) ، وهذا ما منّ اللّه عزّ وجل به على قريش : ﴿ **لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ** ﴿١﴾ **إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ** ﴿٢﴾ **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ** ﴿٣﴾ **الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ** ﴿٤﴾ ﴾ (سورة قريش) ، ومنّ اللّه على قريش في موضع آخر بقوله : ﴿ . . . **أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ . . .** ﴿٥٧﴾ ﴾ (سورة القصص) .

ويمكن تلخيص أهمية الأمن الفكري في النقاط التالية :

١ ـ أن الأمن الفكري يحقق للأمة أهم خصائصها ، وذلك بتحقيق التلاحم والوحدة في الفكر والمنهج والغاية .

٢ ـ أنه في غياب الأمن الفكري سيكون هناك خلل في الأمن في جميع فروعه .

٣ ـ أن الفكر في هذه الأمة يستمد جذوره من عقيدة الأمة ومسلماتها وثوابتها وهو الذي يحدد هويتها وشخصيتها وذاتيتها .

٤ ـ أن تحقيق الأمن الفكري هو المدخل الحقيقي للإبداع والتطور والنمو لحضارة المجتمع وثقافته .

٥ ـ أن في تحقيقه حماية للمجتمع عامّة وللشباب خاصّة ووقاية لهم مما يرد عليهم من أفكار دخيلة هدّامة .

٦ ـ أن الأمن الفكري يبحث في كيفية التصدي للجريمة عامة وجرائم العنف خاصة .

٧ـ أن في تحقيقه صيانة للشريعة وذباً عن حياضها لأن الغاية التي يتفق عليها جميع أعداء الإسلام هي الطعن والتشكيك فيه .

تلك أهم ملامح أهمية الأمن الفكري في حياة الفرد والمجتمع والأمة ، مما يحتم العناية والاهتمام به من جميع شرائح الأمة وأطياف المجتمع[١] .

١ .٣ .٣ ضوابطه

هناك عدد من الضوابط المهمّة للأمن الفكري ، أهمها :

١ ـ أن يكون منبثقاً من ديننا الحنيف ومعتقداتنا الصحيحة الراسخة .

٢ ـأن يتمشّى مع مقاصد الشريعة وحكمها ، وتحقيقها للمصالح ودرئها للمفاسد .

٣ـ تحقيقه للوسطية والاعتدال بفهم الصحابة الأخيار والأئمة الكبار .

٤ ـ أن يتلقّى من المصادر الصحيحة ، ويتولّى ذلك العلماء الربانيون .

٥ ـ أن يحقق للأمة وحدتها وتلاحمها .

٦ ـ أن يحافظ على ثقافة الأمة ومكونات أصالتها وقيمها .

٧ـ أن ينجح في تحديد هوية الأمة وتحقيق ذاتيتها ، وإبراز شخصيتها .

٨ـ السمو بالفرد والمجتمع إلى أعلى درجات الطهر والعفة والنبل .

---

(١) انظر : الأمن الفكري ، عبدالله التركي ص٢٥ , ٦٩ .

٩ - أن يكون القائمون عليه والحامون له هم ولاة الأمر من الحكام المخلصين والعلماء العاملين .

١٠ - أن يكون طريقاً لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل بعيداً عن الازدواجية والفوضى الفكرية والاجتماعية .

علاوة على ما جاءت به الشريعة من محاسن وفضائل، وما دعت إليه من التعاون والتعارف , قال تعالى﴿ . . . وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ . . .﴿٢﴾ ﴾ (سورة المائدة) .

وقال سبحانه ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا . . .﴿١٣﴾ ﴾ (سورة الحجرات) وما اتسمت به من الرفق والتسامح ومراعاة حقوق الإنسان والشعوب، وتحقيق الحرية الشرعية والعدل والحق والمساواة، والحوار ومدّ الجسور مع الحضارات الإنسانية الأخرى وما قررته من الحرص على شتى المعارف النافعة وأن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها أخذ بها، وإنما ذكرت ذلك لأن الإخلال بالأمن الفكري ينتج عن علاقة هذه الأمة بغيرها فلابد من وضع الضوابط لذلك .

تلك أهم الضوابط التي استقرأتها من خلال الاطلاع السريع وقد يكون هناك غيرها يعود في المحصّلة إليها[١]، واللّه أعلم .

١ .٣ .٤ وسائل تعزيزه (كيفية تحقيقه):

هناك عدد من الوسائل التي تعزز الأمن الفكري ويمكن تلخيصها فيما يأتي :

---

(١) انظر : كتاب الثقافة والعالم الآخر، عبد الله الطريقي ، ص٤٣ وما بعدها .

١ ـ الاهتداء بهدي اللّه ، والاعتصام بكتاب اللّه وسنة رسوله ﷺ ، فإن ذلك هو الأمن الحقيقي ، وهو الذي يستند عليه ولاة الأمر في هذه البلاد ، ويترسمه رجال الأمن بحمد اللّه ، ويحرص عليه كل غيور ، قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾(سورة الأنعام) .

٢ ـ التنشئة الاجتماعية الصحيحة التي تيسر ما ارتضاه الدين ولا تخالف المجتمع في عاداته وتقاليده وأعرافه التي لا تخالف الشرع .

٣ ـ وضع الأنظمة والضوابط للمطبوعات والإعلام .

٤ ـ دعوة كل القادة من حكام وعلماء ، والرواد في كل ميادين السياسة والفكر والعلم والثقافة ، ودعوة كل كتابنا وأدبائنا ومفكرينا وعلمائنا ، في كل ميادين المعرفة ، وخاصَّة علماء الدين لمحاربة تيارات الإلحاد والتطرف والغلو والإرهاب والعنف والتغريب والفوضوية ، والوقوف بحزم ضد كل تيارات الإفساد الديني والاجتماعي والفكري الذي يتعرّض له مجتمعنا عامَّة وشبابنا خاصة .

٥ ـ إتاحة الفرصة للتعرف على اتجاهات شبابنا الفكرية والثقافية ومناقشة هذه الاتجاهات والتجاور فيها ، وتعرية اتجاهات الفكر المستورد المتطرف والمريض .

٦ ـ الاهتمام بإحياء التراث الإسلامي وتلقينه ، بعد تنقيته وإبراز القيم الإنسانية والجمالية فيه وتشجيع الشباب على الدراسة والبحث والإطلاع على عيون تراثنا الحضاري العريق ، وعلى أمهات الكتب الثقافية والعلمية القديمة والمعاصرة ، فالتعصب يختبئ وراء الجهل ،

والتطرف يتوارى خلف جدار سميك من الأمية الثقافية والعلمية والفكرية .

٧ - ترسيخ المفاهيم الإنسانية والقيم الحضارية التي أبدعها المسلمون، القدامى والمعاصرون، حتى يعود الشاب المسلم، مثلما كان صانع حضارة ومؤسس دولة حضارية .

٨ - الوجود الفاعل للإعلام، وذلك لشرح مزايا الإسلام الصحيح ودحض كل ما يخالفه من أفكار مستوردة وثقافات مشبوهة .

٩ - العمل على ترسيخ منهج الوسطية والاعتدال، قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً ... ﴿١٤٣﴾ ﴾ (سورة البقرة)، وتطبيق ذلك في حياتنا وسلوكنا وتصرفاتنا، بعيداً عن الغلو والزيادة، والجفاء والتميع والذوبان والانهزامية .

١٠ - العناية بتصحيح المفاهيم والمصطلحات الشرعية وتنقيتها من المصطلحات المشبوهة والمغلوطة، فكم كان الخلط في المفاهيم سبباً في الانحراف الفكري والانزلاق في مزالق الغلو والتكفير والتفجير والتدمير بدعوى الجهاد مثلاً والولاء والبراء .

ومن طرف مضاد ضبط مصطلحات الحرية الفكرية حتى لا تكون حرية كفرية والوقوف بحزم أمام تيارات الانفتاح غير المنضبط والعولمة الثقافية والفكرية والعلمنة والتغريب والسير وراء مصطلحات الغير واجترارها دون عناية بخصوصيتنا الثقافية ومميزاتها الفكرية .

وتلك مسؤولية عظيمة متى ما تحققت أمن الناس على حياتهم الفكرية وموروثاتهم الثقافية .

١ . ٣ . ٥ معوقاته ومهدداته

كما أنّ هناك وسائل لتعزيز الأمن الفكري، فإن هناك مهددات ومعوقات في سبيل تحقيقه، منها :

١ ـ الابتعاد عن شريعة اللّه، واتباع الأهواء المتفرقة والأفكار المنحرفة والتي تفضي بطبيعة الحال إلى الاختلاف والتفرق والتشرذم .

٢ ـ إغلاق منافذ الحوار والمناقشة مع الآخرين بل حتى مع المخالف للرواضه الفكرية وعدم إيضاح جوانب الخطأ والتأزم وأسباب الجنوح والإنحراف فيها .

٣ ـ الابتعاد عن علماء الأمة المعتبرين وترك الإقتداء بهم، وعدم الأخذ بعلمهم ومنهجهم واستنباطهم وخاصة في نوازل الأمة التي يحتاج النظر فيها إلى فهم دقيق وعلم وافر واستنباط صحيح .

٤ ـ القصور في جوانب العقيدة وتطبيق الشريعة ومجالات الدعوة والحسبة .

٥ ـ الإعراض عن العلوم الشرعية و تعلم العقيدة الصحيحة ووجود الخلل في مناهج التعليم .

٦ ـ القصور الإعلامي في توجيه الشباب وتحصينهم ضدّ الأفكار المخالفة، وعدم الأخذ بجميع الطرق والأساليب المتاحة لتقويض ثقافات الإباحية والعلمانية وإزالة فساد الفكر القادم من الشرق والغرب التي تعج بها كثير من الفضائيات وشبكات المعلومات .

٧ ـ التقصير في أداء المسؤولية من المعنيين بذلك سواء كانوا قادة أم علماء أم سياسيين أم كتاب ومثقفين أم أدباء أم مفكرين أم غيرهم

من القيام بما أنيط بهم من واجب توفير الأمن الفكري للمجتمع والشباب خاصة.

٨ـ كما أن من معوقاته الجهل وأنصاف المتعلمين وعدم الفهم الصحيح والتقصير في مصدر التلقي السليم والانسياق وراء التعصب المقيت والتحزب المذموم، والله أعلم[١].

١ . ٤ دور الشريعة في تعزيز الأمن الفكري

مما لاشك فيه أنّ للشريعة دوراً كبيراً في تعزيز الأمن الفكري، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الأمور الآتية :

١ . ٤ . ١ غرس العقيدة الصحيحة في النفوس

ـ العلاقة بين الأمن والإيمان

تشترك مادتا الأمن والإيمان في الأصل اللغوي «أ م ن»، فقد ذكرت مشتقات هذه المادة أكثر من ثمانمائة (٨٠٠) مرة في كتاب اللّه عزّ وجل.

فالمؤمنون والإيمان والأمانة والأمين والأمن كلها كلمات تدل على معنى الراحة والسكينة وتوفير السعادة والاستقرار ورغد العيش والبعد عن الخوف والحزن لمن أطاع اللّه سبحانه واستجاب لأمره وعكس ذلك لمن عصاه وخالف أمره.

قال تعالى: ﴿ **الذينَ آمَنُوا ولَمْ يَلْبِسُوا إيمَانَهُم بظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ** ﴿٨٢﴾ ﴾ (سورة الأنعام)[٢].

(١) انظر : الأمن الفكري، عبدالله التركي ، ص١٢٧ .
(٢) ، المؤسسات الدينية ودورها في تعميق الوعي الأمني ،أحمد سيف الدين، ص٥٧ .

فالأمن الحقيقي الشامل لا يتحقق إلاّ بالإيمان باللّه عزّ وجلّ رباً خالقاً مالكاً متصرفاً وإلهاً مستحقاً للعبادة دون سواه ورحماناً رحيماً له الأسماء الحسنى والصفات الكاملة العلا : ﴿ ... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ (سورة الشورى).

هذا الإيمان هو الطريق المؤدي إلى الأمن والسلامة والنجاة لأنه طريق مستقيم لا عوج فيه، أما غيره من الطرق فيؤدي إلى الضياع والحيرة والاضطراب، ويدعو إلى الخوف على النفس والمال والممتلكات كما قال تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ (سورة الأنعام).

وقال تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ... ﴿٥٥﴾ ﴾ (سورة النور).

وهذه الآية الكريمة فيها وعد صادق من اللّه سبحانه وتعالى لعباده الذين انطوت قلوبهم على خصال الإيمان وأركانه، ولانت جوارحهم بطاعة اللّه ورسوله ﷺ، واصطبغت حياتهم بالعمل الصالح، بأن استقاموا على هدي كتاب اللّه وعلى سنة رسوله ﷺ، وعدهم أن يمكّن لهم في الأرض، ويستخلفهم فيها، وأن تنقلب حالهم آمنة ينعمون فيها بالاستقرار، بعد أن كانوا يموجون في الخوف والفزع.

والأمن المراد في الآية هو الأمن الشامل وهو الذي جاءت النصوص الشرعية تنوه بشأنه وبأسبابه، وتقرن وجوده بوجود الإيمان والعمل الصالح من جهة، وتحذر من فقدانه، وهو المتضمن لعدة أنواع من الأمن تختلف

باختلاف أسباب الخوف، فالأمن الشامل في الحقيقة متنوع إلى أنواع عديدة، بتنوع أسبابه ومقتضياته[1].

١ .٤ .٢ تطبيق الشريعة وحفظ الضرورات الخمس

لتطبيق الشريعة الإسلامية آثار حميدة، ونتائج فريدة تسعد الفرد، وتؤمن المجتمع، وتبعد الفوضى، وقد حفظ الإسلام بشرائعه المصالح الشرعية والأمور الضرورية التي تقوم عليها الحياة، والتي يطلق عليها العلماء: «بالضروريات الخمس» أو «الكليات الخمس» وهي كما يقول الشاطبي - رحمه الله تعالى - : «الأمور التي تتوقف عليها حياة الناس في الدنيا، وبدونها لا تستقيم الحياة، وتنحصر في خمسة أمور هي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال»[2].

ومن أعظم ثمار تطبيق العقوبات الشرعية، استتباب الأمن بفروعه وعلى رأسه الأمن الفكري، لأن العقل من الضروريات التي جاء الإسلام لحفظها، فحفظه مما يخل به ويجنح به عن الطريق المستقيم غاية من غاية الشريعة الإسلامية، وذلك لكونه من الأصول التي تقوم عليها حياة الإنسان في هذه الدنيا[3].

---

(١) الأمن الفكري، تأليف: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ص١٢.

(٢) الموافقات (٢/ ٨ - ١٠) بتصرف.

(٣) الأمن الفكري، عبدالله التركي، ص٣٩، أثر تطبيق الشريعة الإسلامية في منع وقوع الجريمة، صالح بن ناصر الخزيم. ص٢٠. بتصرف.

١ .٤ .٣ العلم النافع

قال اللّه تعالى : ﴿ وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤموا به فتخبت له قلوبهم وإن الله لهاد الذين آمنوا إلي صراط مستقيم ﴿٥٤﴾ ﴾ (سورة الحج) .

إنّ من أهمّ روافد الأمن الفكري التزود بالعلوم الإيمانية ، التي ترشد إلى طريق الهداية والصلاح الذي جاء به القرآن الكريم ، وهو الحق المبين ، الذي لا يأتيه الباطل ، وتدعو إلى الوعي الفكري الناضج ، وسلوك الطريق القويم ، وأداء الطاعات ، وفعل الخيرات ، واجتناب المحرمات ، تقرباً إلى الخالق جلّ وعلا ، وطمعاً في رحمته وعفوه ، وخوفاً من حسابه وعذابه ، ولهذا فقد أشاد القرآن العظيم بفضائل العلوم الإيمانية وشرف مكانتها ، وعظيم منافعها ، وثمراتها التربوية الآمنة ، فقال جلّ وعلا : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ ﴿٩﴾ ﴾ (سورة الزمر) .

ويحقق العلم الإيماني الذي يدعو إليه القرآن الكريم فضيلة الجمع بين التقوى والعلم ، ليؤدي العلم النافع أغراضه التربوية في بناء المجتمع الآمن ، والاستقامة السلوكية ، وإقامة العدل ، وأداء الحقوق ؛ ابتغاء مرضاة الله ، بعيداً عن الأطماع المادية ، والدوافع العدوانية الغاشمة .

ولهذا فقد أثنى الرسول الكريم ، والهادي البشير ﷺ بفضائل العلوم الإيمانية ومقاصدها الخالصة ، فعن أبي الدرداء رضي اللّه عنه قال : سمعت رسول اللّه ﷺ يقول : «من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك اللّه به طريقاً من طرق الجنة ، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضاً لطالب العلم ، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب ، وإن العلماء

ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنّما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر»[1].

ومما سبق من أهمية العلم ومكانته وآثاره يتجلّى الارتباط الوثيق بينه وبين تحقيق الأمن الفكري، ومن القضايا المنهجية المهمّة في هذا المجال ضرورة أخذ العلم من العلماء الربانيين لأنهم صمام الأمن الفكري فبحسن توجيههم وبيانهم يتحقق الفهم الصحيح للنصوص وقواعد الاستدلال، لاسيما في النوازل والمستجدات، قال تعالى: ﴿ ...وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ... ﴿٨٣﴾ ﴾ (سورة النساء)، وهنا يتبين خطورة التعالم والمتعالمين والقائلين على الله بغير علم، والخائضين في أمور الشريعة إفتاءاً وتحليلاً وتحريماً، وهم ليسوا منها في ورد ولا صدر، مما كان سبباً في تقويض بناء الأمن الفكري وحلول الفوضى الفكرية.

١ .٤ .٤ العمل الصالح

إنّ للعمل الصالح المتمثّل في القيام بالعبادات آثاراً كبيرة في حياة المسلم، منها: انشراح الصدر، وراحة البال، وسعة الرزق، وسلامة الإنسان وارتياحه، واطمئنانه، وشعوره بالأمان.

وقد جاء في القرآن آيات كثيرة، وفي السنة النبوية أحاديث عديدة، تدلّ على تلك الآثار، وعلى أن تقوى الله عزّ وجلّ والأعمال الصالحة يترتب عليها سعادة الدنيا وسعادة الآخرة.

---

(١) رواه أحمد في مسنده (٣٦/ ٤٥رقم٢١٧١٥)، وأبوداود في سننه أول كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم (٤/ ٢٣٧رقم٣٦٣٦)، والترمذي في جامعه، أبواب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ماجاء في فضل الفقه على العبادة (٤/ ٤١٤رقم٢٦٨٢)، وابن ماجه في سننه في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (١/ ٨١رقم٢٢٣)، وابن حبان في صحيحه، كتاب العلم، ذكر وصف العلماء الذين لهم الفضل والذين ذكرنا قبل (١/ ٢٨٩رقم٨٨).

قال اللّه عزّ وجل : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ ... ﴿٩٦﴾ ﴾ (سورة الأعراف)، فإن هذه الآية الكريمة اشتملت على ذكر العبادة، وعلى ذكر الأثر المترتب عليها في حياة المسلم ...

وقال عزّ وجلّ في أهل الكتاب : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم ... ﴿٦٦﴾ ﴾ (سورة المائدة).

وما ذكره اللّه عزّ وجل في هاتين الآيتين عن أهل القرى، وأهل الكتاب، هو من الثواب الدنيوي على الإيمان والتقوى، وأما الثواب الأخروي للمؤمنين المتقين فقد ذكره اللّه تعالى في قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿٦٥﴾ ﴾ (سورة المائدة).

وقال عزّ وجلّ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ ﴾ (سورة الأحزاب)، وهذه عبادة، ثم ذكر الأثر المترتب على ذلك بقوله : ﴿ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ (سورة الأحزاب).

فإن إصلاح الأعمال، ومغفرة الذنوب في الآخرة من الآثار المترتبة على العبادة، فقد اشتملت هذه الآية الكريمة، على ذكر آثار تترتب على العبادة في الدنيا وفي الآخرة، ففي الدنيا إصلاح الأعمال والتوفيق والسداد، وأن يكون الإنسان يسير إلى اللّه عزّ وجلّ على بصيرة، وفي الآخرة مغفرة الذنوب، وتكفير السيئات.

وقال عزّ وجلّ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿٢٩﴾ ﴾ (سورة الأنفال)،

فهذه الآية الكريمة تدل على أن من اتقى اللّه عزّ وجلّ، وعمل بطاعته، وطاعة رسوله ﷺ يجعل له فرقاناً يفرق به بين الحق والباطل، وهذا هو حقيقة الأمن الفكري، ويسير إلى اللّه عزّ وجل على بصيرة وعلى هدى وهذا في الدنيا، وأما الآخرة فيثيبه بتكفير السيئات ومغفرة الذنوب.

ومما جاء في السنة المطهّرة في بيان ما يترتب على العبادات من الآثار الطيبة في حياة المسلم ما جاء في وصية النبي ﷺ لابن عباس رضي اللّه عنهما، حيث قال ﷺ في تلك الوصية العظيمة: «احفظ اللّه يحفظك، احفظ اللّه تجده تجاهك ...»[1]، وحفظ اللّه عزّ وجلّ لعبده يدخل فيه نوعان: حفظه في بدنه وماله وأولاده وأهله، وكذلك حفظه في دينه بأن يسلم من الشبهات المضلّة ومن الشهوات المحرمة، فيكون بذلك على سداد وعلى استقامة في أمور دينه ودنياه[2].

ومما سبق يتبيّن أنّ الطاعات والأعمال الصالحة سبب لتحقيق الأمن الفكري، وأنّ المعاصي والمحرمات سبب في غرق سفينة المجتمع، فالفكر المنحرف معصية للّه، وللمعاصي شؤم خطير على المجتمعات، إذاً فالأمن الفكري في المجتمع المسلم مرتبط ارتباطاً وثيقاً لايمكن أن ينفكّ عن تطبيق الشريعة على الحياة، ولا يمكن الانفصام بينها وبين السلوك الاجتماعي.

وقد بيّن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه اللّه ـ في كتابه «اقتضاء الصراط المستقيم» شيئاً من ذلك في معرض حديثه عن التشبه بغير المسلمين وأن له الأثر الخطير على سلوك الناس وحياتهم[3].

---

(١) رواه الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، باب (١٢٤) رقم٢٥١٦، وقال: «حسن صحيح».

(٢) أثر العبادات في حياة المسلم، الشيخ عبدالمحسن العباد.

(٣) انظر اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٩ وما بعدها)، تحقيق: ناصر العقل، وللعلامة ابن خلدون في المقدمة كلام قريب منه، انظر الباب الثاني، الفصل الثالث والعشرون.

١ .٤ .٥ تحقيق الوسطية والاعتدال

التزام جانب الوسطية والاعتدال والابتعاد عن الإفراط والتفريط في الدين من أهم الضمانات اللازمة لاستمرار نعمة الأمن والاستقرار في بلادنا، وكما هو معلوم فإن الوسطية والاعتدال خاصية من أبرز خصائص الإسلام، وهي وسام شرف الأمة الإسلامية، ومن أبرز مميزات الوسطية، الأمان، ولذا يُقال الوسطية تمثل منطقة الأمان والبعد عن الخطر، فالأطراف عادة تتعرض للخطر والفساد، بخلاف الوسط فهو محمي ومحروس بما حوله كما أن من أهم مميزات الوسطية في الإسلام كون الوسطية دليل القوة، فالوسط مركز القوة، ألا ترى أن الشباب الذي يمثل مرحلة القوة والحيوية وسط بين ضعف الطفولة، وضعف الشيخوخة، والشمس وسط النهار أقوى منها أول النهار وآخره، قال تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا** ... ﴿١٤٣﴾ ﴾ (سورة البقرة).

بهذه الآية الكريمة حدّد الحق تبارك وتعالى هوية هذه الأمة، ومكانتها بين الأمم، لا إفراط ولا تفريط، لا إهمال ولا تطرف، لا تكاسل ولا غلو، بل اعتدال في كل شأن من شؤون الأمة.

وإذا كان الإسلام يدعو إلى الوسطية فإنه يُحذِّر كل التحذير من كل ما يتعارض معها من إفراط وتفريط، فكل من الإفراط والتفريط معول هدم للأمن بفروعه وعلى رأسه الأمن الفكري للفرد والمجتمع، لأن كلاً منهما جنوح على الصراط السوي في الاعتقاد والتفكير والتعامل، وخروج عن تعاليم الإسلام ومقاصده[١].

---

(١) متطلبات المحافظة على نعمة الأمن والاستقرار في بلادنا، سليمان بن عبدالرحمن الحقيل، ص٢٣.

١ . ٥ الرجوع إلى العلماء وولاة الأمر

قال تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ...﴿٨٣﴾ ﴾ (سورة النساء).

وقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴿٥٩﴾ ﴾(سورة النساء).

إنَّ طاعة ولاة الأمر من الأمراء والعلماء والرجوع إليهم في الملمات والنوازل والأخذ عنهم والاستضاءة بعلمهم وفهمهم واستنباطاتهم ونظراتهم هو السبيل لتحقيق أمن الجماعة بجميع فروعه وعلى رأسه تحقيق الأمن الفكري للفرد والمجتمع.

وتحقيق وحدة الأمة واستقرار الدولة وتفرغها لأداء واجباتها في الإعمار والبناء والنماء

ومن أجل هذه الغايات السامية أوصى رسول ﷺ جماعة المسلمين بطاعة أمرائهم وولاة الأمر منهم في جميع الظروف والأحوال، فعن أنس بن مالك رضي اللّه عنه قال : قال رسول اللّه ﷺ: (اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة)[١] .

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي ـ رحمه اللّه تعالى ـ في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ...﴿٨٣﴾ ﴾ (سورة النساء).

---

(١) رواه البخاري كتاب الأذان، باب إمامة العبد والمولى رقم٦٩٣، وكتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية رقم٧١٤٢ .

هذا تأديب من اللّه لعباده، عن فعلهم هذا، غير اللائق، وأنه ينبغي لهم، إذا جاءهم أمر من الأمور المهمّة، والمصالح العامة، ما يتعلق بالأمن، وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة عليهم، أن يثبتوا، ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر، بل يردونه إلى الرسول ﷺ، وإلى أولي الأمر منهم، أهل الرأي، والعلم النصح، والعقل، والرزانة، الذين يعرفون الأمور، ويعرفون المصالح وضدّها ... ولهذا قال ﴿ .. **لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ** ... ﴿٨٣﴾ ﴾ (سورة النساء)، أي: يستخرجونه بفكرهم وآرائهم السديدة، وعلومهم الرشيدة.

ثم قال: وفي هذا دليل لقاعدة أدبية، وهي أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يولى من هو أهل لذلك، ويجعل إلى أهله، ولا يتقدم بين أيديهم، فإنه أقرب إلى الصواب وأحرى للسلامة من الخطأ[1]، ولله در القائل:

إنَّ الأمور إذا الأحداث دبّرها دون ... الشيوخ ترى في سيرها الخللا

والمستقرئ لأحوال الأمة ومستجداتها والمتغيرات الطارئة عليها من أعمال العنف والإرهاب والتفجير والتدمير لم تكن لتحصل لو أنّ هذا المنهج السليم متحقق لدى هؤلاء، مما يجعلنا نؤكد على هذا الأمر ونعول عليه ضماناً بإذن اللّه لسلامة أمن المجتمع وفكر أبنائه.

١ .٥ .١ الدعوة والاحتساب

مما لاشك فيه أن الدعوة إلى اللّه مهمّة الأنبياء والمرسلين ورسالة المؤمنين الصادقين ورسالة المؤمنين الصادقين، قال تعالى: ﴿ **قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى**

---

(١) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (١/ ٤١٦-٤١٧).

اللّه عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ... ﴿١٠٨﴾ (سورة يوسف)، وقال سبحانه: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ... ﴿١٢٥﴾﴾ (سورة النحل)، وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ (سورة فصلت)، وفي الحديث الصحيح: «من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً»[1].

وقال ﷺ: «لأن يهدي اللّه بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم»[2].

وأما الاحتساب وهو بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإنه قوام الدين وبه نالت هذه الأمة الخيرية على العالمين، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ... ﴿١١٠﴾﴾ (سورة آل عمران).

وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ (سورة الحج).

لذلك ولما للدعوة وللحسبة من مكانة عظيمة في هذا الدين فقد جاءت الشريعة بإعزاز هذا الأمر ووضع الضوابط التي تحقق المصالح الكبرى منه، وأهم ذلك الإخلاص والعلم والخلق والرفق والحلم والأناة والأسلوب الأمثل.

ومتى ما تحقق ذلك آتت الدعوة والحسبة ثمارها في الحفاظ على أمن الأمن فكرياً لأن الدعاة والمحتسبين يقفون على ثغور عظيمة في دعوة الناس وتوجيههم إلى الخير في دينهم ودنياهم وآخرتهم، ويحذرونهم من كل ما يخالف ذلك، ومنه الانحراف الفكري بنوعيه إفراطاً وتفريطاً.

---

(١) رواه مسلم، كتاب العلم، باب من دعا إلى هدى أو ضلالة (٨/ ٦٢).

(٢) رواه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب دعاء النبي ﷺ رقم٢٩٤٢.

ومن يعرف الجهود التي تبذل في مكاتب الدعوة وأروقة الحسبة يجد الدور الكبير الذي يبذله الدعاة والمحتسبون في الحفاظ على الأمن الفكري للأمة[1].

١ .٥ .٢ التربية الصحيحة

للتربية الصحيحة دور كبيرٌ في تعزيز الأمن الفكري على تعدّد قنواتها، وأهمّها :

أ ـ دور الأسرة

قال تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا** ﴿٧٤﴾ ﴾ (سورة الفرقان). وقال سبحانه : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ...** ﴿٦﴾ ﴾ (سورة التحريم).

تعتبر الأسرة المسلمة أعظم مدرسة إيمانية وأقوى حصن تربوي منيع يتم فيه إعداد الأولاد ذكوراً وإناثاً على التحلي بالاستقامة الفاضلة والسلامة من الزيغ والانحراف، كما تعتبر الذرية الطيبة المؤمنة من أعظم نعم اللّه على عباده ومبعث السرور والطمأنينة لعلومهم، لذا إن المؤمنين يتطلعون دوماً إلى أن يمنحهم اللّه المنعم الكريم جلّ وعلا هذه الذرية الطيبة المباركة، التي يسعدون بصلاحها واستقامتها، ومنافعها في الدنيا والآخرة.

ولهذا امتنّ اللّه على عباده بهذه النعمة العظيمة، فقال جلّ وعلا : ﴿ **وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ ...** ﴿٧٢﴾ ﴾ (سورة النحل).

وانطلاقاً من مسؤولية الزوجين المشتركة في تربية أولادهما على تقوى

---

(١)، الأمن الفكري، عبدالله التركي، ص٥١.

اللّه وبر الوالدين والاستقامة الخلقية ووقايتهم من الضلال الفكري والانحراف السلوكي والفساد الاجتماعي التي تعاني من أخطارها المجتمعات في القديم والحديث، فقد جاءت وصية الهادي البشير ﷺ للوالدين بواجب تحمل المسؤولية الكاملة والرعاية الشاملة لأولادهما، فعن عبدالله بن عمر رضي اللّه عنهما، أنه سمع رسول اللّه ﷺ يقول : «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتها، والخادم في مال سيده راع، وهو مسؤول عن رعيته، فكلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته»[١] .

ويؤكد الرسول المربي ﷺ على أهمية رعاية الأبوين لأولادهما منذ نعومة أظفارهم، وعظيم تأثيرهما في حمايتهم من الضلال والإنحراف، فعن أبي هريرة رضي اللّه عنه أن رسول اللّه ﷺ قال : «ما من مولود إلاّ يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء»[٢] .

ولله درّ القائل :

وينشأ ناشئ الفتيان منا ... على ما كان عوده أبوه

ومن أعظم الجوانب في مسؤولية الزوجين المشتركة التي يحقق الأمن الأسري والذرية الصالحة هو الرعاية الإيمانية في غرس العقيدة الصافية والشعور بخشية اللّه تعالى، ومراقبته والاستعانة به وحده ثم تعويدهم على

---

(١) رواه البخاري كتاب النكاح، باب المرأة راعية في بيت زوجها رقم (٥٢٠٠) .
(٢) أخرجه مسلم كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين رقم (٢٦٥٨) .

أداء العبادات، ثم يأتي واجب الرعاية الفكرية والثقافية النافعة، والاهتمام بالتربية السلوكية والنفسية[1].

ب ـ المسجد

قال تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ (٣٦) رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ (٣٧) ﴾ (سورة النور).

للمسجد دور بنّاء في تنشئة الفرد ورسم خطوط المعرفة الحقة والإيمانية، التي تحميه من الشطط ومن الانحراف، وعبادة اللّه وحده دون سواه على أسس متينة قوية تدرأ عنه كيد الشيطان وأعوانه وما ينتهي به كيده إلى الإرهاب والترويع.

فالمسجد في الحقيقة مركزٌ تربويٌ، يربّى فيه الناس على الفضيلة، وحب العلم، وعلى الوعي الاجتماعي، ومعرفة حقوقهم وواجباتهم في الدولة الإسلامية، التي أقيمت لتحقيق طاعة اللّه وشريعته وعدالته ورحمته بين البشرية.

فيكون بذلك من أعظم المؤثرات التربوية في نفوس الناشئين.

ومن خلاله يحصلون على أمن فكري يجنبهم الوقوع في أوحال الأهواء المنحرفة والأفكار الهدامة، وينمي في نفوسهم الشعور بالمجتمع المسلم، والاعتزاز بالجماعة الإسلامية، ويبدؤون بوعي العقيدة الإسلامية وفهم هدفهم من الحياة، وما أعد اللّه لهم في الدنيا والآخرة[2].

---

(١) انظر: الضوابط الأمنية في الأحكام الأسرية: أحمد حسن كرزوي (١٤٢-١٤٤).
(٢) انظر: أصول التربية الإسلامية وأساليبها، عبدالرحمن النحلاوي (١٣٢-١٣٣).

جـ ـ المدرسة

إن الوظيفة الأساسية للمدرسة في نظر الإسلام هي تحقيق التربية الإسلامية بأسسها الفكرية والعقدية والتشريعية وبأهدافها، وعلى رأسها هدف عبادة اللّه وتوحيده والخضوع لأوامره وشريعته، وتنمية كل مواهب النشء وقدراته على الفطرة السليمة التي فطر اللّه الناس عليها، أي صون هذه الفطرة من الزلل والانحراف، حذراً مما حذرنا منه رسول اللّه ﷺ عند ما قال: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»[1]، وأراد بذلك أن يَحْذر المربين من انحراف الناشئ عن فطرته ومن التردي في ضلالات العقائد والأفكار المنحرفة.

فهدف المدرسة هو بناء شخصية سوية جادّة مستقيمة، تسير على ما ارتضاه المجتمع من دين وعادات وتقاليد وأعراف لا تخالف الشرع، وترمي إلى الذود عن البلد ومكتسباته، وحماية عقول ناشئته من أي تلوث فكري، وإن تسمى باسم الإسلام[2].

١ .٥ .٣ المكتبات ودور النشر

المكتبات ودور النشر حصون مهمّة في حفظ ثقافة الأمة وثغر مهمّ من ثغورها الفكرية، وكمن كان لها أثر فاعل في تعزيز الأمن الفكري، وكم كانت على ضد ذلك حينما يساء استخدامها ويستغلها قراصنة الفكر المنحرف وسماسرة الثقافة المستوردة.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين رقم (٢٦٥٨)، وأحمد (٢/ ٢٤٤)، والحميدي (١١١١ و١١١٣).

(٢) انظر: أصول التربية الإسلامية وأساليبها بتصرف للنحلاوي ص١٤١.

فالكتب والمجلات والنشرات وغيرها مما تدفع به عجلة الطباعة المعاصرة مجال خصب يجب أن يستثمر في تعزيز الأمن الفكري، وحفظ تراث الأمة وثقافتها وأدبها وموروثها الحضاري من كل اللوثات المنحرفة، وتلك مسؤولية المثقفين والمفكرين والقائمين على هذه المكتبات ودور النشر للاضطلاع بحفظ الأمن الفكري للأمة.

والمتابع لحركة النشر تهوله تلك الإعداد والإحصاءات والأرقام التي وصلت إلى خانة الآلاف المؤلفة وكثير منها غثاء بل يدس السم في الدسم مما يبين مدى حجم وخطورة الغزو الثقافي المركّز ضد أبناء المسلمين وأجيالهم، فاللهم سلّم سلّم، والدعوة موجهة إلى وضع البديل الصحيح وتنميته وتيسير تسويقه وجعله في متناول الجميع، والله من وراء القصد.

١ .٥ .٤ وسائل الإعلام

مما لاشك فيه أنّ الإعلام في هذا العصر سلاحه الفاعل وقوّته المؤثرة، فالإعلام بوسائله السمعية والبصرية والمقروءة، قد وصل إلى ما وصل إليه من انتشار مذهل، حتى أصبح يحسب حسابه على آراء الناس، وفي تنشئة الأفراد أطفالاً وشباباً وشيوخاً مما كان له الأثر الواضح القوي المستمر في هذه العملية الاجتماعية، خاصة بعد أن تغلغل داخل البيوت والنوادي والمدارس والمكاتب، بل الشارع ووسائل النقل المختلفة، فقد أضحى ذا أثر فعّال في وضع الدعائم الأساسية في شخصية الناشئة، وفي غرس بذورها في تربيته وتربية أسرته، فهو مكمل لمشوار المدرسة والبيت والرفاق في تنمية خبراته واتجاهاته، وتزويده بالثقافات السائدة في المجتمعات البعيدة بشكل محبب مثير، لذا وجب أن تقوم أجهزة الإعلام بإعداد برامجها بدقة وأمانة وإخلاص من المتخصصين المهرة، الذين يستطيعون سبر أغوار النفس

البشرية ، ويمكنهم أن يسوقوا برامجهم في إطار الثقافة السائدة في مجتمعاتنا العربية المسلمة ، وأن يتخيروا الصالح منها ، مما يتناسب وعقيدتنا وشريعتنا ومن ثم عاداتنا وتقاليدنا الأصيلة ، وأن تكون معالجتهم لما يقدمون جادة وصائبة سوية تتفق مع الفطرة السليمة .

كما ينبغي عليها أن تعيد تقويم موقفها بحيث تعمل ما من شأنه أن يتيح الفرصة وأن يهيء المناخ الملائم لتحقيق الأمن الفكري الذي ننشده ، والسلام الاجتماعي الذي آمنا به ، وبضرورة تحقيقه أمن مجتمعنا من شرور التعصب والتحزّب وآفة التطرف بنوعيه .

وعليها أن تستخدم جميع الطرق والأساليب المتاحة لتقويض ثقافات الإباحية والعلمانية ومنع الأفكار المنحرفة ، وإيجاد بث إعلامي إسلامي مضاد لإزالة فساد الفكر القادم من الغرب أو الشرق .

ولكي تؤتي شجرة الإعلام ثمارها لابدّ لأصحاب الأقلام الإسلامية الذين وهبهم اللّه القدرة على الكتابة أو الخطابة أو التأليف أن يتعاونوا مع هذه الجهات بأن يمدوها بإنتاجهم الفكري وأن يشاركوا حين تطلب منهم المشاركة بل عليهم أن يسعوا إلى هذه الوسائل لأنها أمانة في أعناقهم ، اتجاه دينهم وأمتهم .

فإذا تهيأت هذه الأمور وتضافرت هذه الجهود أسهم الإعلام في توفير الأمن الفكري للشباب وإحاطتهم بسياج قوي من الثقافات الرشيدة المنبثقة من ديننا الحنيف ومعتقداتنا الراسخة التي تكون درعاً ووقاية لهم مما يرد من اسفافات الغرب ومخدراته المعنوية التي تثير غرائزهم وتدفعهم إلى السعي الحثيث لإشباعها بأية وسيلة كما يحميهم ـ من ميدان أهم وأخطر ـ وهو ميدان الجريمة فلا يكونوا دعاة إرهاب وتطرف وعنف وغلو ، وغلو مضاد .

ومما يتصدر هذه الوسائل، الوسائل الإعلامية المرئية لاسيما الفضائيات، وشبكات المعلومات «الإنترنت» فكم كانت سبباً في الانحرافات الفكرية والخلقية، وكم كانت عاملاً في تقويض الأمن الفكري، مما يحتّم الدعوة بإلحاح إلى أن تولى العناية التامّة بهذه القنوات بميثاق شرف إعلامي، يحافظ على تعزيز الأمن الفكري في الأمة أمام هذا السيل الجرار والموج الهادر من الإعلام المضاد الذي وصل إلى أن يمتلك بعض الأعداء أكثر من خمسة آلاف قناة إعلامية في بعض الدول الغربية كلها موجّهة ضدّ الإسلام والمسلمين.

وإنَّ الغيورين ليتطلعون إلى مزيد من القنوات الفضائية والمواقع المعلوماتية في توضيح الفكر الصحيح وحراسة الأمن الفكري، والردّ على كل ما يخالفه بأسلوب علمي موضوعي رصين، بعيداً عن التلاسن واللجاج والتراشق والاتهامات المجرّدة في الوقت الذي علت فيه هذه الصيحات والحوارات والمنتديات التي تقوض دعائم فكرنا المؤصل وتجعل المتلقي في حيرة فكرية وبلبلة واضطراب وإثارة ثقافية تسهم بلاشك في خلخلة البنى الفكرية الصحيحة وتخرق السياج الثقافي المتميز لأمتنا وتعكر المنظومة الفكرية السليمة لمجتمعاتنا الإسلامية[1].

١ .٥ .٥ فتح قنوات الحوار

يعد الحوار من حيث الأصل منهجاً شرعياً ومسلكاً نبوياً عنى به القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿ ... وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ... ﴿١٢٥﴾ ﴾ (سورة النحل)، ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ... ﴿٤٦﴾ ﴾ (سورة العنكبوت) وما ذاكَ إلاّ لأن الحوارَ «الجَدَال» طريق من طرق الدعوة إلى

(١) انظر: لأمن الفكري عبدالله التركي، ص١٠١.

الخير وإيصال الحق للناس، لأن منهم من عنده شبهة أو تأويل فمقارعة الحجة بالحجة خير سبيل لبيان الحق والمحافظة على الفكر السليم وتنقيته من شوائب الانحراف.

والمستقرئ لمنهج الأنبياء مع أقوامهم يجد أن راية الحوار مرفوعة، فهذا نوح وإبراهيم وهود وصالح وشعيب، وموسى وعيسى عليهم السلام وغيرهم ممن قص اللّه علينا أخبارهم مع أقوامهم حواراً صريحاً وجدالاً صحيحاً يرمي إلى الدعوة إلى الحق بأحسن أسلوب وأقوى تأثير وإقناع.

وهكذا سار نبينا ﷺ مع قومه بما تزخر به كتب السنة قولاً وفعلاً وتطبيقاً ممن كان له الأثر البالغ في دخول الناس في دين اللّه أفواجاً.

لكن لابد من ضوابط الحوار الشرعية وآدابه المرعية حتى يؤتي أكله، فينبغي أن يكون رائد المتحاورين الوصول إلى الحق بأسلوب علمي هادئ رصين بعيداً عن التشنجات والانفعالات فضلاً عن المزايدات والمساومات.

واليوم تشهد المرحلة الحاجة الماسّة إلى حوار الشفافية والوضوح أولاً مع بني جلدتنا ثم مع الآخر لنصل إلى المحافظة على أمننا الفكري المنشود.

وما الجهود المباركة التي تبذل عن طريق مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني إلاّ خطوة إيجابية في طريق المحافظة على أمن المجتمع ومشاركة جميع شرائحه وأطيافه في تحمل المسؤولية الفكرية في ذلك، ولا يغفل الدور الإيجابي للجهود الأخرى في الحوار مع الآخر في ظل ما يسمّى بحوار الحضارات الذي ينبغي أن تحمل رايته أمة الشهادة على الناس والخيرية على العالمين ليتفيأ العالم الحائر ظل حضارتنا الإسلامية السمحة المشرقة[1].

---

(١) وقد كتب في هذا الموضوع جملة من العلماء والباحثين، منهم: صالح بن حميد في كتابه: الحوار آدابه وضوابطه، خالد بن عبدالله القاسم في كتابه: الحوار مع أهل الكتاب، وآخرون.

١ .٥ .٦ الحزم وتطبيق العقوبات والتعزيزات

جاءت هذه الشريعة بالمحافظة على حياة الناس وأمنهم، لكن تظل فئة من الناس نشاز الفكر والسلوك خبيثة الطبع والدخيلة، قد تأصل الإجرام في نفوسهم وضعفت ذممهم ونشروا فسادهم وضلالهم وسعوا في الأرض فساداً، والله لا يحب المفسدين.

لذلك جاءت هذه الشريعة بالعقوبات الرادعة والتعزيرات الزاجرة لكل من تسول له نفسه العبث بأمن الناس وتعريض استقرارهم وطمأنينتهم للخطر، فحد القصاص والقتل والرجم والقطع والحرابة والبغي والإفساد في الأرض كلها زواجر للحفاظ على أمن المجتمع الشامل.

قال تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ... ﴿١٧٩﴾ ﴾ (سورة البقرة)، وقال سبحانه: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ... ﴿٣٣﴾ ﴾ (سورة المائدة).

وقال: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ (سورة البقرة).

وقال: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ... ﴿٥٦﴾ ﴾ (سورة الأعراف).

ويأتي الأمن الفكري في مقدمة ما حافظت عليه الشريعة التي حفظت عقول الناس وأفكارهم من كل ما يغيّرها ويفسدها ويحيد بها عن الفطرة السليمة والطريقة المستقيمة، فحد الردة وقتال البغاة والخوارج والمحاربين والمفسدين في الأرض، ومروجي المخدرات، والحجر على المفتي الماجن كل تلك نماذج من الزواجر حفاظاً على أمن الأمة العقدي والفكري[١].

---

(١) انظر: الأمن الفكري عبدالله التركي، ص٤٦ . وانظر: أثر تطبيق الشريعة الإسلامية في منع وقوع الجريمة . صالح بن ناصر الخزيم . ص ٢٠ . بتصرف.

١ . ٦ المملكة ودورها البارز في تعزيز الأمن الفكري

جاء دور بلاد الحرمين الشريفين ـ حرسها الله ـ بالأمن الفكري انطلاقاً من عقيدتها الصحيحة ومبادئها القويمة وثوابتها المتينة وتطبيقها للشريعة الإسلامية والمحافظة على مقاصدها، ومن المعلوم أن حفظ العقل من الضرورات الخمس التي جاء الدين بحفظها وحمايتها، وقد أخذت المملكة التدابير المناسبة لتحقيق هذا الهدف، من جانبين: الجانب الوقائي، وذلك بأخذ الأسباب الواقية من الخلل الفكري قبل وقوعه، والجانب الإجرائي العلاجي بوصف الدواء المناسب للخلل بعد وقوعه، وذلك فيما تنهجه من سياسة تهدف إلى نشر الوعي الصحيح، ممثلة في العناية الكبيرة بنشر الكتاب النافع وإقامة المؤتمرات العلمية والندوات الثقافية، ورفع مستوى التعليم ومكافحة الجهل والأمية، ويكفي أن آلاف المدارس والجامعات تنتشر في ربوع هذه المملكة لمكافحة الأمية فقط، وقبل ذلك كله العناية بالحرمين الشريفين وطباعة المصحف الشريف والاهتمام بعمارة المساجد وتشجيع العلماء والدعاة والمحتسبين والمفكرين والمثقفين والأدباء، ومن جهة أخرى تعبر جائزة الملك فيصل العالمية، وغيرها من الجوائز، التي تمنح سنوياً لعدد من الباحثين والمخترعين والعلماء والأدباء والمبدعين، تعبر عن مدى الإسهام السعودي في تشجيع إبداع العقل الإنساني والفكر البشري وتكريم إنتاجه، انطلاقاً من عالمية رسالتها ورعايتها التامة لحقوق الإنسان بجدارة.

وإلى جانب ذلك كله ارتسمت المملكة ما وضعه الإسلام من تدابير وقائية لحماية العقل وصيانة وظيفته، فحاربت المخدرات الحسية والمعنوية التي تخالط العقل، وتشل وظائفه، وتظهر عنايتها أيضاً بالأمن الفكري بما وضعته من أنظمة للمطبوعات والإعلام وبالجهود المباركة التي يبذلها العلماء منذ عهد الملك عبدالعزيز ـ رحمه الله تعالى ـ إلى يومنا هذا.

وقد استمرت هذه الجهود وازدادت نشاطاً في عصر خادم الحرمين الشريفين وولي عهده والنائب الثاني يحفظهم الله .

كما تظهر جهود المملكة في هذا النطاق في ما يبذله رجل الأمن الأول سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ، ورجال وزارته الموقرة من جهود جبارة تَنِمّ عن الإدراك العميق لقضية الأمن الفكري وأبعادها ، ومدى خطورتها ، حيث جاء في خطاب ألقاه سموه الكريم عقب الاحتفال بتكريم المتقاعدين بوزارة الداخلية في ١٩ شعبان ١٤١٧هـ ما نصه :

«لاشك أن الأمن الفكري من أهم الأمرنلأنه إذا لم يكن هناك أمن فكري سيكون هناك خلل في الأمن في جميع فروعه . وأضاف سموه الكريم متحدثاً عن الجهود المبذولة في هذا الشأن﴿ ... وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾ ﴾ (سورة فاطر) ، قائلاً بأن جهدنا في الأمن الفكري ليس بالمستوى الذي نريد ، وهو محدود جداً ويجب أن تتعاون الأجهزة المعنية لتصحيح المفهوم الأمني .

وقد حققت المملكة العربية السعودية بفضل اللّه سبحانه والتزام شرعه ثم ما بذلته من جهود ، خيراً كبيراً ، ونتائج حضارية مميزة في هذا المضمار ، مما كان أنموذجاً يقتفي في الحفاظ على أمن الأمة الفكري .

وقد كان هذا الأمر مدعاة لإثارة كوامن الحاقدين والحاسدين الذين شنوا الحملات الإرهابية والإعلامية ضدها ، ولن يزيدها هذا بإذن اللّه إلاّ ثباتاً على منهجها .

حفظ اللّه لبلاد الحرمين الشريفين أمنها واستقرارها في كافة المجالات ، إنه جوادٌ كريم[1] .

---

(١) انظر : الأمن الفكري عبد الله التركي ، ص١٠٥ .

١ . ٧ الخاتمـــة

فقد ظهر في المقدمة أهمية الموضوع وخطورته، لاسيما في هذا العصر الذي كثرت فيه التحديات الفكرية، وأنه صمام أمان في حفظ فكر الأمة وثقافتها أمام أمواج الأفكار المنحرفة، كما تجلى في المبحث التعريف بالشريعة الإسلامية وبيان خصائصها ومميزاتها.

وأهمّ ذلك أنها من عند اللّه سبحانه وأنها شاملة كاملة صالحة لكل زمان ومكان محققة للمقاصد الشرعية بحفظ الضرورات الخمس في الدين والنفس والعقل والمال والنسل، مما يحقق الأمن بكل صوره وأشكاله، لاسيما الأمن الفكري.

كما تبين للقارئ إلماحة عن الأمن الفكري من حيث تعريفه وماهيته وأهميته وضوابطه ووسائل تعزيزه ومعوقاته، مما هو مزبور في مكانه، مذكور في حينه.

وقد كان الحديث منصباً عن دور الشريعة الإسلامية في تعزيز الأمن الفكري من خلال عدد من الوسائل والعوامل التي أظهرت دور الشريعة في هذا المجال عن طريق غرس العقيدة والإيمان في النفوس تحصيناً للأمة وحفظاً لأمنها من كل ألوان الغزو الفكري.

وكذا التحصن بالعلم النافع والعمل الصالح ولزوم العلماء الربانيين وفيه تبين أيضاً دور الأسرة والمسجد والمدرسة ووسائل الإعلام وتقانات المعلومات في تعزيز الأمن الفكري، وأنها جميعاً ثغور مهمة وحصون عنيدة لحراسة أمن الأمة الفكري.

١ . ٧ . ١ التوصيات

١ ـ ضرورة اضطلاع من بوأهم اللّه للولاية واتخاذ القرار في أي ثغر من ثغور الأمة بمسئولياتهم العظمى في حماية أمن الأمة الفكري .

٢ ـ أهمية قيام الجهات الأمنية بدور فاعل في حماية الأمن الفكري للمجتمع باعتباره من أهم أنواع الأمن بمفهومه الشامل .

٣ ـ استنهاض همم العلماء الربانيين والمفكرين المخلصين والدعاة الصادقين للقيام بدورهم الرائد في تحصين الأمة بالعلم والمعرفة وتسهيل مهمّتهم ضد كل ما يخدش أمن الأمة الفكري .

٤ ـ التركيز على ربط الأجيال بمبادئهم الإسلامية الصحيحة وعقيدتهم الإيمانية ومنهجهم الوسطي المعتدل فلا إفراط ولا تفريط ، ولا غلو ولا جفاء .

٥ ـ العمل على إحياء رسالة المسجد والعناية بحسن اختيار الأئمة والخطباء ، وإقامة الدورات المكثفة للرفع من مستواهم وتأهيلهم والتركيز على خطبة الجمعة إعداداً ومضموناً وأسلوباً ، ومعالجة الظواهر المعاصرة بكفاءة واقتدار .

٦ ـ تكثيف دور المدرسة التربوي والعناية بحسن اختيار المعلم المؤهل عقيدة وفكراً ومنهجاً وسلوكاً والتركيز على المراحل التعليمية كافتها .

٧ ـ ضرورة استثمار وسائل الإعلام لما لها من أهمية كبرى في هذا العصر ، عصر ثورة المعلومات وقفزة التقانات والتركيز على الفضائيات وشبكة المعلومات «الإنترنت» والعمل على وضع ميثاق شرف إعلامي لها للحفاظ على الأمن الفكري في الأمة .

٨ـ العمل على الحفاظ على ثقافتنا الأصيلة وعناية المثقفين وحملة الفكر بذلك، ووضع ضوابط للنشر والطباعة، بما يتمشّى مع الحفاظ على الأمن الفكري.

٩ ـ فتح باب الحوار بضوابطه وآدابه حرصاً على مصلحة المجتمع والأمة.

١٠ ـ قيام مراكز البحوث والدراسات بإعداد الدراسات والأبحاث وعقد الندوات والمؤتمرات التي ترصد كل ما يهدد أمن الأمة الفكري، تشخيصاً للداء ووصفاً للدواء.

١١ ـ تكوين هيئة عليا من مختلف التخصصات تعد الخطط وتضع الآليات والاستراتيجيات للحفاظ على الأمن الفكري.

١٢ ـ العمل على وضع مجالس تنسيقية بين الجهات ذات العلاقة، تعقد دورات وجلسات متتابعة للحفاظ على أمن الأمة الفكري.

المراجـع

أولاً: الكتب

القرآن الكريم.

ابن الأشعث، أبوداود سليمان، سنن أبي داود، ، بيت الأفكار الدولية، بدون ت.

ابن أبي بكر، شمس الدين أبي عبدالله محمد، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف : ، المتوفى ٧٥١هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن الحصين، عبدالله، أفكار بلا زمن، ، مطابع النصر.

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم : ، تحقيق وتعليق : د. ناصر بن عبدالكريم العقل، ط السابعة.

________، مجموع الفتاوى، جمع وإعداد وترتيب عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد.

ابن حزم، الحافظ أبي محمد علي، الإحكام في أصول الأحكام : (ت٤٥٦هـ)، تحقيق : محمد عبدالعزيز، ط الأولى، سنة ١٣٩٨هـ.

ابن فارس، لأحمد، مجمل اللغة : ، دراسة وتحقيق : زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١, ١٤٠٤هـ.

ابن كثير، الإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل، تفسير القرآن العظيم : ، دار الفكر.

أبو عيسى، الترمذي محمد بن عيسى ، سنن الترمذي، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، تعميق الوعي الأمني لدى المواطن العربي، الندوة العلمية الثالثة والأربعون ١٧-١٩ شوال ١٤١٧هـ.

البخاري، الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل ، صحيح البخاري، اعتنى به : أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية.

البدر، عبدالمحسن بن حمد العباد ، أثر العبادات في حياة المسلم ، ط الأولى، ١٤٢٣هـ دار المغني للنشر والتوزيع.

التركي، عبدالله بن عبدالمحسن ، الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية، رابطة العالم الإسلامي.

الترمذي، الإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى ، الجامع الكبير، تحقيق : د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط الثانية.

الحقيل، سليمان بن عبدالرحمن ، متطلبات المحافظة على نعمة الأمن والاستقرار في بلادنا، .

الخزيم ، صالح بن ناصر أثر تطبيق الشريعة الإسلامية في منع وقوع الجريمة : ، ط الأولى، ١٤٢٢هـ.

الزرقا، مصطفى أحمد ، المدخل الفقهي العام، دار الفكر. الطبعة التاسعة.

زيدان، عبدالكريم ، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية ، الطبعة السابعة، مؤسسة الرسالة.

السعدي، عبدالرحمن بن ناصر ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق : محمد زهري النجار، المؤسسة السعيدية، الرياض.

السفياني، عابد بن محمد ، الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، ط الأولى، ١٤٠٨هـ، مكتبة المنارة للنشر والتوزيع .

سنن ابن ماجه، ط : دار إحياء التراث العربي سنة١٣٩٥هـ.

صحيح الإمام مسلم. ط : الحلبي، بتحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي سنة ١٩٥٥م.

القطان، مناع ، التشريع والفقه في الإسلام : ، ط السابعة، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة .

كزرون، أحمد حسن ، الهداية الربانية إلى الضوابط الأمنية، ، دار ابن حزم، ١٤٠٣هـ.

اللخمي، الشاطبي إبراهيم بن موسى ، الموافقات للشاطبي في أصول الشريعة، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط الثانية .

مسند الإمام أحمد بن حنبل، إشراف ، عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط الأولى، مؤسسة الرسالة .

المنذري، الحافظ زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي ، مختصر صحيح مسلم ، د. مصطفى ديب البغا، دار اليمامة، ط الأولى .

النحلاوي، عبدالرحمن ، أصول التربية الإسلامية وأساليبها، ، دار الفكر، ط الثانية .

النسائي ، الحافظ أحمد بن شعيب بن علي ، سنن النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ، ط : مصطفى البابي الحلبي، مصر .

ولد بيه، عبدالله الشيخ المحفوظ ، خطاب الأمن في الإسلام وثقافة التسامح والوئام. ، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

ثانياً : المجلات :

الأزهر، العدد الثالث والثلاثون، الخميس ١٧ ربيع الثاني ١٤٠٢هـ.

الأمن والحياة، عدد (١٨٣) شعبان ١٤١٨هـ، عدد (١٧٨)، ربيع الأول ١٤١٨هـ.

الحرس الوطني، عدد (١٨٦) رمضان ١٤١٨هـ.

الفيصل، جمادى الآخرة ١٤١١هـ.

المجلة العربية، العدد (٢٨٥)، شوال ١٤٢١هـ، العدد (١٦١) جمادى الثانية ١٤١١هـ.

الأمن الفكري: ماهيته وضوابطه

د. عبد الرحمن بن معلا الويحق

٢ . الأمن الفكري: ماهيته وضوابطه

خلق اللّه عزّ وجلّ الإنسان، وجعله حارثاً هماماً، دائباً في البحث عن مصالحه، مجتهداً في درء المفاسد عنه، وهذا ينتج حاجة رئيسة هي: الأمن.

وذلك لأن تفرق الناس في الحياة، وتنوع أديانهم، وأعراقهم، وألوانهم وأهوائهم، والتجاذب الواقع بين مصالحهم، أنتج ألواناً من الصراع، وأصبحت الحضارات والدول تبحث عن وسائل حمايتها وأمنها، كما هي تبحث أيضاً عمّا يحقق لها الغلبة، كما دأبت المجتمعات وأفرادها على البحث عن أسباب الأمن.

فالأمن إذاً هم وهاجس البشر؛ لأنهم ينشدون الحياة الآمنة التي لا يهددها شيء.

وهذه الورقة تناقش: الأمن الفكري، مع محاولة ربط هذا المفهوم بمفهوم الأمن بشموله، ومحاولة تأصيل قضايا (الأمن الفكري) تأصيلاً علمياً شرعياً.

وباستقراء نصوص الشريعة المتعلقة بالأمن يتضح أن ثمة ترابطاً بين مفهوم الأمن، وحفظ الضروريات الخمس. وذلك لأن الشريعة إنما جاءت؛ لتحقيق مصالح الخلق ودرء المفاسد عنهم يقول العز بن عبد السلام ـ رحمه الله ـ: (معظم مقاصد القرآن: الأمر باكتساب المصالح وأسبابها، و والزجر عن اكتساب المفاسد وأسبابها)[١].

---

(١) قواعد الأحكام(١/ ٨)

ويقول ـ رحمه الله ـ : (الشريعة كلها مصالح إما تدرأ مفاسد، أو تجلب مصالح، فإذا سمعت الله يقول: ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ فتأمل وصيته بعد ندائه، فلا تجد إلا خيراً يحثك عليه، أو شراً يزجرك عنه، أو جمعاً بين الحث والزجر، وقد أبان في كتابه ما في بعض الأحكام من مفاسد؛ حثاً على اجتناب المفاسد، وما في بعض الأحكام من المصالح؛ حثاً على إتيان المصالح)[1].

وحفظ الضروريات الخمس في المقدمة من هذه المصالح، وهي كما عرّفها الشاطبي ـ رحمه الله ـ : (ما لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج، وفوت حياة، وفي الأخرى فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين)[2].

وحددها العلماء بأنها حفظ: (الدين، والنفس، والعقل، والمال، والنسب) وقد يعبر بعضهم بالنسل أو يزيد العرض.

و (لقد اتفقت الأمة، بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمس، وهي: الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل، وعلمها عند الأمة كالضروري، ولم يثبت لنا ذلك بدليل معين، ولا شهد لنا أصل معين يمتاز برجوعها إليه، بل علمت ملاءمتها للشريعة بمجموعة أدلة لا تنحصر في باب واحد)[3].

---

(١) قواعد الأحكام (٢/ ٧٣)
(٢) الموافقات (٢/ ٨)
(٣) الموافقات (١/ ٣٨)

ومعلوم أن ثمة ترابطاً ظاهراً بين الأمن وحفظ هذه الضروريات، فأمن الناس لا يكون إلا باستقامة الحياة في جوانبها الضرورية هذه، والاضطراب الأمني إنما هو نتيجة الإخلال بحفظها.

ولو نظرنا في الجرائم في الجانب المالي كجرائم السرقة، والغصب، والرشوة، وغسل الأموال؛ لوجدنا ارتباط تحريمها بمقصد رئيس من مقاصد الشريعة، وهو حفظ المال.

وهكذا نجد أن الجرائم المخلة بالأمن متعلقة بالإضرار بإحدى هذه الضروريات الخمس.

وإذا تركز القول على الأمن الفكري، فإن الأمن الفكري مرتبط بالمقصد الأول، وهو حفظ الدين، فهو هوية الأمة، والدين به حياة الإنسان، وتحوله من الظلمات إلى النور، ومن الحياة البهيمية إلى سمو الحياة الإنسانية المرتبطة بالوحي الإلهي.

يقول الله سبحانه: ﴿ **اللَّهُ وَلِيُّ الذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** ﴿٢٥٧﴾ ﴾ (سورة البقرة).

وحفظ الدين من جانبين:

الأول: جانب الوجود.

الثاني: جانب العدم.

فبتحقيق القيام بالدين أركاناً وقواعد ونظماً، عقائد وأعمالاً، يكون حفظه من جهة الوجود.

وبدرء كل العوارض المفسدة للدين ـ واقعة أو متوقعة ـ يكون حفظه من جهة العدم.

-إن الأمن الفكري لكل أمة هو بحفظ هويتها؛ إذ في حياة كل أمة ثوابت تمثل القاعدة التي تبنى عليها الأمة، ويهاجمها الأعداء:

- لأنها الرابط الذي يربط بين أفرادها، والصبغة التي تصبغ الأمة، وتحدد سلوك أفرادها، وتكيف ردود أفعالهم تجاه الأحداث.
- ولأنها التي تجعل للأمة استقلالها، وتميزها، وتضمن بقاءها وعدم فنائها في الأمم الأخرى، فإنه مالم يكن للأمة هوية مستقلة، فإنها تذوب في الأمم القوية الغالبة.
- و لأن هوية الأمة هي التي تحدد علاقات أفراد الأمة بالآخرين.
- ولأن إحياء الأمة مرتبط بمعرفة هويتها، فالمصلح الذي يريد أن يحيي أمة مواتاً لا بد أن يحدد هوية الأمة، ويجلي أبعاد تميزها بين الأمم؛ ليساعد في الدفع النفسي والشعوري إلى إحياء مجد الأمة، والإسهام في دفعها نحو السبق الحضاري[1].

وليس تحديد الهوية لوناً من ألوان الترف الفكري، بل هو مقوم من أهم مقومات حياة الأمة، ومقرر لطبيعة الصلة بينها وبين الأمم الأخرى.

(إن الإنسان لا يستطيع أن يحدد موقفه من غيره، قبل أن يحدد موقفه من نفسه: من هو؟ ومن يكون؟ وماذا يريد؟ وبدون هذا الحسم للهوية الذاتية، لا يمكن تحديد أي موقف فعال من أي قضية من قضايا المصير والتقدم، والحياة الكريمة)[2].

---

(١) محمد محمد بدري، الأمة الإسلاميةمن التبعية إلى الريادة (٤٩ ـ ٥٠)

(٢المرجع السابق (٥١).

وإذا تبينت هذه الأهمية لهوية الأمة، فإن الأمة المسلمة لا قيام لها إلا بالإسلام الذي هو الهوية الحقيقية لها، وبراهين ذلك كثيرة، منها:

١ - أن اللّه سمانا بهذا الاسم، والتسمية برهان على الهوية، يقول سبحانه: ﴿ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴿٧٨﴾ ﴾ (سورة الحج).

٢ - أن الإسلام نهى عن العصبيات؛ ليشعر بأن الهويات العصبية والقومية لا يجوز التنادي بها، ولا التعصب على مقتضاها، والإسلام إذ ينهى عن العصبية لا يهدم دوائر الانتماء المختلفة: الأسرة، القبيلة، والبلد؛ إذ هذه الانتماءات انتماءات غير مرفوضة، وإنما المرفوض جعلها معياراً للمحبة والبغض، والموالاة والمعاداة، والتمايز، والتفاضل.

٣ - أن الأمة ليس من سبيل إلى اجتماعها غير هذه الهوية، فلا أرض تجمعها؛ إذ الأمة تعيش على امتداد الكرة الأرضية، ولا اللغة؛ لأن اللغات متعددة، ولا الأعراق؛ لأن أعراق الأمة كثيرة، وفي كل عرق ألوان من القوميات، ومرد الجميع إلى آدم - عليه السلام -.

٤ - إن التاريخ شاهد بأن هوية الأمة هي: الإسلام، فقد كانت الأمة أمماً شتى، فجمع الله تعالى شملها بهذا الدين.

كما شهد بذلك الواقع (حيث أثبت لنا صراع الأفكار والمذاهب في القرن الأخير في المجتمعات الإسلامية، أن الأمة الإسلامية رفضت محاولات إسقاطها النهائي أمام الأمم الأخرى وحضارتها. . . . وأنها لا تزال تحتفظ بجوانب من القوة في مقوماتها الإسلامية، وخصائصها الذاتية المستقلة على الرغم من غزو الحضارة الغربية، لقيمها وحياتها، وسلوك أفرادها)[١].

(١) محسن عبد الحميد، المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري(٤١).

إذا تبين المفهوم تبينت الحاجة إلى الأمن الفكري؛ لاعتبارات متعددة، منها:

١ ـ أن الأمن الفكري حماية لأهم المكتسبات، وأعظم الضروريات: دين الأمة وعقيدتها، وحماية الأمة من هذا الجانب ضرورة كبرى، وهو حماية لوجودها وما به تتميز الأمة من غيرها.

٢ ـ أن اختلال (الأمن الفكري) مؤد إلى اختلال الأمة في الجوانب الأخرى: الجنائية والاقتصادية وغيرها، فكثيراً ما يكون القتل وسفك الدماء، وانتهاك الأعراض نتاج أفكار خارجة عن دين الله تعالى وشرعه.

والمتأمل في تيارات الغلو في المجتمعات المسلمة، يجد أن أفعال الغلاة من قتل وتفجير هي نتاج لفكر معوج.

٣ ـ أن الضرر المتوقع من الإخلال بالأمن الجنائي، أو انتهاك الأموال والأعراض في معظمه محدود بمن وقع عليه الجرم، أما بالنسبة لضرر الإخلال بالأمن الفكري، فإنه يتعدى إلى كل شرائح المجتمع، وعلى اختلاف مستوياته.

٤ ـ أن الإخلال بالأمن الفكري ليس عمل مجموعة من السراق، أو المجرمين، كما هو شأن الأمن الجنائي ـ في الجملة ـ وإنما المخلون بالأمن الفكري القاصدون لاختلاله، هم: المذاهب، والحضارات، والأديان المخالفة، فالصراع صراع على مستوى كبير يحتم اهتماماً كبيراً ووعياً بطبيعة الصراع وآلياته.

٥ ـ أن منافذ الغزو الفكري أوسع من أن تحد، فالأمن الفكري يحتاج إلى حراسة كل دار، بل كل عقل، وحمايته من الاختراق قدر الإمكان، وهذا يوسع المسئولية.

إننا لو تأملنا في المنافذ التي يتسلل منها الغزو الثقافي ؛ لوجدناها واسعة سعة الحياة ، متعددة تعدد الوسائل ، والتي لم يشهد التاريخ لتطورها مثيلاً .

٦ ـ إن الأمن الشامل مسئولية الأمة بجميع فئاتها ، و على اختلاف تخصصات الناس ، وأعمالهم ومهامهم ، ولكن الأمن الفكري أخصّ من ذلك ، فهو مسئولية كل فرد ، ولو كانت تلك المسئولية متعلقة بذاته .

٧ ـ أن الأمن الفكري معقد متداخل ، بينما غيره من صور الأمن وأنواعه ليست كذلك ، فالفصل مابين (الحكمة التي هي ضالة المؤمن) والفكر الضار بالأمة لا يكون واضحاً لكل أحد في كل حين ، إذ لا يملك ذلك الفهم إلا المؤهلون القادرون على ذلك .

٨ ـ أن الإخلال بأمن الأمة من الجانب الفكري قد يكون بأيدي الأعداء المباشرين ، وقد يكون ذلك الإخلال بأيدي بعض أبناء الأمة ، ولا يكون وضوح قيامهم بهذا العدوان على الأمة واضحاً وضوح العدوان المادي .

ولئن كانت الحاجة إلى الأمن ظاهرة في كل حين ، فإن تلك الحاجة تزداد ، وتستوجب الاهتمام ؛ حين تكثر العوامل المؤدية إلى الإخلال بالأمن أو العوادي التي تستهدف ذلك ، وليس زمانٌ عاشته الأمة كهذا الزمان ، فتطور الاتصالات والوسائل التي دخلت كل دار ، وأسمعت كل أذن ، وأعلمت بكل حدث ؛ جعل الأفكار تسري في الناس سريان الهواء في الآفاق ، فليس ثم حواجز تمنع من وصولها ، بل أصبح السعي حثيثاً للتغير

الثقافي، والفكري للعالم، بجعله موحداً يسير على رأي الغالب، وينهج نهجه، وهو ما سمي بالعولمة، فالمجتمعات البشرية اليوم تعاني من موجة تستهدف التغيير والذي فرضته تغيرات العالم في الجوانب العلمية والتقنية حيث أصبحت الوسائل الحديثة، تهدم الفواصل بين الأمم شيئاً فشيئاً، كما أن العالم اليوم يشهد قولبة بالفرض، وتغييراً بالقوة.

إنه لّما كان الإخلال بالأمن الفكري ينتج أول ما ينتج عن علاقة الأمة بالأمم الأخرى، فلا بد من وضوح بعض القواعد الضابطة لذلك:

إن العلاقة بين الأمة المسلمة، والأمم الأخرى، تقوم على أساس وقواعد رئيسة بعضها متقابل، منها:

١ ـ التعارف.

٢ ـ التعاون.

٣ ـ تلقي الحكمة والاستفادة من الحق الموجود عند الغير.

٤ ـ التسامح.

٥ ـ البراءة.

٦ ـ الحوار.

٧ ـ الدعوة.

٨ ـ المعرفة المشتركة.

وهذا عرض لمضامين هذه القواعد[1] يوضح معانيها:

---

(١) عبدالله بن إبراهيم الطريقي في كتابه(الثقافة والعالم الآخر)(٤٣) وما بعده.

٢ . ١ التعارف

يقول الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ ﴾ (سورة الحجرات) .

قال القرطبي ـ رحمه الله ـ : (خلق الله الخلق بين ذكر وأنثى أنساباً وأصهاراً ، وقبائل وشعوباً ، وخلق لهم منها التعارف ، وجعل لهم بها التواصل للحكمة التي قدرها وهو أعلم بها ، فصار كل واحد يحوز نسبه)[1] .

فالعلاقات النسبية ، وأسماء الشعوب والقبائل ، يتعارف بها الناس ، ويحددون قراباتهم وصلاتهم ويضبطون علاقاتهم ، وليس مجرد التعارف خرقاً لأمن الأمة الفكري ، فمعرفة المرء وأسرته وقبيلته ، والشعب الذي ينتمي إليه ، تحقق أهدافاً عليا كالدعوة ونحوها .

فالتعارف مقدمة للعلاقة أياً كان نوعها ، وهو في مجرده ليس منه ضرر على أمن الأمة ، وإنما الضرر فيما يكون وراء ذلك ، وقد تطورت معرفة العلاقات النسبية والشعوب والقبائل إلى ما يعرف اليوم ببطاقات الهوية والجوازات وغيرها ، وتعدى الأمر مجرد الأفراد إلى التعارف بين الدول نفسها ، والمنظمات ، والمؤسسات ، وأنواع التكتلات .

---

(١)الجامع لأحكام القرآن (١٦/ ٣٤٢)

٢ . ٢ التعاون

وإذا جعل الناس علاقاتهم النسبية وأسماء الشعوب والقبائل في نصابها المحدد؛ لمجرد التعارف لا يتعصب على مقتضاها ساقهم ذلك إلى التعاون .

والتعاون بين الأمم والحضارات ، بل وبين الناس ـ أفراداً وجماعات ـ أمر ليس فيه خرق لأمن الأمة الفكري ، وإنما يأتي الخطر من موضوع ذلك التعاون ، ولذلك يقول اللّه عزّ وجلّ : ﴿ ... وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ العِقَابِ ۝٢ ﴾ (سورة المائدة) .

فالذي يجب ضبطه هنا والحرص عليه مجال التعاون وموضوعه ، ولو عرضت لمجالات التعاون لم أقف على حد؛ لأن مجالات التعاون تتعدد بتعدد مجالات الحياة نفسها ، ولكني أقف على المجال الثقافي ، وله جوانب عديدة ، من أهمها :

١ ـ الجانب العلمي : ويشمل التعاون في مجال الكتب والمطبوعات نشراً وطبعاً وتبادلاً ، وترجمة وتأليفاً وتصنيفاً .

٢ ـ الجانب التربوي : ويشمل التعاون في مجال التربية والتعليم كالمناهج الدراسية ، والمراجع العلمية ، والمدرسين ، والمنح الدراسية وغيرها .

٣ ـ الجانب الإداري : ويشمل التنظيمات الإدارية ، والمحاسبية بصفة عامة .

والمتأمل في هذه الجوانب ، يجد أن قضية التعاون في نفسها لا تعد إخلالاً بالأمن الفكري للأمة ، فالتنظيمات الإدارية ، والأمور الفنية من أمور الدنيا الموكلة إلى الناس ، فقد جاء في الحديث (أنتم أعلم بأمور دنياكم)[١] .

---

(١) رواه مسلم ، كتاب (الفضائل) باب (وجوب امتثال ماقاله شرعاً دون ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي) رقم(٢٣٦٣)

وجاء هذا في سياق الكلام عن تأبير النخل، الذي هو أمر فني في المجال الزراعي، ليس له علاقة بالجوانب الشرعية.

٢ .٣ تلقي الحكمة و الاستفادة من الحق الموجود عند الغير

جاء في الحديث: (الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها)[١].

قال في مرقاة المفاتيح: (أي: أن الحكيم يطلب الحكمة فإذا وجدها فهو أحق بها، أي: بالعمل بها واتباعها، أو المعنى: أن كلمة الحكمة ربما تفوه بها من ليس لها بأهل، ثم وقعت إلى أهلها، فهو أحق بها من قائلها من غير التفاتٍ إلى خساسة من وجدها عنده)[٢].

ويشهد لذلك حديث أبي هريرة المشهور حيث وكله النبيﷺ بحفظ المال، فجاء شخص وحثا من المال، فقبض عليه أبو هريرة، وتوعده برفعه إلى النبي ﷺ فوعد بألا يعود، فعاد ففعل أبو هريرة كما فعل أولاً، وفي المرة الثالثة قبض عليه أبو هريرة فقال له: دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها، قال أبو هريرة: ما هي؟ قال: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي، فإنه لن يزال عليك من اللّه حافظ، فلما أخبر أبو هريرة رسول الله قال: (ذاك شيطان، أما إنه صدقك وهو كذوب)[٣].

---

(١) رواه الترمذي، كتاب (العلم) باب ١٩ رقم (٢٦٨٧) وقال (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه) ورواه ابن ماجه، كتاب (الزهد)، باب الحكمة رقم (٤١٦٩)
(٢) علي القاري (١/ ٢٨٣)
(٣) رواه البخاري، كتاب (الوكالة) باب (إذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا فأجازه الموكل فهو جائز وإن أقرضه إلي أجل مسمى جاز) رقم (٢١٨٧)

وقرر ابن حجر ـ رحمه اللّه ـ في ذكر فوائد هذا الحديث أن الحكمة قد يتلقاها الفاجر، فلا ينتفع بها، وتؤخذ عنه فينتفع بها، وأن الكافر قد يصدق[1].

وفي الحديث الآخر عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: كان ناسٌ من الأسرى يوم بدر لم يكن لهم فداء، فجعل رسول الله فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة[2].

وغني عن البيان هنا: التأكيد على أن الذي يؤخذ عن الغير هو الحق الذي عندهم، وليس كل ما يصدر عنهم.

٢ . ٤ التسامح

يطلق التسامح ويراد به معنيان:

الأول: الجود والكرم.

الثاني: التساهل واليسر في معاملة الناس.

وكلا المعنيين مشروع في مجال معاملة الناس، وليسا بخارمين للأمن الفكري للأمة؛ إذا جاء في سياق منتظم مع القواعد الأخرى.

والمتأمل في تشريعات الإسلام يجد التسامح بيناً حتى في القتال، فالتخيير بين الإسلام والجزية والقتال لون من التسامح، والمنع من قتل النساء والشيوخ والعبيد والرهبان لون آخر من التسامح.

---

(١) فتح الباري (٤/ ٤٨٩)

(٢) رواه أحمد في المسند(١/ ٢٤٧)

وكذلك الأمر في حل طعام أهل الكتاب ونكاح نسائهم ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٥﴾ ﴾ (سورة المائدة).

وعلى صعيد التعامل الشخصي: الرفق في مخاطبتهم ومعاملتهم، فالله عزّ وجلّ أمر موسى وهارون ـ عليهما أفضل الصلاة و السلام ـ أن يلينا القول لفرعون، فقال: ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾ ﴾ (سورة طه).

وإذا تقرر أن التسامح مع غير المسلمين قائم، فإنه منضبط بضوابط منها:

١ ـ المحافظة على ذاتية المسلم، وتميز المجتمع الإسلامي، وعدم تذويبه في شخصية الأجنبي مهما كانت الأسباب.

٢ ـ عدم التنازل عن القيم الأخلاقية الحاكمة للتعامل.

٣ ـ أن يكون الكفار مسالمين، فإن كانوا حربيين، فالتعامل معهم يقوم على الشدة.

٢ . ٥ البراءة

إن الإسلام هو الدين الحق، في واقع الأمر، وهو الدين الحق في نظر المسلمين وإذا كان الإسلام كذلك فإن ما سواه من الأديان باطل، ولذلك فإن الله أمر رسوله ﷺ أن يظهر مفارقته لأديان الكفار ومعبوداتهم يقول الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾ وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٥﴾ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾ ﴾ (سورة الكافرون)

فالمفارقة من الطرفين ، ولئن كان الإسلام هو الدين الحق فلا يسوغ لمسلم أن يشارك الكفار معبوداتهم بل يبقى مقيماً على الدين الحق، عابداً للّه - عزّ وجلّ - وحده، ثابتاً على الدين، لا تزعزعه الصوارف، ولا يميله أهل الباطل، فقناعته بما هو عليه من الدين تحميه من فتن المبطلين وبعد توفيق الله ، فإن واقع الحال شاهد أن الكفار الذين لا يريدون عبادة اللّه وحدة لا يزالون في دأب على صرف أهل الدين الحق عنه : ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الذي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لَّاتَّخَذُوكَ خَلِيلاً ﴿٧٣﴾ وَلَوْلا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾ ﴾ (سورة الإسراء)

وإذا كان هذا الاعتقاد بالدين الحق ظاهراً، فإن مما يتبعه البراءة مما يقابله من الأديان الباطلة لأن قيام الدين على نفي وإثبات (أشهد أن لا إله إلا الله) فهو خلع كل المعبودات غير الله - عز وجل - مع إثبات العبادة له وحده، يقول اللّه تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ... ﴿٣٦﴾ ﴾ (سورة النحل).

ولقد بعث اللّه محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق ، فجعله على طريق واضح وسبيل بين﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ... ﴿١٨﴾ ﴾ (سورة الجاثية)

وإتباع هذه الشريعة مقتضٍ لمخالفة كل ما يضادها ولذلك يدعو أهل الإسلام ربهم عز وجل بما أمر به اللـه - عزّ وجلّ - في كل ركعة فيقولون : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ ﴾ (سورة الفاتحة).

وقد أبان الله أمر سبيل الحق وأمر سبل الباطل وجعل قيام الدين على

لزوم الحق ومخالفة سبل الضالين والمغضوب عليهم ، وهذا اللزوم وتلك المخالفة بينهما من التلازم ما لا يخفى ، أنه لا لزوم للحق إلا بمخالفة الباطل ، يقول اللّه ـ عزّ وجلّ ـ ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ (سورة الجاثية) .

ويقول : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ (سورة الأنعام) .

ويقول : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾ ﴾(سورة الأعراف) .

فأصل البراءة إذاً : البراءة من الدين الباطل ؛ لأنه يتمخض الإيمان بالدين الحق إلا بالكفر بما عداه ، ويتبع ذلك محبة الحق وبغض الباطل ، والعروة الوثقى في الدين قيامها على هذين الأصلين﴿ ... فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ ... ﴿٢٥٦﴾ ﴾ (سورة البقرة)

فالبراءة من الكفار أصلها البراءة من الكفر كما قال إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ فيما حكاه الله عنه : ﴿ قَالَ أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلاَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٧٧﴾ ﴾ (سورة الشعراء) .

وفي الآية الأخرى : ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ ... ﴿٤﴾ ﴾ (سورة الممتحنة) .

والإسلام والكفر يقومان بمن دان بالدين ، فالكافر يدين بدينه ، كما أن المسلم يدين بدينه وبالتالي فإن الاعتقاد بأن الإسلام هو الدين الحق يقتضي الولاء لحملة هذا الدين بدءاً من الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام ، وانتهاء بكل مسلم دان بالدين الحق ، كما يقتضي الأمر البراءة من حملة

الأديان الباطلة، وأعداء الرسل ومحرفي الدين الحق، وإذا تقابل محقٌ ومبطلٌ فإن من بدائه العقول أن يحب المحق ويكره المبطل، وكل ذلك لأجل الحق أو لأجل الباطل لا لأجل الذوات فكره المبطل لأنه مبطلٌ لا عنصرية أو عصبية.

٢ . ٦ الحوار

والمراد به: تردد الكلام بين فريقين؛ للوصول إلى الحق[١].

وهناك مصطلحات متقاربة: (الجدل، والمناظرة، والمفاوضة، والمحاجة) وعند النظر في كلام السلف نجد أن الأغلب استعمالهم للفظ المجادلة.

وقد ورد ذم الجدل في أكثر نصوص الكتاب العزيز، والسنة المطهرة، فمن الكتاب: ﴿ **الذينَ يُجَادِلُونَ في آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الذينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾** ﴾ (سورة غافر).

ومن السنة حديث أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: ((ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم قرأ ﴿ ... **مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاً** ... ﴿٥٨﴾ ﴾))[٢] (سورة الزخرف).

---

(١) محمد أبو زهرة، (تاريخ الجدل)(٥) وزاهر الألمعي، (مناهج الجدل في القرآن)(٣٤).

(٢) رواه الترمذي (كتاب التفسير) باب (ومن سورة الزخرف) رقم (٣٢٥٣) وقال حسن صحيح

لكن هذا الذم للمجادلة، والنهي عنها تقابله نصوص أخرى فيها الثناء على ضرب من المحاورة والمجادلة ثبت بها الحق، وبهت فيها المبطلون، كمناظرة إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ للملك: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥٨﴾﴾(سورة البقرة).

يقول النووي ـ رحمه الله ـ: (واعلم أن الجدل قد يكون بحق، وقد يكون بباطل، قال الله تعالى: ﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ... ﴿٤٦﴾﴾ (سورة العنكبوت)، وقال تعالى: ﴿... وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ... ﴿١٢٥﴾﴾(سورة النحل)، وقال تعالى: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلاَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ... ﴿٤﴾﴾ (سورة غافر).

فإذا كان الجدل للوقوف على الحق وتقريره كان محموداً، وإن كان في مدافعة الحق، أو كان جدالاً بغير علم كان مذموماً، وعلى هذا التفصيل تنزل النصوص الواردة في إباحته وذمه)[1].

والحق أن الجدل قد يكون مخلاً بالأمن الفكري للأمة حين يكون من جاهل، أو غير مريد للحق ومبطل؛ لأن دخوله في الجدل قد يكون فتنة له وللناس.

وإنما يكون الحوار محموداً من العالم بالحق القاصد للوصول للحق، فمجادلة أهل الكتاب محمودة بهذين الشرطين، وتصبح من الجدال بالتي هي أحسن.

---

(١) الأذكار (٣٣٠)

٢ . ٧ الدعوة

إن المسلم يتشرف بانتمائه إلى دين الإسلام، الذي هو أعظم نعمة أنعم الله بها على عباده، وذلك لأمور:

أ- لأنه الدين الحق دون ما سواه من الأديان﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ (سورة آل عمران) ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ ... ﴿١٩﴾ ﴾ (سورة آل عمران).

ب- هذا الدين عالمي للناس كافة، قال الله عز وجل: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ... ﴿١٥٨﴾ ﴾ (سورة الأعراف).

وهذا يعني أن علاقة المسلم بغيره من أهل الأديان قائمة على هذا الأساس، وإذا فعل تحصن في نفسه؛ لأنه غير محتاج لأفكار الغير وأديانهم، وصارت معاملته للغير معاملة إيجابية فاعلة، قائمة على الأخذ والعطاء والحوار، فهي ليست معاملة آخذة فقط، أو معالجة مجردة عن الدين، وإنما يختل الأمر حين يصبح المرء ضعيف الثقة بما هو عليه من الحق، غير إيجابي في نقله للغير، حينها لا يصبح آمناً فكرياً على نفسه ومجتمعه.

٢ . ٨ المعرفة المشتركة

إن المعرفة معرفتان:

أ- معرفة شرعية قائمة على الكتاب والسنة.

ب- معرفة غير شرعية، ويدخل في ذلك العلوم التجريبية، والعلوم الإنسانية، وهذه المعرفة مشتركة بين الناس، ولهذا فإن التزود منها مأمور به شرعاً، والحكمة ضالة المؤمن، أينما وجدها فهو أحق بها.

وإنما يقع الخلل والضرر على الأمن الفكري للأمة، حين تأخذ المعرفة المتعلقة بالدين والشرع من غير المسلمين، أو تختل نظرتها في العلوم التجريبية؛ بإحالة الأمر إلى غير الله عز وجل بنسبة الخلق إلى الطبيعة ـ مثلاً ـ أو اختلال التطبيقات للعلوم التجريبية مثل: التداوي بالحرام ونحو ذلك، كما يختل الأمر في العلوم الإنسانية ـ وهي من المعارف الإنسانية العامة ـ حين تقوم على أسس غير شرعية.

وبناءً على ذلك فإن تلقي المعرفة غير الشرعية من الغير أمر لا ينكر، ولكن لا بد من أن يكون تحرير العلوم التجريبية، وصياغة مؤلفاتها منسجماً مع القواعد الشرعية، كما يجب حين صياغة العلوم الإنسانية أن تعرض على القواعد الشرعية، وصياغة هذه العلوم صياغة سليمة في ضوء الإسلام.

إنه لو قامت العلاقة مع الآخر على هذا المقتضى؛ لسلم الناس من كثير من أوجه الاختلال المتعلقة بالأمن الفكري للأمة، فنحن وإن كنا ندعو إلى أمن الأمة لا ندعو إلى تقوقعها وعدم استفادتها من الآخر، وعدم اشتراكها مع الآخرين في المعرفة، والعلوم التجريبية والإنسانية التي لا يمكن أن تحتكر، بل هي مكتسب من مكتسبات البشرية.

إن الإسلام وقد نظم العلاقة مع الآخر وجعل الضوابط المانعة من الذوبان فيه، جعل ـ أيضاً ـ الضوابط التي تمكن من الاستفادة من الحق الذي عند الآخرين.

وإذا تقرر هذا فإن من المهم أن نعرف كيف نواجه خطر الغزو المخل بأمن الأمة في فكرها واعتقادها.

إن المسألة ليست بالمنع فقط، نعم منع المضر بالأمة وحجبه جزءاً يسيراً من الحل.

ولكن: ليس هو الحل الأوحد؛ لأن المعالجة الحقة ليست بذلك، إن منع الانحراف من الوصول إلى الناس قد لا يردهم عن أن يصلوا هم إليه،

والإسلام ربى الناس على أن يبتعدوا بأنفسهم عمّا يفسد اعتقادهم، يقول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الذين يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾ (سورة الأنعام).

كما أن هذا الحل - المنع - أصبح اليوم غير ممكن - بتمامه - فالهواء يحمل بث آلاف القنوات، وفي كل يوم تفتح آلاف المواقع على شبكة المعلومات، أو تبدل أسماءها، فأنى للرقيب أن يلاحق كل ذلك.

إن أهم ما يمكن أن يعنى به هنا من وسائل؛ لتحقيق الأمن الفكري ما يلي:

١ - العناية بالتعليم: فالأمن الفكري لا يفرض على الناس من خارجهم بقدر ما يبنى في دواخلهم، فالإنسان هو الحصن المانع من الغزو الفكري، فكلما ارتفع مستواه التعليمي، ارتفعت قدرته على معرفة الضار والنافع، والتمييز بين الأصيل والدخيل.

إن العناية بالتعليم تحقق للمجتمعات المسلمة رفع آفة الجهل، وهو أساس القابلية لتلقي ما لدى الآخرين دون تمييز، كما تحقق العناية بالتعليم بناء الشخصية المسلمة بناءً متكاملاً، من النواحي العلمية والعملية، وتوحيد هوية المجتمع، وذلك بجعل الأمة سائرة على أمر سواء، لا تتجاذبها الأهواء (لذا تؤكد الأدبيات في هذا الشأن، أن العلاقة بين النظام التعليمي لمجتمع ما، و الأمن الفكري لهذا المجتمع علاقة طردية، بمعنى أنه كلما كان النظام التعليمي مرتبطاً بخصوصيات المجتمع الإسلامي ومعتقداته، وعلى درجة عالية من التخطيط والإتقان في التنفيذ، كان أقدر على مواجهة التدخلات الفكرية)[١].

---

(١) عبد الرحمن الشاعر، في الأفق التربوي - الأمن الفكري(٢).

إن العناية بنظم التعليم يجب أن تكون شاملة للعناية بسياسة التعليم، والخطط الدراسية، والكتب والمعلمين.

إن من الخطورة بمكان أن يتدخل الآخرون في النظم التعليمية والمناهج التربوية؛ لأن ذلك يعني هدم آخر الحصون والمعاقل الحامية لأمن الأمة.

٢ - العناية بالتربية: وذلك في كافة محاضن التربية بدءاً من الأسرة، ثم مؤسسات المجتمع المختلفة من إعلام، وتعليم، ومؤسسات اجتماعية، ونواد وغيرها. وتستهدف التربية

أ - تأصيل الأجيال على الحق، وتنمية وعيهم بهويتهم المبنية على الإسلام: عقيدة وشريعة، وعملاً وسلوكاً، وتعاملاً مع الغير

ب - حماية الأجيال مما يفسد عقائدهم، ويميع هويتهم، ويذهب بهم ذات اليمين وذات الشمال في مسالك الفكر الدخيل.

ج - التحصين، وذلك بتحصين الأجيال من تقبل ما يهدم هويتهم، وتنمية قدراتهم على التمييز بين الضار والنافع من الآراء، والأفكار والأعمال.

٣ - العناية بوسائل التوجيه والتأثير: إن الناس يتأثرون بوسائل التوجيه التي تشكل شخصية كل فرد من أفراد الأمة، بل وتعيد صياغة من تشكل من قبل، ولقد شهد العالم في القديم وسائل للتوجيه بدائية غير معقدة، محدودة الأثر من جهة المكان، والزمان، والموضوع، وأما في العصور المتأخرة، فقد استحدثت وسائل للتوجيه والتأثير ذات خطر وأثر لا يقارن بالوسائل القديمة، فلئن كانت الوسائل القديمة خاصة بأسرة، أوحي أو قرية صغيرة، فإن وسائل الإعلام

اليوم تؤثر في العالم كله؛ إذ تميز العصر الذي نعيشه ـ فيما تميز ـ بثورة إعلامية شاملة، حيث أضحى العالم (قرية صغيرة) .

ولئن كانت الوسائل القديمة مقصورة على التوجيه اللفظي المباشر، فإن وسائل الإعلام اليوم تؤثر : بالصوت، والحرف، والصورة، بل بالصوت المحسّن، والصورة الملونة، والخط المنمق.

ولئن كان إنسان الأمس يستطيع أن يناقش الموجه له المؤثر فيه، فإن الأمر يختلف اليوم؛ إذ تميز الطرح الإعلامي بأنه طرح يوجِه من خلاله القائمون على الإعلام دون خيار، أو معارضة، وإذا كان هناك لون من المعارضة القلبية، فإنها سرعان ما تنهار وتتلاشى، ويرضى المرء ويتابع .

والوسائل الإعلامية، وإن كانت في حقيقتها (وسائل محايدة) أي : ليست في حد ذاتها مفسدة أو مصلحة، وإنما هي بحسب ما يعرض فيها، إلا أن استعراض عمل تلك الوسائل شاهد على أن المادة المعروضة تعد منفذاً للغزو الفكري المدمر، لدين الأمة وقيمها وأخلاقها .

وإنني لأدعو في خاتمة هذه الورقة إلى عقد لقاءات وندوات بين رجال الأمن والتربويين، تحت عنوان شبيه بما كان يطرحه بعض التربويين وهو : (ماذا يريد رجال الأمن من التربويين) وأخر : (ماذا يريد رجال الأمن من الإعلاميين) مع وضع الضوابط المبنية لما ينادى به اليوم نداءً مطلقاً في أحايين كثيرة من (حرية الفكر) .

إن قضايا (الأمن الفكري) لم تلق بعد اهتماماً يناسب قدرها حتى من الناحية العلمية النظرية، فكان حقاً على المؤسسات العلمية أن تتداعى للعناية بهذا الجانب عناية علمية رصينة .

واقع الأمن الفكري

أ. محمد الحبيب حريز

٣ .واقع الأمن الفكري

توطئـة

إن موضوع عرضنا يتناول مسألة الأمن الفكري ، وتجب الإشارة في البداية الى أن التغيرات العالمية المتتالية والمتضاربة أحيانا التي تجتاح المجتمع البشري تدفعنا دفعا إلى طرح سؤال ملح يعكس حيرة المراقبين في كل الاتجاهات والمشارب على ظهر هذه الأرض .

هل ما يحدث الآن هو أمر طبيعي يمكن متابعته وبحثه وتفسيره من خلال منطق السبب والنتيجة ومن ثم التنبؤ بأبعاده المستقبلية ، واستشراف تداعياته التي يمكن أن تحدث في أي حين ومكان ، غدا أو بعد عشر سنوات . . . أم أن هذا الذي يحدث إنما هو نهاية للعالم الحالي وإيذان ببداية عالم جديد في الملامح والجوهر ، يختلف عن العالم السابق ، بل ربما يتناقض معه ، مكونا صورة أخرى ومفاهيم مغايرة لم يعرفها الناس على امتداد التاريخ البشري ؟!

وبالنظر الى الأحداث المأساوية الجارية حاليا في كثير من أرجاء المعمورة نلاحظ ان الأمل الذي كان يحدونا ونحن نودع القرن العشرين في أن يكون القرن الجديد قرن التتويج لقيم الحرية والسلام والأمن والتنمية ، هذا الأمل تقلص وتقهقر بفعل ما نعانيه من مشاهد لا تختلف كثيرا في مستوياتها وفي عدوانها على الذات الإنسانية عما حصل في القرن الماضي الذي كان قرن الحروب والدماء والخراب وإهدار الأرواح البشرية بدعوى الدفاع عن القيم الإنسانية بمثل ما كان قرن ثورة ايجابية عارمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا في مفارقة عجيبة غريبة لا يقدر عليها سوى الإنسان .

ولا شك أن الجريمة الإرهابية المروعة في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وما نتج عنها من قتل الآلاف من الأبرياء، وضعت العالم على حافة أحلك مرحلة ودخلت به في طور جديد ومدمر من الإرهاب، في ظل حرب تغذيها وتزيد في لهيبها حركات متطرفة.

ومع تصاعد هذه الموجة، وانتشارها ومحاولات بعض الأطراف المشبوهة في بقاع كثيرة من العالم الترويج لشعارات فاسدة وغير إنسانية وجب التنبه لخطورة المسألة والإعداد لأطروحات مفندة بغرض مواجهة الفكر المنحرف.

وفي هذا السياق يندرج هذا البحث في مسألة الأمن الفكري الذي حاولنا من خلاله التطرق لأهم جوانب الموضوع والإلمام بها من خلال عناصر منفصلة منهجيا لكنها تترابط وتتكامل فيما بينها. وخصصنا الجزء الأول من هذا البحث لتحديد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة، فيما حاولنا أن نقدم في الجزء الثاني مقاربة عملية تطرح بعض المقترحات والأفكار التي من شأنها أن تدعم مقومات الأمن الفكري في واقعنا العربي الإسلامي مع مجالات امتدادها الإيجابي إلى المجتمع الإنساني عامة.

٣. ١ في المفهوم العام للأمن (تعريفات ودلالات)

يمكن تعريف الأمن بأنه حالة غياب كل خطر وكل تهديد للحياة، وهذا التهديد أو هذا الخطر هي حالة يستشعرها الحيوان بالغريزة، أما الإنسان فيدركها بملكة العقل وخبرة الممارسة عند الإنسان الأول.

والأمن هو الإحساس بالطمأنينة والثقة، وهو إحساس يدركه الإنسان بقواه العقلية وبحواسه عندما لا يكون معرّضا للتهديد أو الخطر وعندما يشعر

الإنسان بتوفّر الأمن يشعر بالأمان أي بالتوازن النفسي والفيزيولوجي ويكون منسجما مع ذاته ومحيطه . تعرّف بعض المعاجم « الأمن » بكونه حالة التحرر من الخوف والقلق والخطر ، ومن الثابت أن الإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي يستطيع أن يهدم وأن ينازع آخرين من نوعه لم يستفزوه ، أي هو الكائن الحي الوحيد الذي يمكنه في ظروف معينة ، مبررة أو غير مبررة ، أن يمارس عدوانية حقيقية على غيره من الناس من دون أن يكون مستهدفا لتهديد أو لخطر أي من دون أن تكون عدوانيته من باب الدفاع الشرعي عن الذات أو الحياة أو عن مصلحة ضرورية .

ويعترف علماء الأمن والإستراتيجية في الغرب بغموض وتشابك مفاهيم الأمن حتى أصبح من الصعوبة بمكان ، الاتفاق على تعريف للأمن يحظى بقبول علمائه والمهتمين بدراسته ومنهم دانيال كوفمن(DANIEL KOFFMAN) في كتاب « الأمن الوطني الهيكل التحليلي » الذي جاء فيه أن مصطلح الأمن يتسم بالغموض بحسب اختلاف ثقافة المجتمعات وموقعها . . .

وقد يفاجأ البعض بأن الأمن في الفكر الغربي يعني في جوهره وسياساته «حماية الأمة والمحافظة عليها من أي عدوان خارجي» (المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، المجلة ١٤ العدد ٢٧ ، محرم ١٤٢٠هـ) . ولأن الإنسان المعاصر يعيش ضمن مجتمع حديث ودولة عصرية (بغض الطرف عن التفاوت الحاصل بين الدول والمجتمعات في العالم) لذلك اقتضى تطوّر تنظيم النشاط الإنساني والحياة الجماعية خضوع أفراد كل مجتمع لمعايير في مستوى الأعراف والأخلاق وخضوع مواطني كل دولة لقوانين نافذة وملزمة ، ومهمة السياسة الصائبة هي خدمة الصالح العام في اطار الأمن والنظام والقانون توفيرا للاستقرار .

وأن من واجبات الفرد المؤكدة في الدولة العصرية احترام الأعراف والقوانين ، فإن رام تغييرها سلك في ذلك الطرق الشرعية المقبولة عرفا وقانونا والمكفولة سياسيا ، أما إذا لجأ إلى سلوك مناقض للشرعية أي للقيم المجتمعية وللقوانين النافذة فتصرفه ذلك يصبح تمردا ضد القانون وانحرافا ضد تقاليد المجتمع مما يؤدي الى تعريض الأمن للخطر ، أمن الفرد والمجتمع والدولة ، وحتى الأمن العالمي ومن هنا جاء الحديث عن الإرهاب (موضوع العنصر القادم في هذا البحث) كشكل أقصى من أشكال الخروج عن القانون وانخرام الأمن .

٣ . ٢ الأمن الفكري

لعلنا نتفق جميعا على أن ما آلت إليه الأوضاع في العالم خلال السنوات الأخيرة يعود في جانب مهم وكبير منه الى ما أفرزته بعض الأفكار والأيديولوجيات الهدامة التي حملت في طياتها أوهاما طوباوية ثقافية وسياسية كان لها الأثر السلبي في بلورة فكر مستنير ووعي عقلاني ، مما جعل من مسألة الأمن الفكري اليوم مسألة استراتيجية بدونها لا يمكن تفهم حقيقة أمن المجتمعات وبلوغه .

وفي هذا السياق تعددت الدراسات والبحوث الخاصة بالأمن الفكري ، سواء أكان ذلك بإفراده ببحوث مستقلة أم في علاقته بمسائل وثيقة الصلة به مثل الإرهاب أو الجريمة المنظمة وغيرها .

ويركز الباحثون في تعريفهم للأمن الفكري ودراستهم له على ثلاثة اتجاهات بارزة :

ـ الأمن الفكري في علاقته بالممارسة السياسية : بما يعنيه ذلك من ضرورة

توفّر الحريّة والديمقراطية كشرط أساسي لإطلاق الفكر المبدع والبنّاء من خلال توفير حد أدنى من حرية الرأي والتعبير .

- الأمن الفكري في بعده الديني والحضاري : أي أن مستقبل الأمن والاستقرار والتنمية في العالم تبقى رهين تكريس الحوار بين كل الثقافات والحضارات والأديان وتكريس التفاهم والتسامح بين كافة الدول والشعوب . مما جعل « المسؤولية الأمنية مسؤولية بناء ذات وحماية وجود وصيانة فكر ، ليس من خطر خارجي فحسب ولكن من تهديد داخلي قوامه أفكار شتى بعضها انفصل عن هويته وابتعد عن قيم مجتمعه وتنكر لأصالته وبعضها متطرّف لا يتورع أصحابه من استحلال الدماء المعصومة وأصحاب هذا الفكر يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية» (من كلمة سمو الأمير نايف ابن عبد العزيز في افتتاح أعمال الدورة الحادية والعشرين لمجلس وزراء الداخلية العرب في تونس ٤ / ١/ ٢٠٠٤م) .
- الأمن الفكري وتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية للمواطنين : ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه كلما توفّرت أسباب الرقي الاقتصادي والتنمية الشاملة لكافة الشرائح تدعمت أسس الأمن الفكري .

وفي اعتقادي أن هذه الاتجاهات تتداخل وتتكامل فيما بينها لتساعد على وضع رؤية واضحة وإستراتيجية شاملة لمسألة الأمن الفكري الذي ننشده لمجتمعاتنا العربية التي هي في حاجة ماسة اليوم الى بلورة فكر عربي يلائم بين البعدين الكوني والخصوصي ويعزز أداء الذات العربية وحضورها في صناعة التاريخ وفي التفاعل الإيجابي مع الحضارة الكونية ويحول دون بعض الأصوات الداعية إلى الانغلاق ورفض الفكر العصري .

٣ . ٣ تعريف الإرهاب

إن الأمن الفكري المنشود تقابله بالضرورة ظاهرة الإرهاب المستفحلة ولكن ورغم قدم ظاهرة الإرهاب والاهتمام العالمي بهذه الكلمة التي أصبحت من أكثر المفردات شيوعا، وعلى الرغم أيضا من عقد المؤتمرات الدولية في غير موقع من الكرة الأرضية لمكافحة الإرهاب إلا أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه عالميا، فيبدو أن هذه الكلمة المطاطية يحاول كل طرف أن يشكلها حسب أيديولوجيته ومصالحه وأهدافه، مما جعل لهذه الكلمة تعاريف متعددة.

ويتوسع بعض الباحثين والخبراء في مفهوم الإرهاب ليشمل الهجمات ضد الأشخاص وضد الممتلكات، ويأخذ بعضهم بالحسبان بواعث الفاعلين، فيفرق بين الهجمات الجنائية والهجمات السياسية، ويخلط بعضهم الآخر بين الإرهاب المحظور والحق في المقاومة والاستخدام المشروع للقوة لإنهاء الاستعمار والاحتلال وممارسة الحق في تقرير المصير .

وهذا الاختلاف في تحديد المفهوم يؤدي في كثير من الأحيان إلى تناقضات فادحة وتزييف للحقائق والوقائع وإلى كوارث، ونلاحظ أن صفة الإرهاب تلصق بمجموعة أو منظمة أو دول بينما تستثنى أخرى أو قد تعتبر مجموعة أو منظمة على أنها إرهابية وبين ليلة وضحاها تعتبر منظمة مشروعة والعكس صحيح ومثال ذلك حركة المؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة نلسن مانديلا فقد كانت حركة إرهابية إلى أن تمكنت من أن تحرر البلاد وعندها فقط اعترف بها كحركة تحرير وكحزب حاكم.

٣ . ١ . ٣ تعريفات مختلفة

- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ١٩٩٨ : الإرهاب عمل فردي أو جماعي يستهدف إلقاء الرعب والفزع والإخلال بالنظام العام .
- الاتحاد الأوروبي : هو العمل الذي يؤدي إلى ترويع المواطنين بشكل خطير أو يسعى إلى زعزعة استقرار أو تقويض المؤسسات السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لإحدى الدول أو المنظمات الدولية .

وأغفل التعريف الأوروبي الحديث حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي حقها في الكفاح ضد الاحتلال ، وهذا يتعارض مع تعريف بعض الدول الأوروبية مثل السويد التي تقرّ بحق الشعوب في مقاومة الاحتلال وتراه عملا مشروعا .

- الولايات المتحدة الامريكية : ووفق تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب الذي صدر في ابريل ٢٠٠١ فإن الإرهاب هو العنف المتعمد الذي تحركه دوافع سياسية ويجري ارتكابه ضد أطراف غير محاربة بواسطة جماعات شبه قومية أو عملاء سريين .

والمقصود بغير المحاربة أنه يتضمن المدنيين والعسكريين الذين يكونون وقت الحادث غير مسلحين أو خارج الخدمة وكذلك المنشآت العسكرية أو العسكريين في حالة عدم وجود أعمال عدائية في تلك المواقع .

وقد جاء في التعريف الإسلامي للإرهاب أنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيّا كانت بواعثه أو أغراضه ، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أعراضهم أو حريتهم أو أمنهم أو حقوقهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها

أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو المرافق الدولية للخطر، أو تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدول المستقلة .

ويختلف التعريف العربي للإرهاب عن التعريف الإسلامي فقط في أنه لم يتعرض إلى الخطر الذي يمثله الإرهاب على المرافق الدولية وفي تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدول المستقلّة .

٣ .٣ .٢ العرب في مواجهة الإرهاب

لعلنا نتفق جميعا، على أن الإرهاب موجود في جميع دول العالم دون استثناء، وبالتالي فإنه لا زمان ولا مكان ولا دين ولا جنسية للإرهاب وهذه أقوى الصفات العالمية على الإطلاق، وفي الوقت نفسه فإنها من أوضح الصفات التي يتسم بها العمل الإرهابي، وبالإضافة إلى ذلك فإن الإرهابيين يستخدمون أدوات تنتمي في صناعتها إلى دول مختلفة، وربما تكون أشدّ هذه الأدوات فتكا قد صنعت في أكثر دول العالم تحضرا وديمقراطية .

وإن من أكثر الأخطاء شيوعا وتكرارا عند الحديث عن الإرهاب هي وصف الإرهاب « بالإرهاب الدولي» لأن الصفة الدولية لا تصح أن تطلق إلا على الاتفاقيات والعهود والصكوك والمعاهدات التي توقع عليها أغلب دول العالم، ومن هذا المنطلق فإن وصف الإرهاب بالدولي يعني أن هناك دولا كثيرة قد اتفقت على ممارسة الإرهاب، وهو ما يحقق للبعض مصلحة على جانب كبير من الأهمية والخطورة ويتيح لهم وصف دول ومجتمعات معنية بأنها دول ومجتمعات إرهابية، وهذه النقطة هي من أدق النقاط وأخطرها التي ينبغي أن ينتبه لها العرب وبخاصة عند الحديث عن الإرهاب

في الاتفاقيات الإقليمية والدولية وفي وسائل الإعلام وفي المجال الفكري والثقافي، فالإرهاب ظاهرة عالمية كما أن الفرق بينه وبين كثير من الأفعال المشروعة الاخرى دقيق جداً. وقد تنبه وزراء الداخلية العرب إلى ذلك في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة سنة ١٩٩٨ التي أكدوا فيها التفريق بين الإرهاب والكفاح المسلح وفقا لمبادىء القانون الدولي ضد الاحتلال والعدوان والهيمنة وربطوا الإرهاب المقصود في اتفاقيتهم بالعمل الإجرامي.

وفي حقيقة الأمر فإن موضوع الإرهاب بجميع أشكاله لا يكاد يختفي بصورة أو بأخرى عن أشغال واجتماعات مجلس وزراء الداخلية العرب، من ذلك أعمال الدورة الحادية والعشرين للمجلس المنعقدة بتونس في أوائل عام ٢٠٠٤م، التي تميزت بالإجراءات الفعالة والدقيقة المتعلقة بمختلف جوانب الجريمة المنظمة.

٣ . ٤ العلاقة بين الأمن الفكري والإرهاب

تشير ظاهرة انتشار الإرهاب في العالم إلى أزمة فكرية تعيشها المجتمعات المختلفة التي ترتبط بفلسفة العنف في تحقيق أهدافها، ويعبر تفشي أعمال العنف على الصعيد الدولي عن استقلالية سياسية وفكرية تتعلق بطبيعة العلاقات الدولية ومحاولات بعض الجهات (دولا كانت أم مجموعات) السيطرة الأيديولوجية والفكرية على البعض الآخر بهدف خلق نوع من الانحراف الفكري لديها وصولا إلى جعلها أكثر قابلية للنزعة الارهابية.

ولقد عانت عدة دول من هذه المظاهر، فأضحى غياب التسامح وحضور التعصب سمتين بارزتين تؤسسان للتطرف الأيديولوجي والعنف السياسي أو الإرهاب الفكري والمادي بصور عدة، والدول ذات الاستراتيجيات الفكرية والسياسية الصائبة في بعض هذه البلدان هي التي استطاعت أن تستوعب أسباب هذه الظاهرة والتخلص منها، بينما الدول التي التجأت فقط إلى الحلول الأمنية البحتة أخفقت في السيطرة على هذه الظاهرة حيث تفاقم العمل الإرهابي حتى صار في بعض البلدان وكأنه جزء من الحياة العامة .

ولعل من النقاط التي وجب التنبيه إليها هو أنّ ثقافة ووعي وسلوك ما بعد الحادي عشر من سبتمبر هي خلاصة لنظرة أمريكية أكثر منها غربية شاملة، ولعل ما عرف عن تلك النظرة من معالجات فكرية وثقافية وإعلامية ودعائية لمعضلة الإرهاب هو وجه آخر لقراءة تراث شرقي لم يُعرف عنه أمريكيا إلا وجهه المتطرف بل الأكثر تطرّفا، فالانتقائية في التعامل مع موروث شعب من الشعوب لا يمكن أن توفر أرضية صحيحة ومتوازنة لقراءة وعي ذلك الشعب وذاكرته، ومما سيزيد من تعقيد هذه المسألة هو الاندفاع بالحلول المبنية على العنف من الجانبين باعتقاد أن فرض الأمر الواقع سيحقق الفوز الساحق وينشر ثقافة مسقطة بالقوة .

وإن معضلة النظرة المتطرفة والانفعالية هي أنها تندفع نحو حلول هي الأخرى متطرفة وانفعالية، وهو ما صار يشكل علامة فارقة في فكرة وثقافة ووعي الغرب الذي تنوعت الحلول التي يطرحها بتنوع المواقف السياسية السائدة. وإن ما يعرف بثقافة أوروبا الموحدة الجديدة هو بالأساس خطاب ينطوي على وعي بأهمية الحوار مع ثقافة الجوار، ثقافة البلدان العربية في حوض المتوسط وثقافة بلدان المياه الدافئة في الخليج، لكن هذا الخطاب

يتعرض غالبا الى تشويش وذلك بتأطيره في دائرة التمرس الغربي باتجاه الإرهاب الشرق أوسطي أو ما يجري التعبير عنه بالتطرف . لهذا نجد استحقاقات تخص من يقرأ ويحلل ويرسم مسارات الخطاب العربي المعاصر ، فعليه أن يقرأ الواقع قراءة نقدية واعية وأن يعزز اللحمة بين التراث وما بعد الحداثة في إطار تنويري وأن يحلل خطاب الغرب (أمريكيا أو أوروبيا) تحليلا موضوعيا وعقلانيا ، وأن يعزز الصورة التنويرية ، وأن يُعرِّف بمزيد من عناصر القوة والإشراق في الخطاب العربي والإسلامي ، وبعد ذلك على المعنيين بهذا الخطاب أن يرسموا استراتيجية يجري تداولها والتعبير عنها وانعاش الذاكرة العربية بها ، استراتيجية تنطلق من الهوية ومن الذات الواعية التي تؤمن بالحوار والجدل وحوار الثقافات لا صراع الثقافات وثقافة العنف والأمر الواقع والتعصب والإرهاب .

٣ . ٥ التعصب الفكري أرضية خصبة للإرهاب

اعتبر الكثير من الباحثين العرب والأجانب العنف والقتل عقيدة أساسية ضمن عقائد الإسلام السياسي واستدلوا على ذلك بمسلك الجماعات الإسلامية المتطرفة في عدد من الدول منذ مطلع السبعينيات وحتى أيامنا هذه ، وذلك بتحوير مفهوم الجهاد الإسلامي وتحويله إلى حرب ضد الداخل الذي يعيش فيه المسلم والمستأمن ، واتهام الآخر القريب بالتكفير والردة وممارسة أقصى ضروب العنف ضد بعض الفئات والتنكيل بها .

وتزعم معظم هذه التيارات في خطابها الفكري الرغبة في تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في أقطارها مع أنها مطبقة بطريقة أو بأخرى ، وفي الوقت الذي تشمل المنظومة الإسلامية قيما كبرى مثل العدل والأخوة والرحمة والمساواة والتسامح ، فإن تلك التيارات تطبق ما تدعو إليه بكثير من

الانحراف عن الخط الإسلامي ويلامِسُ أعمالها كثيرٌ من العنف والقسوة والفجاجة والظلم، ولم تبق فرصة للعَقل كي يفرق بين الخطأ والصواب، وبين الظلم والعدل، والقتل والرحمة، حتى فقدت تلك العقول المريضة السيطرة على أفعالها ضد الآخر وضد أوطانها فغدت كحيوان مفترس أفلت من عقاله، ولم يستقر في عقولها سوى الطاعة العمياء لأصحاب هذه الأطروحات المتطرفة وتنفيذ كل ما لُقنوه وما دُرِّبُوا عليه من قتل ودمار وخراب وفاء لعقيدتي الحقد والثأر اللتين يؤمن بهما «زعماؤهم» دون الالتفات إلى شرع اللّه الذي لم ينه عن المنكر فحسب بل نهى عن القتل وإزهاق الأرواح البريئة أياكان دينها أوانتماؤها أو لونها أو عرقها .

إن الفصل الخاطئ بين التطرف والتعصب السياسي والديني والفكري من ناحية، وبين العنف والإرهاب من ناحية أخرى، هو الذي هيأ الأرضية لانتشار ظاهرة الإرهاب وانتقالها بين المجتمعات، وهو ما يؤكد أن العنف والإرهاب إفراز طبيعي للتطرف والتعصب وأن معالجة الظاهرة الفرعية مهما كانت الوسائل المستعملة، لا تستقيم دون معالجة الظاهرة الأصلية، وذلك في إطار التوعية السليمة وتجسيم وفاق القوى الديمقراطية حول قيم المجتمع المدني وحقوق الإنسان، ونشر مبادئ التسامح بين الأديان والثقافات، وتحقيق سياسات اقتصادية واجتماعية تُؤمّنُ الشرائح الضعيفة ضدّ الإقصاء والتهميش .

ويتطلب ذلك وعيا حادّا وتحرّكا رصينا واعياً من أجل مراجعة جدية للاستتباعات السلبية للخيار التحديثي والتنموي وذلك بتحقيق مصالحته مع المرتكزات الحضارية والثوابت العميقة للحضارة العربية الإسلامية، في مقابل التغريب وتصدع الهوية الذي انعكس غلوّا مضاداً. كما يجب التركيز من خلال الإصلاحات التربوية والسياسات الثقافيةعلى بناء قاعدة صلبة

ومتينة لمشروع المجتمع المنشود الذي ينفتح على دواعي العصر دون التنكر للثوابت بغرس قيم التسامح والانفتاح والتضامن والفاعلية الإنتاجية .

ولا يمكن أن تتم هذه الخطوات دون ترشيد العمل السياسي وإقرار النهج التعددي الديمقراطي لنمط هذا المجتمع المنشود، ودون السياسات الاقتصادية والاجتماعية المواكبة، التي من شأنها أن ترفع المستوى المعيشي للمواطن أشواطا بعيدة، مع تجنب الليبرالية الفوضوية المنفلتة، والمراهنة على سياسة اجتماعية تضمن العدالة والسلم الاجتماعيين .

إننا اليوم أمام تحد مهم ومسؤولية جسيمة وهي إنارة الطريق وتصحيح مسار الأفكار ومساعدة المعتدلين على الخروج من النفق الذي أدخلوا فيه مجبرين لمواجهة عمليات طمس عقولهم وارادتهم .

٣ . ٦ المدرسة والفكر المستنير

تنطلق الحركات الإرهابية السرية من مبدأ السيطرة على من تأنس فيهم جهلا وعدم ادراك جيد للأمور فكلما كان المنتمي إليها جاهلا كان مستعدا للقيام بما يوكل إليه، لذلك قيل ليس هناك أخطر من شجاع جاهل، فلو أن أولئك قد نالوا حظا من التعليم الذي يحصن العقول ويكسبها مناعة ضد الجهل والتغرير لما استطاع أحد أن يقنعهم بارتكاب ما ارتكبوه، ويسبب الجهل إنزلاقهم حتميا إلى الخرافة وتصديق أكذوبة الشهادة. والغريب أننا طوال هذه السنوات التي أحالها الفكر المتطرّف والمنحرف سنوات عجافا لم نسمع أن أحدا من زعماء الإرهاب سواء أكان منظرا يقوم بالتعبئة الذهنية، أم قائدا يقود بؤر الإرهاب وهو قابع في الكهوف أنْ دفع بأحد أبنائه إلى سيارة من سيارات الموت .

وانطلاقا مما تقدم فإن مؤسساتنا التعليمية تتحمل مسؤولية جسيمة في تحصين الشباب ووقايته من أي انحراف فكري باتجاه الغلو والتطرف ، من خلال الحوار مع الطلاب وفتح المجال أمامهم للتعبير عن ارائهم بكافة الوسائل وفي مختلف الأنشطة التعليمية . وتبرز هنا أيضا ضرورة قيام الجامعات ومراكز البحوث بإجراء دراسات علمية ميدانية لجميع جوانب ظاهرة الإرهاب ، بدءا من البيئات الاجتماعية التي أفرزت عناصر التنظيمات والخلايا الإرهابية وذلك من حيث المستوى التعليمي والثقافي والدخل المالي وتحليل أفكار المتطرفين أنفسهم للوقوف على جوانب الخلل في فهمهم نصوص الكتاب والسنة ومقاصد الشريعة ، وتأثير سفر هؤلاء المتطرفين إلى الخارج وتأثرهم بأفكار لا تتفق مع ظروف مجتمعاتنا العربية الإسلامية وحالها .

وفي هذا السياق وجب التنبيه خاصة إلى أهمية تحليل نتائج هذه الدراسات من قبل العلماء والمربين وعلماء النفس والاجتماع والباحثين من جميع جوانب الظاهرة ، وبناءً عليه يجب طرح واقتراح الآليات الفاعلة للمواجهة مع تجنب الجمود والقصور اللذين يحيطان بمحتوى المناهج التعليمية وإعادة صياغة وبناء هذه المناهج وما يتناسب وروح العصر .

ومن المهم أن ننبه إلى بعض القضايا العلمية والفكرية التي يحدث عنها بعض التشويش ونفوذ إلى منزع متطرف مما يفرض إعادة النظر في طريقة طرحها وأهمية ضبطها علميا حتى لاتشكل بؤرة خطرة في نشوء فكر يتجه إلى مسارات صدامية .

ويتطلب تحقيق هذه الغايات أن تتحرك المنظومة التربوية ضمن ثلاث دوائر تخص :

أولا : نحت الشخصية العربية الإسلامية ، وتأصيلها في جذورها الحضارية وانفتاحها الواعي على معارف الإنسانية وثقافاتها .

ثانيا : تربية المواطن العربي تربية ترسّخ في ذهنه ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان وثقافة التسامح واحترام الاختلاف بالإضافة إلى ولائه للوطن .

ثالثا : تكوين قوة العمل المنتجة التي لا تكتفي بالملاءمة بين برامج التعليم والتكوين وحاجات سوق العمل فحسب ، بل تلك التي ترتقي إلى مستوى القدرة على المنافسة وفرض الذات في سوق دولية لا بقاء فيها إلا لروح التفوّق والامتياز .

ومن شأن هذه المقاربة أن تساعد على تنشئة جيل متأصّل في هويته الوطنية والحضارية ، جيل متّزن ، منفتح ، قادر على التمييز وممارسة الفكر النقدي الذي لا يستسلم لمحاولات التغرير به مهما كانت قوة إغراءات الأيديولوجيات المتطرفة - يمينا ويسارا - التي تحاول جرّه إلى دوائر جذبها .

٣ . ٧ الحوار مع الآخر إثراء للأمن الفكري

إن الحوار هو أنسب أسلوب لتحقيق نموذج خير وبناء في العلاقات سواء بين أفراد المجتمع الواحد أو بين مكوناته أو بين الأمم شعوبا ودولا ، وهو أيضا التعامل الحضاري الراقي الذي يمنح البشر إحساسا حقيقيا بالانتماء الإنساني والإقرار بما هو مشترك بينهم من ناحية وبحق الاختلاف عقائديا وثقافيا وسياسيا من ناحية أخرى وبذلك تصبح المجتمعات البشرية على ما بينها من تباين وتمايز ، أميل إلى تقبل الآخر باعتباره أخا وصديقا ، يقاسم هذا الآخر المصير الإنساني ويتعاون معه على جعله مصيرا مشرقا ، وليس باعتباره عدوا قائما أو محتملا يتعين التخوف منه والكيد له وحتى القضاء عليه ، وتلك هي الفحوى الأصيلة الراسخة للحوار في أبعاده الثقافية

والحضارية والمجتمعية والذي نسجل للحقيقة التاريخية أنه شهد منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ دفعا قويا وزخما متناميا، وهو ما جعل المفكر المعروف روجي دوهاب : « صحيح أن يوم ١١ سبتمبر لا يشكل منعرجا في العلاقات الصعبة بين الشعوب، ولكنه يشكل ثورة في مستوى تجلّي علاقات الصراع التي كانت في أغلب الأحيان مخفية أو مجهولة غائمة في ضرب من اللاّوعي أو ضرب من طيب السريرة .

فهل كل الجهود التي بذلت وكلّ البرامج التي وضعت من أجل الارتقاء بثقافة السلم ومن أجل التنوع الثقافي وحوار الثقافات هي برامج نهضت لها في السنوات الأخيرة منظمات عالمية وجهات عديدة حكومية وغير حكومية وكذلك مفكرون ومبدعون ومربون وفنانون، هل لم يكن لها من أثر يذكر للتنبيه إلى ما نشهده اليوم من انحرافات ؟ ولئن حقّ لنا أن نشكّ في جدوى أعمالنا، وفي قلّة شأنها بالمقارنة مع الرهانات وإذا كان لنا أن نتساءل عن الوعي بالأخطار الذي قد جاء متأخرا فإنه من الأهمية بمكان ألا نستسلم إلى الإحباط .

إنّ الحضارات التي تطورت في العالم على مدى التاريخ لم تكن معزولة عن بعضها بعضا بحواجز يصعب اختراقها ولم تشكل قط فضاءات مغلقة منفصلة وراء جدران سميكة، منطوية على نفسها بل كانت متصلة ببعضها بعضا تأخذ من بعضها البعض وتشجع التجارة والرحلات والمبادلات، وهذا التفاعل الذي تقوم فيه النخب في جميع الحضارات بدور بارز وهي لا تدخر جهدا لمعرفة الآخرين، وللتعريف بنفسها تدفعهم إلى ذلك الحاجة الى أخذ العلم والحصول على المنفعة، وهي مع ذلك تروج عقائدها الإيجابية والبناءة وتنشر معارفها السخية وهي وسائط ثمينة تقرب بين الأفراد والبلدان والحضارات .

وقد تشهد العلاقات بين الحضارات فترات من التوتر تنبع من سعي القائمين على حضارة ما إلى إخضاع المنتمين إلى حضارة أخرى قد تكون متقدمة مثل حضارتهم أو مختلفة أو متدنية وذلك بواسطة الحرب أو الغزو أو الفتح . ولا شك أن حالات من التضارب والعداء بين الحضارات مردها اختلاف البلدان والأجناس واللغات والأديان، يضاف إلى ذلك ما يمكن وصفه بالدور الحاسم للديانات في تأجيج هذا العداء خاصة وأن الأزمة الحالية في العالم عرفت في جانب كبير منها عودة إلى الدين وإلى الروحانيات، هذه العودة سليمة في الغالب ولكنها اتخذت أحيانا أشكالا أصولية، فتعددت النحل وبرزت مجموعات دينية متعصبة ولم يتردد أتباع هذه وتلك في اللجوء إلى العنف والإرهاب، ولئن شكلت اعتداءات الحادي عشر في سبتمبر ٢٠٠١ المثال الأكثر مأسوية، فإنها فتحت الباب إلى شتى التحاليل والتأويلات والتوظيفات المبيتة، منذ أعلن مقترفوها انتماءهم للإسلام، ومنذ مناداتهم المسلمين الى خوض الجهاد ومقاومة الكفار ومحاربة الغرب، وفي الحقيقة فإن الملابسات التي حفت بهذه المأساة وفرت أرضية ملائمة وخصبة ـ ان صح التعبير ـ للصائدين في يم مناهضة الإسلام، كي يشهروا الحديث عن بروز انحراف في مسار الفكر الإسلامي .

٣ .٨ دور الإعلام في حماية الأمن الفكري

مما لا شك فيه أن التوعية هي الأداة الوقائية المثلى من كافة أشكال انحرافات الفكر والسلوك خاصة في ظل الفوضى الفكرية وازدواجية المعايير التي يشهدها العالم، وتزداد أهمية التوعية في خضم ما تطالعنا به بعض الجهات المريبة احيانا من نتاج فكري شاذ ومنحرف غريب عن مجتمعاتنا العربية الإسلامية . فالإرهاب الفكري هو الذي قاد إلى الإرهاب الجسدي

المتمثل في الحوادث الأليمة والمؤسفة التي شهدها العالم سواء قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ أو بعدها .

ولعلنا نتفق على أن الإرهاب الفكري هو الأداة المؤسسة لكافة أنواع الإرهاب ويقابله الأمن الفكري والذي تعد التوعية من أهم وسائله ومن هنا جاءت أهمية الإعلام والوسائل الحديثة للاتصال كآلية فعالة لتعزيز التوعية ومن خلالها الأمن الفكري في المجتمع ومن ثمة تفويت الفرصة على المخربين من ذوي العقول المريضة .

وهنا وبالنسبة للعالم الإسلامي يقول محمد موسى أحمد : «لا بد لوسائل الاتصال في الدول الإسلامية ان تحقق الأمن الثقافي وذلك بحماية العقل المسلم من المؤثرات الاجنبية الضارة ، وأن تحفظ على هذا العقل ان يُطَالَ بواسطة موحيات خارجية ولا بد من تأمين خبرته الثقافية الأصيلة من التشويش والتقليل وكل ذلك من أجل الحفاظ على الشخصية الإسلامية في الدول بسماتها الأصلية وثقافتها العربية الإسلامية التي تكونت على مدى قرون عديدة استندت خلالها إلى معطيات الحضارة الاسلامية » (مجلة الأمن والحياة ، وسائل الاتصال ودورها في حماية الأمن الفكري ـ محمد موسى أحمد) .

وبهذا يتجلى لنا الدور المتعاظم لوسائل الإعلام في صنع المعرفة الحق التي تؤهل الفرد والبشرية عموما لمواجهة عالم شديد التعقيد ، وكذلك لإنارة الحقائق وإشاعة القيم النبيلة وتنشيط الحوار العقلاني خاصة في ظل ما أشرنا إليه من وجود بعض العقول المريضة التي لا ترتضي لنفسها ولغيرها الأمن والطمأنينة فتسعى إلى تخريب العقول من خلال خليط فكري متطرف .

ولا يتوانى أصحاب هذه الأفكار في استعمال كل الوسائل المتاحة لبث سمومهم ، وهم في ذلك كله يحاولون دوما الاستفادة سلبيا من خلال ما

وفرته وتوفره وسائل الإعلام المكتوبة منها والسمعية والبصرية علاوة على الوسائط المتعددة منأاقراص مضغوطة ومواقع إلكترونية، وما كانوا يقولونه وينقلونه في دروسهم ومجالسهم، يبثونه اليوم في الكتب الغيبية التيئيسية، ومن خلال حضورهم المكثف والمشبوه في القنوات الفضائية .

وفي خضم كل هذا، لعل السؤال الذي يطرح نفسه هو : أي إعلام نريد لتأسيس أمن فكري منيع ؟ وفي اعتقادي أن السعي الى اعلام حر ونزيه ومتطور يبقى الدعامة الاساسية والوسيلة الناجعة لانتاج خطاب إعلامي مستنير يحمل في طياته فكراً تحديثيا ينفذ إلى عقول جميع الفئات ولا سيما منها فئة الشباب التي تبقى الفئة الأساسية المعنية، وهو ما يؤكد مسألة التطرّق إلى موضوعات تحاكي عقول هذه الفئة التي لم تعد في حاجة إلى محاضرات جامدة، بل هي في حاجة إلى خطاب توعوي بأساليب عصرية وباللغة التي يفضلونها ومحاكاة عقولهم وإشباع رغباتهم الفكرية حتى لا نعطي لخفافيش الانترنت والفضائيات المهاجرة الفرصة لكي تعبث بهذه العقول .

إلى كل ذلك ينضاف الدور المهم للإعلام الأمني، للتصدي للانحراف الفكري، وننوه في هذا الباب بالمجهودات المهمة التي يقوم بها مجلس وزراء الداخلية العرب لتأسيس مفهوم جديد ومتطور للإعلام الأمني مما يسهم في توعية الرأي العام بأخطار الجريمة ودفع المواطن إلى التعاون مع رجل الأمن، فتوعية المواطن بشكل صحيح وبأسلوب علمي تضمن لنا ابتعاد هذا المواطن نفسه عن الجريمة وتعاونه مع رجال الأمن وتعزيز ثقته بالدور الوطني الذي يقومون به » (نشرية آراء ومواقف، مجلس وزراء الداخلية العرب- تونس، الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٣م) .

٣ .٩ دور رجل الشرطة

في تعزيز الأمن الفكري وتعميق مفهومه لم يعد دور أجهزة الشرطة في عصرنا الحديث مقتصرا على توفير الأمن بمفهومه الكلاسيكي ، اذ تجاوز ذلك ليشمل جميع جوانب الحياة السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والفكرية كذلك .

وجاء هذا التطورّ تماشيا مع مايشهده العالم من تطورات تكنولوجية وفكرية ومجتمعية متلاحقة ، وعلى هذا النحو أضحى للدور التحسيسي والتوعوي للشرطة مكانة مهمة ويتدعم هذا الدور خاصة بتحقيق الأمن الفكري للمواطن والمجتمع وحمايته من التطرف الفكري بشتى صوره وأشكاله ، وفي حقيقة الأمر فإن أجهزة الشرطة ليست إلا حلقة من الحلقات الرئيسية المكملة لبقية الحلقات الفاعلة وذات التأثير في هذا المجال ، مثل وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية والدينية وغيرها ، وعليه فإن التعاون والتنسيق مع هذه الأطراف يبقى الضامن الأساسي لإنجاح دور رجل الشرطة في غرس المفاهيم والأفكار السلمية والصحيحة في المجتمع عامة والناشئة خاصة بما من شأنه أن يحميها من التطرف .

ولما كان التطرف وليد ظواهر اقتصادية وتربوية واجتماعية ، فإن دراسة هذه الظواهر دراسة علمية وتحليلية من قبل الأجهزة المختصة للشرطة يبقى أمرا ضروريا للتصدي لكل أشكال الانحراف الفكري ، هذا علاوة على ضرورة تكوين وحدات الشرطة وأفرادها تكوينا فكريا يسمح لهم بتفنيد ودحض ادعاءات وأقاويل دعاة الفكر المتطرّف تجاوبا مع دعوات قادة الجهات الأمنية في هذا الباب من أجل حسن أداء الرسالة التاريخية والحضارية . . .

والخلاصة أن الأمن الفكري يبقى اليوم مطلبا مشروعا لكل الأفراد والمجتمعات إذ هو صمام الأمان إزاء ما تعيشه عديد من بقاع العالم من عنف ودمار ومن عدوان صارخ على أبسط الحقوق الإنسانية .

والواجب يحتم اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نتلقف كل بارقة أمل تدفعنا في الاتجاه البنّاء لتجنيب أوطاننا ومجتمعاتنا كل محاولات الانزلاق في متاهات الفكر المنحرف والإرهاب الذي أصبحت مقاومته أيديولوجية قائمة بذاتها بعد أن كان أقرب إلى المصطلح وكانت مجالات التصدي له معروفة ومحدودة في الزمان والمكان .

وفي اعتقادي أن دواعي الهلع موجودة فعلا ، ولكننا لسنا وحدنا ، إذ أصبحت هذه المسألة تهدد كافة شعوب المعمورة تقريبا . وبالتالي يمكن الجزم بأن الأمن الفكري لم يعد مطلبا عربيا أو إسلاميا أو أوروبيا أو أمريكيا إنما هو مطلب إنساني ينبغي أن يسعى الجميع إلى بلوغه وتحقيقه .

في مقابل ذلك تفرض الأمانة التاريخية أن نسجل للعرب والمسلمين سعيهم إلى الإصلاح منذ بداية القرن التاسع عشر ، كما أنهم يحاولون التجديد الفكري منذ قرنين ويطمحون إلى التحديث ، فهم يواجهون التحديات منذ حملة نابليون على مصر سنة ١٧٩٩ وما تبعها من محطات المقاومة والتصدي ، وهنا استسمحكم في الاستئناس بما كتبه أحمد يوسف أحمد في التفسير السليم لما يوصف بصعوبة نشر ثقافة السلام في العالمين العربي والإسلامي حيث يقول : «لم تكن المعوقات التي واجهتها جهود نشر ثقافة السلام في العالمين العربي والإسلامي راجعة إلى بنية ثقافية ترفض الآخر وتحبذ الصراع معه ، فالواقع أن الثقافة العربية الإسلامية وإن تضمنت من القيم ما يحضّ على القتال دفاعا إزاء ظلم وقع ، إلا أنها في الوقت نفسه لا تسعى إلى قتال ما لم يقع مثل هذا الظلم ، فضلا عن أنها تجنح إلى السلام إن جنح العدو إليه» .

ويضيف « أنّ الإشادة تبقى واجبة بعيدا عن مثل هذا التحليل الثقافي الى أن النزوع الأصيل نحو السلام والتسامح في الثقافة العربية الإسلامية هو الذي جعل هذه الشعوب تتعامل مع مستعمريها السابقين على نحو طبيعي يكشف عن درجة عالية من التسامح مع الماضي الاستعماري بمجرّد أنّ واقعة الاستعمار قد انتهت وحقيقة الاستقلال والتعامل الندي قد تبلورت .

وإذن لا يمكن أن تردّ المعوقات التي صادفت جهود نشر ثقافة السلام في العالمين العربي والإسلامي إلى خلل بنيوي ما في الثقافة العربية الإسلامية ، وإنما يمكن أن تفسّر في ضوء عدد من الأسباب لعلّ أهمّها سببان : الأول يتعلق بالنهج الذي اتبع في محاولات الترويج لها وغرسها في العقل والوجدان ، والثاني يتّصل بالعلاقة بين ما هو ثقافي وما هو سياسي» .

وبمثل ما تفرض الأمانة تثمين الجهد المبذول فإنّها تفرض أيضا أن نقرّ بأنّنا مازلنا في الغالب نراوح مكاننا إزاء حركة تعميق الإصلاح والانتقال به إلى التحديث بالمعنى التاريخي للمفهوم وليس بمعنى الفهم «الخصوصي» الذي أسهم إلى حد كبير في توسيع الفجوة بين العرب والمسلمين وبين الحداثة السائدة والغالبة ، بل إن فكرة «الخصوصية» دفعت قوى متعصبة وغير إصلاحية أصلا إلى الصعود إلى حلبة مواجهة التحديات الراهنة من منطلقات مغلوطة عن قصد أو غير قصد مما أدخل ارتباكا خطيرا على الفكر الإصلاحي والتحديثي المستنير الذي يجعل أمتنا تأخذ مكانتها ويثبتها في جدارتها التاريخيّة والحضاريّة .

المراجـــع

أحمد ، محمد موسى : مجلة الأمن والحياة : وسائل الاتصال ودورها في حماية الأمن الفكري .

أحمد يوسف أحمد : المؤتمر العربي الأوروبي للحوار بين الثقافات باريس - يوليو - جويلية ٢٠٠٢م .

الأهواني ، عبد العزيز ، أهي حضارة واحدة أم حضارات متعددة ؟ المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ١٩٧٢ .

الجابري ، محمد عابد ، « اشكاليات الفكر العربي المعاصر » مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ١٩٨٩ .

بودريـار ، جـون (JEAN BAUDRILLAR)«روح الإرهاب»ESPRIT DU 'TERRORISME L

بيار هاسنر (PIERRE HASSNER) « العنف والسلام» ، باريس ٢٠٠٢ .

جمعية البرلمانيين التونسيين «حوار الحضارات والتضامن الدولي» ، مطبعة تونس قرطاج ٢٠٠٢ .

دوهاب ، روجي : المؤتمر العربي الأوروبي للحوار بين الثقافات - باريس يوليو جويلية ٢٠٠٢ .

عيد ، عبد الرزاق « سدنة هياكل الوهم نقد العقل الفقهي (البوطي نموذجا)» دار الطليعة بيروت ٢٠٠٠

مجلس وزراء الداخلية العرب (الأمانة العامة) «آراء ومواقف » تونس
يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٣ م .

ملف عن « الأمن القومي العربي (علي الدين هلال ، أسامة الغزالي حرب ،
محمد مصالحة ، رفعت أحمد) في مجلة شؤون عربية ، ع ٣٥ ،
١/ ١٩٨٤ .

الأسرة ودورها في وقاية أبنائها
من الانحراف الفكري

د . أحسن مبارك طالب

٤ . الأسرة ودورها في وقاية أبنائها من الانحراف الفكري

تمهيد

لايزال الكثيرون في مجتمعاتنا العربية والإسلامية يعتقدون بأن وظيفة الأسرة الأساسية تجاه الأطفال تنحصر في إنجاب الأطفال، وإطعامهم، وإسكانهم، وتلبية حاجاتهم المادية (الفيزيقية).

لكن واقع الأمر مخالف لذلك تماماً لأن وظيفة الأسرة في يومنا هذا تتعدى ذلك بكثير، حيث أن الوظيفة الأهم في اعتقادنا هي، وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية أو كما نسميها «الوظيفة الوقائية» أو وظيفة التطبيع الاجتماعي، و التي أساسها التربية، والتعليم، والتوجيه والتهذيب الأخلاقي ومساعدة الأطفال على النجاح الاجتماعي وحمايتهم من الوقوع في براثن الجريمة والجنوح، أي الحرص كل الحرص على إعدادهم للحياة المستقبلية إعداداً جيداً وحمايتهم ووقايتهم من الجريمة والانحراف.

فالأسرة هي أولى المؤسسات الاجتماعية التي يتفاعل معها الطفل بصورة مباشرة وجهاً لوجه منذ ولادته.

يتلقى الطفل في أسرته أساسيات التربية والتنشئة الاجتماعية، ويستقي منها قيماً وعادات وتقاليد المجتمع ومنها يبني المعالم الأولى لشخصيته، وغني عن التنويه بتأثير سلوك الفرد (سلباً أو أيجاباً). وبخبراته الأولى، وتجارب فترة الطفولة الأولى التي يقضيها عادة في أحضان أسرته.

فالأسرة هي حلقة الوصل الأهم بين الفرد والمجتمع، وفيها يتعلم الطفل حقوقه الفردية ويتعلم منها أيضاً (وقبل المجتمع) حقوق الآخرين

وحقوق المجتمع الذي ينتمي إليه ويعيش فيه، وهي « أي الأسرة » التي يجب عليها أن تغرس في الطفل إحترام حقوق الآخرين والحفاظ عليها بقدر الحفاظ على حقوقه الشخصية.

وعليه فإذا أساءت الأسرة في التربية والتنشئة الاجتماعية فإنها بذلك تكون قد أساءت للمجتمع كله وتكون بذلك أيضاً قد زرعت بذور ما يمكن أن يزعزع المجتمع ويخلُّ بطمأنينته وأمنه.

الأسرة لها إذن وظيفة وقائية بلا منازع، ولا جدال. تقوم بها من خلال ما توفره لأطفالها من تربية وتنشئة صالحة ورعاية شاملة، وتوجيه صحيح للأطفال، وكشف مبكر عن الخلل الذي قد يصيب أحد أطفالها، والعمل على مساعدتهم في تقويم أو علاج ذلك الخلل.

ومن خلال تعاونها المباشر المنتظم والمستمر مع المدرسة، أو مع من يقوم بتعليم الأطفال والعمل على توفير الجو النفسي والاجتماعي والعملي المناسب لتزودهم بالعلم والمعرفة.

كما تقوم الأسرة من خلال حرصها على المتابعة المنتظمة، والتواصل الدائم والمباشر مع أطفالها، و معرفة الوسط (الأوساط) الذي يحيط بهم وبخاصة وسط الزمالة والأصدقاء.

٤ .١ مفهوم الوقاية من الجريمة

الوقاية من الجريمة (Crime Prevention) من المفاهيم الحديثة في العلوم الاجتماعية والتي يشوبها الكثير من سوء الفهم، رغم أن هذا المفهوم يستعمل بكثرة وفي هذا الإطار يذهب الباحث البريطاني دانيل جيلنيق (Daniell

Gilling) إلى القول أن مفهوم الوقاية من الجريمة هو حيوان صعب الترويض»[1] ، ١٩٩٤ وفي هذا القول إشارة إلى صعوبة السيطرة على هذا المفهوم، وهذا ما هو حاصل فعلاً لدى الكثير ممن يستعملون هذا المفهوم ويقول باحث آخر برنتيقهام البريطاني أيضاً (Brantingham , 1986)، «ربما يكون هذا المفهوم الأكثر استعمالاً لكنه أيضاً الأقل فهماً »[2]

وعليه فإن العلماء والباحثين لم يتفقوا على تعريف موحد للوقاية من الجريمة عبر الزمان والمكان، وذلك راجع للمغزى من التعريف وللاختصاص، أي اختصاص الباحثين على مختلف خلفياتهم العلمية، ويشير طالب، (٢٠٠١)، إلى أن مفهوم الوقاية من الجريمة « يعنى مختلف الجهود التي تهدف إلى الحيلولة دون وقوع الجريمة أصلاً »[3] أي أن المجتمع لا ينتظر حدوث الأفعال الإجرامية لكي يتحرك لمكافحتها، أو محاربتها، بل يهدف إلى الحيلولة دون وقوعها أصلا، ويذهب باحث آخر (أبو حسان، ١٩٨٧) إلى أن الوقاية من الجريمة هي « محاولة التغلب على الشروط والظروف التي تؤدي بالأفراد إلى إتباع سلوكيات إجرامية أو القيام بأعمال تعد قانوناً وعرفاً جرائم أو سلوكيات منحرفة أو شاذة »[4] .

---

(1) Daniel Gilling , Crime Prevention : theory and politics , U . C . L , Press , London , 1994 , p . 13 .

(٢) طالب ، أحسن ، الوقاية من الجريمة ، دار الطليعة بيروت . ٢٠٠١ ، ص ، ص ٨٠ ، ٠٩ .

(3) Gilling , Op . Cit , p . 3 .

(٤) محمد أبو حسان ، أحكام الجريمة والعقوبة ، نماذج تطبيقية ناجحة . مجلة الفكر الشرطي ، المجلد السادس ، العدد الثالث ، ١٩٩٧ ، شرطة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة .

وهناك من يجعل الوقاية من الجريمة ذات طابع ومدلول عملي محض (بدر الدين، ١٩٦٣) بحيث يركز هذا الأخير على تحديد طريق وأساليب الوقاية من الجريمة فيما تتخذه الدولة والمجتمع وما تنفذه من برنامج واستراتيجيات وخطط لمنع الجريمة قبل وقوعها، وكذلك قيام الأفراد والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية بكل ما من شأنه أن يساعد على تجسيد الظروف والعوامل الاجتماعية التي تشكل أسباباً وعوامل تساعد أو تسهل، أو تُشَجّعُ على ارتكاب الجريمة [١].

وأخيراً نشير إلى تعريف الكندي أرفن وولر (Irvin , Waller, 1994) والذي يرى أن الوقاية من الجريمة هي« كل عمل يؤدي إلى التقليل أو التخفيف من معدلات الجريمة » [٢] والذي نعتبره من أنسب تعاريف للوقاية من الجريمة حتى الآن.

ويذهب الفرنسي جليبرت بون ميزون (Bonne maison, Gillert 1992)، «أن الوقاية من الجريمة يجب أن تكون متعددة الأوجه وملائمة للمحيط وقبل كل شيء يجب أن تكون مستمرة ومتجددة على الدوام» [٣].

---

(١) بدر الدين علي « تحديد مفهوم مكافحة الجريمة . مجلة الأمن العام، القاهرة، العدد ٢، ١٩٦٣ م ص ٣»

(2) Irvin Waller , Crime Prevention , between Theory and Practice , International Crime Prevention Coeeogue , Abu _ Dhabi , 1994 , p . 4 .

(3) Raymond Gassin , La Notin de _La prevention de criminalite , in , La Prevention de la criminalite , en milieu Urbain , Presses , Universitaire ، D _ Aix _ Marseille , 1992, p, 23 .

إن ظهور المفهوم الحديث للوقاية من الجريمة يرجع إلى بروز الاتجاه العلمي في دراسة الجريمة (المدرسة الوضعية) وتحديداً أفكار العالم الإيطالي أنركو فيزي (Enrico Ferri) رغم أن مفهوم الوقاية من الجريمة في ذلك الوقت يختلف عن المفهوم الحالي لكن الأهداف الأساسية نجدها متقاربة مع المفهوم المعاصر للوقاية من الجريمة الذي سبق وقدمنا نماذج منه، ويذهب الباحث الفرنسي ريمون قاسان (Raymond Gassin 1992) .

إلى أن مفهوم الوقاية من الجريمة ينقسم إلى قسمين أساسين هما :

١ ـ المفاهيم الشمولية (Concptions Totalisatrices)

٢ ـ المفاهيم المحدودة (الجزئية) (Conceptions Definee)[١]

٤ .١ .١ الوقاية من الجريمة مسئولية من ؟

إذا كان هدف الوقاية من الجريمة هو الحيلولة دون وقوع الفعل الإجرامي والحيلولة دون بروز الشخصية الإجرامية أو الشخصية الانحرافية، ومنها الشخصية المنحرفة فكرياً، فمن يقوم بذلك ؟ ! هل الدولة أو المجتمع أو الجمعيات الأهلية أم الجمعيات الحكومية أم المؤسسات والمنظمات الأهلية والحكومية أو أفراد المجتمع العاديين ؟

كان الاعتقاد في السابق أن الدولة هي المسؤولة عن كل شيء في المجتمع، وهي قادرة «على فعل كل شيء» وما على المواطن إلا الانصياع للقوانين والنظم وعدم مخالفتها، «وكل شيء سوف يكون على ما يرام »، ولكن الحقيقة غير ذلك، لأن المجتمع ككل هو المسؤول عن العوامل والظروف والشروط الملائمة للجريمة أو الانحراف (على إختلاف صوره وأشكاله) أو المؤدية إليها وعليه فإن المجتمع ككل أيضاً مسئول عن القيام بمهام الوقاية من الجريمة ومهام الوقاية من الانحراف .

وهذا لا يعني أبداً أن الدولة سوف تنسحب وتترك المجتمع في مواجهة الجريمة أو مواجهة ظاهرة الانحراف الفكري أو غيره من أشكال الانحراف والجريمة أو في مواجهة العمل الوقائي، بل يعنى ذلك المشاركة الفعالة من أطراف المجتمع برمته في الجهود الوقائية سواء كانوا أفراداً أم جماعات، وكذلك المعنى هو إسهام المؤسسات على اختلاف أنواعها (أهلية أم حكومية) في جهود الوقاية والعمل الوقائي الميداني.

إن الاعتقاد السائد بقدرة الدولة غير المحدودة وفي جميع المجالات ثبت بطلانه، وبخاصة في مجال الجريمة والوقاية منها.

لذا فمشاركة المجتمع (برمته) أصبحت ضرورة وحتمية لا يمكن الاستغناء عنها أو التهرب منها.

إن التعقيدات الكبيرة في الحياة الاجتماعية المعاصرة والتطور المتسارع الذي تشهده المجتمعات في وقتنا الحاضر وفي مختلف المجالات، نتج عنه هو الآخر تطورات متتالية في الأفعال والأنماط الإجرامية تعايشها الآن المجتمعات العصرية على اختلاف أنواعها وعلى اختلاف ثقافتها ومنها الانحراف الفكري إذن الوقاية من الجريمة مسئولية الجميع أي المجتمع ككل، لكن الذي يلاحظ في معظم المجتمعات العربية هو أن الوقاية من الجريمة لا زالت تُعَدُّ من مسئوليات أجهزة الدولة فقط، أو بالتحديد مسئولية المؤسسات والأجهزة الأمنية، ومؤسسات العدالة والسجون والإصلاحيات في المجتمع. وهذه النظرية والفكر ثبت عدم صحتها وعدم صلاحيتها بمرور الزمن.

إن المسؤولية الوقائية للمجتمع تعني المشاركة الفعلية والمباشرة في الجهد الوقائي لكل المؤسسات داخل المجتمع بدون استثناء، وبخاصة منها المجتمع المحلي، رغم أن المؤسسات الاجتماعية المتخصصة (وبخاصة الرسمية منها) يقع عليها العبء الأكبر في هذا الميدان.

والمقصود أيضاً بالمساهمة المجتمعية ومنها المجتمع المحلي، ليس أن يتدخل الأفراد في العمل الوقائي بدلاً من الدولة، أو السلطة المركزية أو السلطات المختصة، بل المقصود أن تكمل المؤسسات والمنظمات الأهلية والمواطن نشاط الدولة في المجهود الوقائي بمساهمتها في ذلك المجهود (مع الدولة والمؤسسات المتخصصة) في إطار تضافر الجهود الأهلية والحكومية في العمل الوقائي ويكون ذلك على شكل جهود تكاملية تعاونية، لإحداث رأي عام مضاد للجريمة، وللوقوف بالمرصاد للجريمة والسلوكيات المنحرفة، (ومنها الانحراف الفكري)، وذلك في عمل وقائي جماعي منظم ومحترف، وببرامج ونماذج، وتدابير وقائية ميدانية، للتعامل مع الظروف والشروط المواتية للجريمة أو المؤدية إليها، أو التي تؤدي إلى ظهور وبروز الشخصية الإجرامية، وبصورة عامة العمل للحيلولة دون حدوث الفعل الإجرامي والانحرافي كل حسب اختصاصه وحسب مقدرته، كل مواطن، كل مجموعة، كل منظمة، كل مؤسسة، كل جهاز اجتماعي يسهم في الوقاية من الجريمة والوقاية من الانحراف بمختلف أشكالها ويعمل على الوقاية من الأخطار التي يتعرض لها الفرد والمجتمع.

إن المشاركة المطلوبة من المؤسسات الاجتماعية ومن المجتمع المحلي تحديداً هي المشاركة الفعالة والعلمية المبنية على دراسة ومعرفة على تخطيط وعمل منظم محترف ومعد سلفاً من قبل المختصين والعلماء ذوي العلاقة.

ومن أهم المؤسسات الاجتماعية التي يمكنها القيام بمجهود وقائي معتبر في هذا المجال هي الأسرة، والمؤسسات التربوية بمختلف أنواعها والمساجد ومؤسسات الإرشاد الاجتماعي.

٤ .٢ الأسرة

تعد الأسرة مؤسسة اجتماعية وربما هي أهم مؤسسة اجتماعية على الإطلاق لأنها النواة الأولى للمجتمع، صلاحها من صلاحها، وفسادها من فساده.

والأسرة أو كما يشر له (العمر ـ ١٩٩٤ : ٥)، تعتبر أيضاً تنظيماً غير رسمي (عرفي) لها سلطة على أفرادها تصل إلى درجة التحكم في سلوكهم اليومي.

وربما أيضاً يمكن اعتبارها مجتمعاً مصغراً أو خلية اجتماعية لها وظائفها وضوابطها وتقاليدها ونظامها وطرقها الخاصة في العلاقات والتواصل والامتداد والتفاعل .

وهناك من ينظر إلى الأسرة على أنها المرآة العاكسة للمجتمع وطبيعته وخصوصيته فهي بلغة أخرى وحدة اجتماعية مصغرة.

وفي تطورها كانت الأسرة أيضاً مرآة عاكسة للتطور الذي حدث (يحدث) في المجتمع وهذا التطور يشمل، ليس فقط حجم ومكونات وطبيعة الأسرة بل أيضاً الوظيفية والمهام لهذه الأخيرة .

فقدت الأسرة خلال تطورها عبر التاريخ البشري الكثير من وظائفها، وحولتها، أو «فوضت فيها» المجتمع وهذا ما أثر عليها، وعلى أعضائها، وهذه الظاهرة وأضحة اكثر من المجتمعات الغربية المتطورة ولكنها آخذة في الانتشار في المجتمعات النامية . التطور السريع في الهيكل البنائي والدور الوظيفي للأسرة كانت لهما عواقب واضحة على حياة، وتطور أبنائها، وبخاصة فيما يتعلق بدورها التربوي والتنشئة الاجتماعية.

هذا على الرغم من الأسرة من حيث الحجم تطورت من الأسرة الممتدة (ذات الحجم الكبير) إلى «الأسرة النووية» أو ذات الحجم الصغير، حيث أصبحت في غالب الأحيان لا تتعدى الزوج والزوجة والأطفال، وبذلك تكون أعباؤها السابقة قد تقلصت.

و في هذا الشأن يعتقد. (معن خليل العمر - ١١٠ : ١٩٩٤) بأن دور الأسرة وتأثيرها الاجتماعي «أصابه خلل في السنوات الأخيرة»، ونحن بدورنا نميل إلى هذا الرأي وبخاصة في مجتمعاتنا العربية.

بل نذهب إلى أن الخلل في حالة المجتمعات العربية هو خلل مزدوج، أي خلل على المستوى الاجتماعي؛ ضعف الحضور التأثير على مستوى المجتمع نظراً لطبيعة مجتمعاتنا العربية، وضعف التأثير والحضور على مستوى أعضائها وتحديداً على مستوى الأطفال حيث نجد أن الأسرة في عالمنا العربي، قد حولت أو« فوضت» مؤسسات اجتماعية أخرى (تحديداً المدرسة والمؤسسات التربوية على اختلاف مسمياتها) في مهمة (وظيفة) التربية والتنشئة الاجتماعية، دون أن تكون هذه الأخيرة مستعدة أو قادرة على ذلك.

الضعف أو الخلل الآخر الذي أصاب الأسرة في مجتمعاتنا العربية في وقتنا الحاضر هو عدم قدرتها على مواكبة التطور الحاصل في يومنا الحاضر، سواء كان ذلك على المستوى التكنولوجي أو على المستوى المعرفي، وحتى الهيكلي.

ففي الحالة الأولى لم تستطع الأسرة العربية بعد «هضم» التكنولوجيا الحديثة (كل تكنولوجيا تحمل ثقافتها معها ولا توجد تكنولوجيا محايدة على الإطلاق)، وكذلك من الناحية المعرفية، والفكرية، فبرغم انتشار

«الأسر النووية»، الصغيرة الحجم في العالم العربي، وبخاصة في المحيط الحضري (المدن) إلاّ أن الفكر الذي تعيش به وتطبقه الكثير من الأسر العربية هو فكر الأسرة الممتدة، أو الأسرة التقليدية وما شيوع ظاهرة الانتماء القبلي والعشائري (وبحده) إلا أحد مظاهر ذلك التفكير.

وهذا بدوره أدى إلى وجود تناقض في حياة، ومهام، ووظائف الأسرة العربية المعاصرة، بل أدى إلى إرباكها وأثر عليها وعلى قيامها بأدوارها ومهامها اليومية، ومنها دور ووظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية للأطفال.

وهكذا أصبحت الأسرة العربية المعاصرة لا تعرف، هل هي تعيش في الماضي أو في الحاضر فهي تعيش في وسط حضري في هذا القرن، ولكن بعقلية ونمط تفكير ريفيي أو قبلي وليس بعقلية ونمط تفكير حضري مما يؤثر سلباً على أدائها لمهامها واستعدادها لمواجهة المستقبل وبخاصة فيما يتعلق بتحضير أطفالها وأبنائها لمواجهة هذا المستقبل.

والكثير من هذا الأرباك والخلل انعكس سلوكياً على أفرادها وبخاصة منهم، سلوك أطفالها، وهو ما نشاهده يومياً في سلوكيات أفعال الكثير من الناشئة والأطفال والمراهقين، والشباب، في مجتمعات الوطن العربي والكثير من هذه السلوكيات السلبية قد تتطور إلى سلوكيات صافحة أو إجرامية.

٤ . ٢ . ١ وظائف الأسرة

قد تختلف الآراء والمواقف وتتباين حول تفاصيل دور الأسرة ونمط وشكل ووظائفها عبر الزمان والمكان ولكنها لا تختلف في جوهر الوظائف الأساسية للأسرة، حسب اعتقادنا.

لقد سبق وذكرنا التطور الذي عايشته الأسرة عبر الزمان والمكان لكن ذلك لم يؤدي في الغالب إلى فقدان الأسرة وظائفها الأساسية رغم اختلاف الفترة الزمنية واختلاف المجتمعات وخصوصياتها وهذا ما يمكن ملاحظته اليوم عبر العالم .

الذي أختلف ويختلف في المقابل في رأينا هو التفاصيل ، والطرق والأساليب التي تؤد بها الأسرة وظائفها الأساسية ، عبر الزمان والمكان وسبب ذلك يرجع في الأساس إلى طبيعة وخصوصية المجتمعات نفسها .

ونقصد بالوظائف الأساسية للأسرة تلك الوظائف والمهام التي لا يستطيع أحد أن يمارسها غير الأسرة ذاتها .

ومرد ذلك ، قد يعود إلى أن بعض هذه الأدوار والوظائف مرتبط بالطبيعة البيولوجية (الحتمية البيولوجية) ، وطبيعة الخلق عند الإنسان ، فدور الأب مثلاً لا يكون طبيعياً وحقيقياً إلاّ إذا مارسه فعلاً الأب البيولوجي نفسه ، وكذلك دور الأم لا يمكن ممارسته (بشكل طبيعي عادي) إلاّ من طرف الأم البيولجية وكذلك دور الأخ ، لا يمكن ممارسته إلا من طرف الأخ البيولوجي الحقيقي ، وهكذا دواليك[1] ويمكن أن يكون ذلك ، راجعاً إلى النواحي البنوية أو النفسية للأسرة وطبيعة علاقة الأسرة كمؤسسة اجتماعية بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع ، وعلاقتها بالمجتمع نفسه .

ويمكن أن يكون ذلك أيضاً مرده إلى طبيعة المجتمع الإنساني ذاته ، فبالرغم من التطور العلمي ، والتكنولوجي والمعرفي ، الذي حصل ويحصل

---

(١) أنظر ، معن ، خليل عمر ، « علم اجتماع الأسرة » مرجع سبق ذكره ، ص ص، ١٤ , ١٥ .

في المجتمع الإنساني إلاّ أن هذا الأخير لم يستطيع إيجاد بدائل للقيام لبعض من مهام ووظائف الأسرة غير الأسرة ذاتها .

صحيح هناك بعض من المؤسسات الاجتماعية الأخرى غير الأسرة التي تساعد أو تسهم أو تشارك ، في بعض من وظائف الأسرة ولكنها لا تستطيع أن تكون مرادفة لها أو بديلاً عنها ، أو تقوم مقامها في أدائها لمهامها ووظائفها بشكل كامل .

٤ .٢ .٢ الفكر المنحرف

ليس من السهل تحديد ما هو الفكر المنحرف لاعتبارات عدة ، قد تدخل فيها خصوصيات كل مجتمع وطبيعته خلفيته الثقافية ، واختصاص الباحثين والهدف من التعريف نفسه .

لكن يمكن القول وباختصار إن الفكر المنحرف هو ، ذلك النوع من الفكر الذي يخالف القيم الروحية والأخلاقية والحضارية للمجتمع ، ويخالف الضمير المجتمعي ، وأهم من هذا كله هو ذلك النوع من الفكر الذي يخالف المنطق والتفكير السليم ، ويؤدي إلى ضرب وتفكك وحدة وكيان المجتمع .

وعلى هذا الأساس يصبح الفكر المنحرف مرادفاً للبغضاء والعدوانية ، ونشر العنف وإضعاف الأمن والأمان ، وزعزة الاستقرار الاجتماعي والاطمئنان النفسي لدى الأفراد ، الفكر المنحرف يعتمد أساساً على التلقين والاستظهار والطاعة العمياء وينتمي أصلاً إلى التفكير السطحي غير عقلاني ، الذي لا يحتاج إلى جهد عقلي ، أو منطقي أو ذهني ، ولا يقوم على منهجية علمية أو على دراسات علمية حقلية أو مجردة لاثبات أو نفي ، أو قبول ، أو

رفض، ظواهر اجتماعية أو فكرية سائدة، لان هدف الفكر المنحرف ليس الوصول إلى نتائج دقيقة وسليمة أو براهين علمية يمكن الاستفادة منها في الحكم على المواضيع والقضايا، أو الظواهر الاجتماعية أو الفكرية، بقدر ما يهدف إلى زرع البلبلة، والشك، والتشكيك، وإسقاط ما هو قائم من فكر وأخلاق ومعتقدات، ونسق اجتماعي وسياسي، واستبدالها بتوجهات أخرى معروفة أو غير معروفة.

الفكر المنحرف يبني على العشوائية في التفكير، والمغالطات، والمتناقضات لعرض حلول سطحية «سهلة» ظاهرها سليم وباطنها هدام ومفسد، التفكير المنحرف السطحي يؤدي دائماً في النهاية إلى طريق مسدد وإذا لم يوضح له حداً في الوقت المناسب يكون وابلاً على المجتمع بقدر ما يكون وابلاً على أصحابه، والأمثلة شاهدة على ذلك في وقتنا الحاضر.

أصحاب الفكر المنحرف يهدفون بالأساس إلى نشره في أوساط الدهماء، والجهلة وأنصاف الجهلة وضعاف النفوس.

يعمدون بخاصة إلى نقله لأوسط الشباب والأطفال والناشئة ليتقمصوه ويطبقوه في حياتهم وسلوكهم اليومي، وهنا يكمن خطر الفكر المنحرف.

الفكر المنحرف يهدف إلى التبرير السطحي لبعض المواقف أو الآراء أو الأفكار أو السلوكيات، يبحث عن اكتساب (انتزاع) الموافقة على أراء واتجاهات معينة، وتقمصها في حياة وسلوك أفراد المجتمع، والإيمان بها إيماناً مطلقاً متجاهلاً (ومخالفاً) للسيرورة الذهنية (Mental Process) الذي هو أساس الفكر السليم وأساس عقلنة المواضع والقضايا الفكرية وأساس التعامل مع الظواهر الاجتماعية والفكرية.

الفكر المنحرف يستهدف قيم وأخلاق وروح المجتمع في الصميم، وله تأثير مدمر، إن تمكن من بلوغ أهدافه وإذا لم يتلق ردة فعل قوية من عموم

المجتمع، تأثيره السلبي يكون واضحاً اكثر في أوساط الشباب والناشئة والأطفال.

يذهب في هذا الشأن المربي المختص، (عقل : ١٩٩٦) إلى القول: «الأفكار والمعتقدات اللاعقلانية (ومنها الفكر المنحرف)، التي يؤمن بها الفرد ويتعلمها أثناء طفولته، ذلك أن تلك الأفكار التي يحملها الفرد لها تأثير على إدراك وتأويل الأحداث والمؤثرات (STRESSORS) بشكل غير مناسب، ومن ثم يستجيب لهذه المؤثرات بردود أفعال فسيولوجيه ونفسية مضطرية »[١].

٤ . ٢ . ٣ دور الأسرة في الوقاية من الانحراف والجريمة

الأسرة هي أقوى العوامل التي تؤثر في شخصية الفرد وسلوكه، وبدون منازع فهي الخلية الأولى التي تستقبل الإنسان أول عهده بالدنيا، وهي القالب الذي تتشكل فيه شخصيته، وفيها يمارس تجاربه الحياتية الأولى. الأسرة هي أيضاً التي تلقن الفرد المعايير والقيم الأخلاقية والاجتماعية الضرورية، ومنها يقتبس ويتعلم الفرد العادات والتقاليد الاجتماعية وبخلاصة، فالأسرة هي التي تعلم الفرد الخطأ والصواب فيما يتعلق بالسلوك.

ويتضح جلياً مما سبق أهمية المراحل العمرية الأولى في تشكيل شخصية الفرد، فالطفولة هي الفترة التي تتكون فيها أهم السمات السلوكية والاتجاهات والمفاهيم والقيم مهما كان نوعها، لأن هذه الفترة يكون فيها

---

(١) عطا، حسين عقل، الأرشاد النفسي والتبربوي، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٦، ص، ١٢٥ .

الطفل صفحة بيضاء يتلقى فيها بطريقة التأثير والمحاكاة والتعزيز كل القيم والاتجاهات مهما كانت الأسرة[٢].

وفيما يتعلق بالوقاية من الجريمة، والانحراف فإن مجرد وجود الأسرة من عدمه، يعتبر في حد ذاته عاملاً مهماً جداً، نظراً لما سبق وذكرناه، فوجود الأسرة هو الذي يعطي الفرصة للطفل بالتدريب والتعلم على الأنماط السلوكية السوية وعلى الحياة الطبيعية الصالحة، وعدم وجودها هو الذي يفقد الطفل كل ذلك.

وعليه فالأسرة هي التي تقوم بالدور الوقائي للحيلولة دون وقوع الطفل في أخطار الانحراف (ومنه الانحراف الفكري)، وهي التي تقدم الشروط والظروف المواتية لصيانة الطفل من السلوكيات الانحرافية، وذلك بالسهر على تنشئة صحيحة وسليمة ورعايته بطريقة وأسلوب لائقين بظروف الحياة ومتطلباتها ومستجداتها ومواكبة للعصر وخصوصيات كل مجتمع، وذلك كله يكون في إطار تهيئة الطفل للحياة المستقبلية و للدور الذي سوف يلعبه مستقبلاً داخل المجتمع الذي ينتسب إليه. وهذا مرهون بكون الأسرة ذاتها سليمة ومتماسكة، ويسودها الوئام والمودة والسلام.

أما إذا كان العكس، فلن يتحقق شيء مما سبق ذكره. وسوف يكون الطفل عرضه لمختلف المخاطر السلوكية ومنها الانحراف الفكري.

فالتفكك الأسري مثلاً، يعتبر بدون أدنى شك من أكثر العوامل المؤدية إلى الجنوح والانحراف، (ومنه الانحراف الفكري وغيره من الانحرافات)

---

(٢) لزيادة الإطلاع أنظر : محمد عرفة، معالجة الشريعة الإسلامية لمشاكل انحراف الأحداث، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٧ هـ، ص ص ٢٢ ـ ٢٣.

لدى المراهقين والناشئة والأطفال، بل إن كثيراً من الدراسات أثبتت أن السلوك الجانح والإجرامي يكون مردة (في الكثير من الحالات) إلى تأثير الأسرة المفككة[1] ولتوضيح أثر التفكك الأسري على الجنوح والسلوك الإجرامي نذكر الحقائق التالية :

١ ـ الوسط الأسري غير اللائق، يكون بطريقة أو بأخرى مرجعاً للطفل في مجال تعلم السلوك الانحرافي، أو الإجرامي، وفي مجال تعلم بعض الأنماط السلوكية غير السوية، أو تعلم التصرفات غير المقبولة أخلاقياً أو اجتماعياً .

٢ ـ مكان وجود الأسرة والمحيط الاجتماعي والمادي مهم للغاية في حياة الأسرة والطفل، وهذا الواقع تتحكم فيه الأسرة بالدرجة الأولى، رغم أن مردوده يكون على الطفل أكثر منه على الأسرة ذاتها

٣ ـ إن الأنماط السلوكية التي يتعلمها الطفل ، مثلها مثل العلاقات المسموح له بإنشائها مع أقرانه، تتحكم فيها هي الأخرى الأسرة، رغم أن مردودها يكون أولاً على الطفل وليس على الأسرة ذاتها .

٤ ـ إن المشاكل الأسرية والصراعات الداخلية، والخلافات بين الأبوين تنعكس بالضرورة على الأطفال ورغم أن كثيراً من الآباء لا يولون هذا الموضوع الأهمية الخاصة .

---

(١) أنظر رؤوف عبيد ، أصول علم الاجرام والعقاب . دار الفكر العربي ، القاهرة، ١٩٨٥ ، ص ص ١٣٦ ـ ١٣٨

٥ ـ إن النهاية السلوكية للطفل هي في الأساس انعكاس للأسلوب والطريقة التربوية التي اتبعتها الأسرة في تربية وتنشئة أطفالها [١].

٤ .٢ .٤ دور المدرسة في الوقاية من الجريمة والانحراف

بجانب الأسرة، المدرسة هي أهم المؤسسات الاجتماعية التي يكون لها تأثير مباشر على شخصية وسلوك الفرد.

المدرسة هي التي تكمل الأسرة، لأنها تستقبل الطفل في سن مبكرة، ويستغرق مكوثه بها مدة طويلة من حياته.

والمدرسة هي قبل كل شيء مؤسسة اجتماعية هادفة تقوم بوظيفة التعليم الأساسية أعدها المجتمع أساساً لهذه الغرض، رغم أن التربية والتنشئة الاجتماعية، أصبحتا أيضاً من مهام وأهداف المدرسة، فإن المدرسة بجانب القيام بمهمة التعليم تقوم أيضاً بتعليم السلوك المقبول اجتماعياً والأخلاق السوية، ولولا ذلك لما أصبحت المدرسة إجبارية (Sochooling being compulsory)، لدى غالبية شعوب الأرض، بل ربما مجرد الحضور إلى المدرسة مفيد جداً للطفل والناشئة، نظراً لما يتعلمانه من علوم ومعارف مفيدة وضرورية لعملية التوافق الاجتماعي، وللوقاية من الجنوح.

فمجرد الدخول للصف المدرسي في أوقات معينة والانصراف في أوقات معينة، يعلم الطفل معنى الوقت وقيمته وأهميته، ويعلمه النظام وأهمية احترامه ويعمله الانضباط (بالمفهوم الواسع). واحترام القواعد، والنظم واللوائح (المدرسية وغيرها)، ومن ثمة يعلمه احترام الضوابط والقوانين الاجتماعية الأخرى، وبذلك يحوز على قدراً كبيراً من الوقاية

(١) لزيادة الإطلاع أنظر، رمضان عمر السعيد، دروس في علم الاجرام والعقاب، (د. ن، د، ت)، ص ص ١١٢ ـ ١١٤

في صف واحد مع زملائه، يعلم التلميذ فوائد العمل الجماعي، ويعلمه أهمية احترام الآخرين وقبولهم، ويساعده على إدراك التفاعل الاجتماع (Interaction Social)، وأهميته، كما يشير إلى ذلك العالم الفرنسي إميل دور كايم (Emile Durkhein)[1] وأهم من هذا كله أن مجرد وجود التلميذ مع زملائه في صف واحد داخل المدرسة يجعله يدرك الفرق بين الأطفال داخل صفوف المدرسة والأطفال الذين خارج صفوف المدرسة، كما يشير إليه الباحث البريطاني، باسل برنشتاين (Basil Bernstein . 1994)[2] وما يترتب عنها من اختلاف (بين الذين هم داخل الصف المدرسي والذي هم خارجه) وهو ما أدى به إلى الإشارة إلى (أن التعلم داخل الصفوف المدرسية ينطوي على اختلاف كبير بين الأطفال)[3] (Gordon Marshal . 1996).

إذا عرفنا أن الطفل يقضي ما بين ستة أشهر إلى سبعة أشهر سنوياً في المدرسة وذلك بمعدل خمسة أيام في الأسبوع، وبمعدل أربع إلى خمس ساعات في اليوم، وهو ما يعادل حوالي ألف (١٠٠٠) ساعة سنوياً، والتأثير الذي يكون للمدرسة على الطفل، أو التلميذ لا يمكن أن يعادله أي تأثير آخر، وفي اعتقادنا أن ذكر العوامل التالية يمكن أن تفسر ذلك، بحيث أن:

- المدرسة كمؤسسة اجتماعية تؤثر على الطفل والتلميذ.
- المعلم (كمعلم أولاً وكشخصية ثانياً) يؤثر على الطفل والتلميذ.
- المناهج والبرامج التعليمية (بكل ما تحمله) تؤثر هي الأخرى على الطفل والتلميذ.

---

(1) Gordon , Marshal , Oford Concise Dictionary of Socilogy , Oxford Press , 1996 p . 463 .

(٢) قوردن مارشال مرجع سبق ذكره (Marshal , p . G . 29).

(٣) الاصيبعي محمد إبراهيم «الأمن بمفهومه الشامل وأهمية تكوينه والتوعية به» مرجع سبق ذكره، ص ٣.

ـ زملاء الدراسة يؤثرون على الطفل والتلميذ .

ـ النظام المدرسي السائد (وكيفية تطبيقه) هو الآخر يؤثر على الطفل والتلميذ .

ولو اقتصرنا على هذه النقاط فقط ، يمكننا القول أن هذا التأثير الخاص ، وفي الحالات العادية لا يمكن أن يكون إلاّ إيجابياً ، على التلاميذ والأطفال ثم أن المدرسة من مهامها الأساسية إعداد الطفل للحياة الاجتماعية السوية ، وذلك بتزويده بالوسائل العلمية والمعرفية الكفيلة بتحقيق ذلك ، أو على الأقل تزويده بالوسائل العلمية والمعرفية التي تساعده على تحقيق ذلك وهذا في الأساس جهد وقائي .

إذ أنّ القواعد والأنظمة التي يطلب من التلميذ الانصياع لها ، واحترامها ، هي الأخرى وبدون شك تعلم التلميذ والناشئة أهمية النظام ، وتعلمه انماطاً سلوكية جديدة ضرورية لحمايته المستقبلية كعضو فعال وصالح داخل المجتمع .

ولا ننسى أن المدرسة هي الحقل التجريبي الأول لشخصية التلميذ والطفل ، بل هي الاختبار الأول لمقدرات التلميذ والطفل واستعداداته الجسمية « البيولوجية » والنفسية والإدراكية ، وهي الاختبار الحقيقي لمدى مقدرة التلميذ والطفل على تحمل الواجبات ، والانضباط واحترام القواعد الاجتماعية ، ومن ثم فالمدرسة هي المعيار الحقيقي الأول ، لمعرفة مدى تلاؤم الطفل مع محيطه ، ومدى مقدرته على التكيف الاجتماعي والتقيد بالسلوكية الاجتماعية السوية .

وهذه النقطة الأخيرة مهمة جداً ومؤثرة جداً في شخصية وسلوك التلميذ والحدث ، حيث أن اكتشاف النوازع والميول والبواعث الانحرافية وتقويمها في سن مبكرة ، يساعد على الحيلوله دون بلوغ هذه الميول والنوازع

حدود الأفعال الانحرافية ، أو الإجرامية ، أو الوصول بصاحبها إلى حافة السلوك الجانح أو الإجرامي وذلك عن طريق التقويم والمساعدة الاحترافية من طرف المختصين (داخل المدرسة أو خارجها) ، وكذلك بمشاركة ومساعدة أولياء التلاميذ والأطفال أنفسهم ، قبل فوات الأوان ، وهو ما يشكل فرصة حقيقية للتلاميذ الأطفال ، لاتباع جادة الصواب والابتعاد عن الانحراف والجنوح والإجرام ، وهو ما قد لا يتوفر لغيرهم خارج المدرسة) وهذا ما يعنيه ـ باسل يرنشتاين (Basil - Bernstein 1996) .

٤ .٣ وظائف الأسرة الوقائية

تنحصر وظائف الأسرة الوقائية في وظيفتها الأساسية الوظيفية التربية والتنشئة الاجتماعية وفي الحرص على الإنتظام في التعليم (والتعاون المباشر مع المدرسة) والتأكد على التحصين الروحي للطفل ، ووظيفة إعداد الطفل بالشكل الجيد والسليم لخوض معترك الحياة المستقبلية .

المقصود هنا بوظائف الأسرة الوقائية وظائف الأسرة الأساسية تجاه أطفالها ، وعن ماهية وحصر هذه الوظائف تتشعَّبُ الآراء وتتعدد وتختلف باختلاف الاختصاصات والأهداف والأولويات الاجتماعية لكل مجتمع ، ولكنها في رأينا تصب كلها في بوتقة واحدة ، ألا وهي الوظائف والمهام الأساسية للأسرة رغم اختلافها في العدد والأولويات والتفاصيل من باحث لأخر ، ومن مجتمع لمجتمع ، نعتقد بأنّ أهم وظيفة للأسرة تجاه الأطفال هي :

٤ .٣ .١ وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية

فإذا كانت بعض المؤسسات الاجتماعية في وقتنا الحاضر، قد أخذت بشكل كلي أو جزئي، بعضاً من وظائف ومهام الأسرة، مثل مهمة توفير العناية الصحية ومهمة الترفيه والترويح، ومهمة بناء المسكن، ومهمة خياطة وحياكة وتوفير الملبس وتحضير المأكل، بعد ما كانت الأسرة ذاتها تقوم بهذه الوظيفة، فإن وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية لا تستطيع أية مؤسسة اجتماعية أخرى أن تقوم مقام الأسرة.

أهمية وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية لا تحتاج إلى توضيح ولا تفسير، وفي المقابل نعتقد أنها تحتاج إلى التوكيد والتوعية والاستمرارية بضرورة إناطتها بالأسرة نفسها ولا بديل عنها على اعتبار وجود الكثيرين ممن يعتقدون أن هذه الوظيفة يمكن «إحالتها» أو «تفويضها» إلى مؤسسات أو أطراف أخرى غير الأسرة نفسها والأمثلة كثيرة ومن واقع المجتمع العربي على سيادة هذا الاعتقاد في وقتنا الحاضر ومنها، اعتماد «الخادمة والمربية»، «والشغالة» «والمربين المختصين» «ودور الحضانة» «والمدرسة»، وفي حقيقة الأمر ما هي إلاّ مسميات «تهرّبية» يعطيها بعض الأولياء للتَّخَلُّص من هذا الدور وهذه الوظيفة الحيوية للأسرة تجاه أبنائها، ولكن كل تلك الأطراف لن تكون بديلة عن وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة نفسها .

إن وظيفة التربية والتنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة نفسها مرتبطة في واقع الأمر بوظيفة الوقاية من الانحراف والجريمة، والذي هو موضوع بحثنا هذا وفي هذا المجال نذكّر بالحقائق التالية :

أ ـ طول فترة الطفولة عند الإنسان

يذكر (فاخر عقل ـ ١٥ : ١٩٧٨)، بأن، (الفترة التي تمضي بين الولادة وبين خوض الوليد الجديد لحياته العادية تسمىّ طفولة، وهذه الفترة تزداد بارتفاع المخلوقات في سلم التطور)[1] لكن ما علاقة هذا بالتربية والتنشئة الاجتماعية وما علاقتها بالوقاية من الانحراف والجريمة

نعتقد أن العلاقة واضحة ومباشرة بين طول فترة الطفولة عند الإنسان بالمقارنة بالمخلوقات الأخرى، وبين كل من التربية والتنشئة الاجتماعية من جهة، وبين الوقاية من الانحراف والجريمة، (وبخاصة منه الانحراف الفكري لدى الأطفال) من جهة أخرى.

و التربية والتنشئة الاجتماعية قائمة أساساً على حسن استغلال قدرة الإنسان كأرقي المخلوقات وعلى التعلم والاكتساب، (ويشمل ذلك كل أنواع الخبرات والمعارف) وهذه الأخيرة تأتي أول ما تأتي من الأسرة ذاتها من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية.

ومن الناحية الوقائية، فإن الأسرة إذا قامت الأسرة فعلاً بالوظيفة الأساسية لها، والمتمثلة في التربية والتنشئة الاجتماعية وبشكل صحيح، وسليم فإنها أيضاً تقوم بوظيفتها الوقائية، من خلال تحصين الطفل لمواجهة كل الأخطار والانزلاقات السلوكية، التي يمكن أن يكون عرضة لها، ومهما كانت مصادرها.

---

(١) لزيادة الاطلاع، أنظر فاخر عاقل، معالم التربية، دار العلم للملايين بيروت، ١٩٧٨، ص ص، ١٥ ـ ١٨.

وهنا أيضاً نقدم الحقيقة العلمية التالية المناسبة لما ذكرناه والتي ذكرها النفساني (عبدالرحمن عسيوى ٩٨ : ١٩٨٩) (في الوضع الطبيعي يقوم المخ الإنساني في الجهاز العصبي للفرد، بتوصيل (المنبهات) القادمة إليه (من الداخل والخارج) بالآليات العصبية وبالمرور على الخبرة الماضية المخزنة لدية (مخزون الخبرة والتجارب الماضية) بتوصيلها إلى أعضاء الجسم للقيام بالسلوك المناسب (الاستجابة المناسبة للمنبهات)[1].

إذن يتضح من هذه الحقيقية العلمية أن سلوك الفرد، يتأثر (سلباً أو إيجاباً) بخبراته السابقة، وتجاربه السابقة، ومعارفه السابقة، وبخاصة منها تلك المكتسبة خلال فترة الطفولة الأولى (الفترة التي تتطلب تربية وتنشئة اجتماعية من طرف الأسرة)، أي الفترة التي يقضيها الطفل أساساً في أحضان الأسرة، ونضيف هنا أيضاً أن شدّة التفاعل بين الطفل وأسرته تكون في هذه الفترة في أوجها وتكون مباشرة، ووجهاً لوجه، وبخاصة بين الطفل وبين والديه، وهو ما يزيد من ضرورة التكفل بهذه الفترة العمرية من حياة الطفل من طرف الأسرة نفسها والتكفل هنا يعني بكل بساطة التنشئة والتربية الصالحة والسليمة إذا ما أردنا شخصية سليمة وصالحة لأطفالنا .

ب ـ طول وقصر فترة الطفولة مرتبط بدرجة تطور المجتمع نفسه

يجب أن يكون واضحاً مرة أخرى أن المقصود هنا بفترة الطفولة هي فترة الرعاية الأسرية للطفل، (التربية والتنشئة الاجتماعية) وبعد هذا التوضيح الضروري نرى أن فترة الطفولة تعتبر الآن إحدى المؤشرات لقياس

---

(١) عيسوى، عبد الرحمن، علم النفس ومشكلات الفرد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (ب، ت)، ص، ٩٨ .

سلم الرقي لدى الشعوب، حيث أن الطفولة عند الشعوب البدائية مثلاً، تكون قصيرة لآن الأسرة عند الشعوب البدائية تعمد إلى الزج بأطفالها في معترك الحياة والعمل في سن مبكرة وهو ما يعني (قصر مدة الرعاية أو التربية والتنشئة الاجتماعية) ومرد ذلك يعود إلى العوز المادي والحاجة، لكن أيضاً مردها إلى الضعف المعرفي والفكري للأسرة ذاتها في هذا النوع من المجتمعات.

والمجتمعات البدوية والقروية هي الأخرى تكون فيها أيضاً فترة الطفولة قصيرة حيث تزج بأبنائها للعمل (في الرعي أو العمل في الحقول مثلاً) في سن مبكرة ويُزَجُّ بالبنت للعمل في البيت وفي الحقول أيضاً في سن مبكرة (السادسة ـ الثامنة) وبذلك يحرم الأطفال من فترة الطفولة العادية والضرورية وأكثر ذلك يحرم من التربية والتنشئة الاجتماعية اللازمتين، وتكون النتائج في معظم الحالات وخيمة على الأطفال.

كذلك فإن الأسر الفقيرة هي الأخرى تعمد إلى الزّج بأبنائها في العمل مبكراً وبذلك ينتزع الطفل انتزاعاً[1] من طفولته ليدخل سوق العمل، على أمل أن يعود ذلك على أسرته بالفائدة أما فائدة الطفل فتطرح جانباً، وأما المقتدر والغنى فيوفر لأطفاله فترة طفولة (فترة تربية وتنشئة اجتماعية وتحضير للمستقبل) تكون طويلة ولا تقل عن العشرين والجريمة لدى الطبقات الدنيا من المجتمع.

إذن حقيقة أن طول أو قصر فترة الطفولة تكون مؤشراً من المؤشرات تقدم وتأخر الشعوب، ففترة الطفولة وما يصاحبها من تربية وتنشئة اجتماعية ضروريتان يجب أن لا تقل في المتوسط من ست عشرة سنة، ويجب أن

---

(١) مرجع سبق ذكره ص، ١٦.

تكون مرتبطة بفترة التعليم (ضرورة الحاق الأطفال بالمدارس في هذه الفترة) وهذا ما هو حاصل في المجتمعات التي تحترم مواطنيها وتعطيهم قيمة ، وأما المجتمعات المتقدمة ، فإن فترة الطفولة (أو فترة إعداد الطفل لمواجهة الحياة ومواجهة المستقبل) ، فقد تصل إلى ما فوق العشرين سنة (التعليم والتربية إلزاميان في الكثير من الدول المتقدمة صناعياً إلى غاية سن الثامنة عشرة) وربما تكون أطول في بعض الحالات .

وعليه يتضح أن فترة الطفولة ، وفترة الرعاية الأسرية أو فترة التربية والتنشئة الاجتماعية لها علاقة بتحضر الشعوب ورقيها . أو تأخرها وتخلفها .

جـ ـ اختلاف الأسرة الجاهلة عن الأسرة المتعلمة :

هناك فرق واضح في النظرة وفي فهم لمعنى ومفهوم. التربية والتنشئة الاجتماعية بين الأسرة المتعلمة والأسرة الجاهلة ، وما يترتب عن ذلك ؟

فالأسرة الجاهلة مثلاً : تعمد إلى المطالبة من أبنائها بالدخول إلى معترك الحياة ، أو في سوق العمل في سن مبكرة (وبدون أي تحضير كان) في حين أن الأسرة المتعلمة تعرف قيمة التربية والتنشئة والتعليم والعلم والمعرفة وتأثيره على حياة وشخصية الفرد ، ولهذا تعمد إلى إعطاء الوقت الكافي لأطفالها ليأخذوا نصيبهم الضروري من التربية والتنشئة ، والمعارف والعلوم ، قبل أن يخوضوا معترك الحياة .

انطلاقا من حقيقة أن الإنسان لابد أن يقضي جزءاً كبيراً من حياته في التربية والتعلم يعد نفسه للحياة ، ويتزود بالخبرة والمعارف الضرورية لمواجهة المستقبل ، ولينقل بدوره خبرات ومعارف ذات قيمة لأطفاله وللأجيال القادمة .

د ـ التربية والتنشئة الاجتماعية هي إعداد الطفل لمعترك الحياة

لا جدال في كون التربية والتنشئة الاجتماعية الصالحة والسليمة هي في الجوهر إعداد للطفل لمعترك الحياة بالإضافة لكونها إعداد لشخصية اجتماعية صالحة، ومواطن سوى، وفعال، ومتوازن مع نفسه ومع غيره ومع محيطه ومجتمعه

يذهب في هذا المجال، جون ديوي (. John Dewey1859-1952)إلى القول إن التربية (بمفهومها الواسع) هي تطوير قدرات الفرد ليتمكن من التحكم في بيئته وتحقيق مقدراته وطموحاته [١]، وأما الباحث الإيطالي سيزاري بكاريا (Cesare Beccaria) فقد أشار في هذا الموضوع إلى ؛ (إن الوسيلة الأكثر ضماناً لمحاربة الجريمة (والوقاية منها) هي التربية الكاملة)[٢] ونضيف هنا أن الوقاية من الجريمة والانحراف لا تكمن في القوانين الجزائية أو في التقنية بقدر ما يتمكن في التربية الصالحة السليمة، و في المنهج التربوي السليم الذي يعلم فعلاً الضبط الذاتي والسلوك المدني المتحضر الملائم لروح وقيم المجتمع، أي التربية والتنشئة الاجتماعية في الأسرة والتربية والتعلم في المدرسة التي إلى تحضير الطفل لمواجهة الحياة والمستقبل على أساس سليم.

---

(١) الاصبعي محمد ابرهيم «الأمن بمفهومه الشامل وأهمية التعليم في تكوينه والتوعية به » في المؤتمر العربي للتعليم والأمن ، المنعقد بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩، ص، ٣٢ .

(2) Bccaria Cesare , Des delils et des Peines , G . F . Flammarion , Paris 1991 , P . 176 .

هـ ـ أهمية التهذيب الروحي

إن التعليم والتهذيب الروحي يجب أن يكون على سلم الأولويات في عملية التربية والتنشية الاجتماعية، وبخاصة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

إن غرس الوازع الديني والتقيد به، وتقويته بطرق علمية مدروسة، وبعده عن كل غلو وتطرف، وتعليم ممارسة شعائر الدين، والالتزام بتعاليمه، من شأنه أن يحمي الطفل والمواطن من كل الانزلاقات السلوكية، ويُحَصّنه عن الوقوع في براثن الجريمة والانحراف، و يبعده عن الانحراف الفكري، ويحقق له الاستقرار والطمأنينة النفسية، ويهذب النفس البشرية ويربي الضمير، ليكون يقظاً في السر والعلانية، ويهدى إلى مكارم الأخلاق.

ونختم هنا بالقول، إن مجال التهذيب الروحي، بالنسبة لنا نحن المسلمين يعتمد على تعاليم الإسلام، وما جاء في القرآن وفي السنة النبوية المطهرة.

٤ . ٣ . ٢ متابعة تعليم الأطفال

من الوظائف الأساسية الأخرى للأسرة في مجال الوقاية من الجريمة والانحراف الفكري، هي وظيفة المتابعة والحرص على تعليم الأطفال.

ذلك أن التعليم هو قوة أخلاقية ومعنوية للطفل زيادة على كونه قوة معرفية وعلمية يزود بها الطفل لمواجهة الحياة، و التعليم هو أيضاً (خلق عقل سليم في جسم سليم) كما أشار إليه أرسطو (Aristotle).

وهذه الوظيفة هي على غاية كبيرة من الأهمية لأنها وظيفة تربوية أيضاً، وتدخل ضمن توفير التنشئة الاجتماعية الصالحة للأطفال، هي وظيفة اجتماعية إنسانية، أبوية قبل أن تكون وظيفة مرتبطة فقط بالحرص على ذهاب الطفل من عدمه للمدرسة، بل يجب أن تركز على المحتوى، التعليمي والمنهج الذي يتلقاه الطفل والقدرة على الاستيعاب والمتابعة اليومية لدرجة التحصيل، والانتظام، والسلوك، وكل ما يتعلق بالمنظومة التعليمية وعلاقتها بالطفل .

الكثيرون من الأولياء مع الأسف، لا يهمهم في هذا الأمر سوى معرفة «أن الطفل يذهب للمدرسة» أما الأشياء الأخرى فتترك جانباً، وهذا هو الخطأ بعينه المدرسة تكمل الأسرة في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية بالإضافة إلى عملية التعليم التي تقوم بها المدرسة، حيث يأتي الطفل للمدرسة ومعه خبرات عديدة اكتسبها أساساً من الأسرة وما على الأخيرة إلا تدعيم الخبرات الصالحة السليمة، وتقويم الخبرات الفاسدة، والمعتلة، وبنفس الطريقة يرجع الطفل إلى الأسرة بعد فترة المدرسة، وهو محمل بخبرات ومعارف على الأسرة أن تتأكد أنها سليمة وسديدة، وإن كانت غير ذلك فما على الأسرة إلا تقويمها وتنبيه المدرسة بها .

المدرسة والأسرة فيما يتعلق بالطفل التلميذ يجب أن يعملا بمؤازرة بعضهما البعض، ويجب أن يكون الاتصال بين المدرسة وأولياء التلاميذ بشكل دوري ومنتظم ومتواصل. لأن هذا يدخل أيضاً في إطار العمل من الجانبين على حسن تكيف الطفل مع محيطه وبخاصة منه المحيط المدرسي. في هذا الشأن نحيل إلى ما ذكره (منصور : ١٩٨٦) (الشخصية عبارة عن

تنظيم نفسي وجسمي يحدد وسائل تكيف الفرد مع بيئته التي يعيش فيها)[1] وفي دراسات وأبحاث علمية عدة نجد ما يؤيد ما نذهب إليه في كون عدم المتابعة، وعدم الحرص، على مواظبة الأطفال على التعليم، وعدم معرفة ما يجرى في مجال العملية التعليمية ومجال محيط. الأطفال قد تكون له عواقب وخيمة على الطفل، ومنها الانخراط في الجريمة والانحراف على مختلف صوره وأشكاله، وهو ما يشر إليه، (أكرم نشأت : ١٩٨١).

٤ .٣ .٣ التواصل المنتظم بين الطفل ووالديه :

والوظيفة الوقائية الثالثة للأسرة في مجال الوقاية من الجريمة والانحراف ومنه الانحراف (الفكري)، هي التواصل المباشر والمستمر بين الوالدين والأطفال يعتقد الكثير من الوالدين بان مجرد العيش مع الأطفال في أسرة واحدة وتحت سقف واحد يكفي لتكوين العلاقات وتمتين الروابط مع الأطفال، بطبيعة الحال هذا الاعتقاد خاطئ من أساسه، رغم أهمية عيش جميع أفراد الأسرة في منزل واحد وتحت سقف واحد، لكنه بالتأكيد غير كاف لتكوين علاقات جيدة بين الأطفال والوالدين، ولا يمكن أن يكون مرادفاً، أو بديلاً للاتصال والتواصل المباشر والمنتظم والضروري بين الوالدين والأطفال.

في هذا المجال يجب أن لا ننسي بأن الطفل في مراحل حياته الأولى يكون مرهف الحس وشديد التأثر ويقول (محمود عقل : ١٩٩٦) في هذا الشأن ما

(١) أنظر لزيادة الاطلاع : منصور، عبدالمجيد سيد أحمد، «الشخصية العربية المعاصرة والمسئولية الأمنية لمرافقة الإعلامية في الدول العربية » أعمال الندوة العلمية الثالثة مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، ١٤٠٦ هـ، ص ٢٤٥ .

يلي ، (إن أحداث الطفولة والاحباطات والصراعات ونمط العلاقات الأسرية لها أثر كبير في بناء شخصية الفرد وسلوكياته السوية والشاذة)[1].

الطفل في سنواته الأولى (المرحلة التي تتطلب بالضرورة تربية وتنشئة اجتماعية) يتعرض لضغوطات ومؤثرات (مثيرات Stimulus) عدة، وهو شديد التأثر بالمصادر، والعوامل والخبرات التي يكون عرضة لها[*] وشديد التأثير بالمحيط والأحداث والوقائع التي يعايشها، فإذا كان لا يتلقى الدعم والتصويب وما يسد حاجاته، ولا يجد القدوة الحسنة في والديه أولاً، وفي كامل أفراد أسرته ثانياً فإنه سوف يذهب إلى الاقتداء بالغير وقد تتلقفه حينها أياد آثمه، أو صحبة بائسة أو محيط الشرّ والانحراف، ويجد نفسه منتظماً في تلك الأجواء، الانحرافية الشريرة بعلمه أو بدون علمه.

وهنا يظهر بوضوح مدى أهمية الاتصال والتواصل بين الأطفال والوالدين في مجال، حسن التربية والتنشئة الاجتماعية ولتبيان فوائد التواصل المنتظم والمستمر بين الوالدين والأطفال نذكر النقاط التالية :

١ ـ إن الاتصال والتواصل المباشر والمنتظم بين الولدين وأطفالهم، يؤدي إلى معرفة تفاصيل الحياة الخاصة بالطفل، ومنها قضاء وقت الفراغ، اختيار الأصدقاء وطبقة الأصدقاء، ممارساته لبعض النشاطات، حبه لبعض الهوايات، أو إقدامه على بعض الأفعال والسلوكيات غير المقبولة اجتماعياً، أو أخلاقياً، أو اتصاله وانخراطه ببعض الأفكار الهدامة أو المنحرفة.

---

(١) الزيادة الاطلاع أنظر، عقل محمود عطا ، الارشاد النفسي والتربوي ، ص ص. ١٠٥ ـ ١١١ .

(*) من الأمثلة الواقعية على ذلك ، يكون الطفل معرضاً لعدة ضغوطات من الأصدقاء والأقران في المدرسة وفي خارج المدرسة ويكون معرضاً لوسائل الإعلام على اختلافها ومعرضاً للإغراءات على اختلاف أنواعها والتي تتزايد باستمرار .

٢ ـ يؤدي إلى تقليل الفجوة، أو المسافة (الموجودة أو الاحتمالية)، وكسر الحواجز الجليدية (البرودة في العلاقات) أو الحواجز النفسية الموجودة أو الافتراضية بين الطفل ووالديه.

٣ ـ الاتصال المباشر والمنتظم بين الطفل والوالدين، يؤدي إلى تعزيز معنويات الطفل، وتقوية شخصيته مما يؤدي بدوره إلى تدعيم موقفه أمام أقرانه وزملائه.

٤ ـ يؤدي إلى تعليمه الطريقة السليمة والصحيحة في كيفية اتخاذ، المواقف والقرارات، والسلوك السليم تجاه المواقف والمؤثرات والمتغيرات المختلفة.

٥ ـ يؤدي إلى تبصير الطفل بالمواضيع والقضايا الخفيفة عليه، وبالمشكلات والمعضلات التي قد تعترض سبيل حياته ،و كيفية الاستعداد لها والتعامل معها.

٦ ـ يؤدي إلى الإسهام وبشكل فعلي في حل المشاكل والصعوبات، ومشاكل العلاقات (على اختلاف أنواعها) الأسرية وغيرها، الخاصة بالطفل ويسهل الأمر في ذلك عندما يتم التعرف عليها في مراحلها الأولى، أو في ظهور بوادرها الأولى.

٧ ـ التواصل بين الوالدين والطفل يؤدي إلى كشف لاتجاهات والميول والنوازع غير السوية، أو المعادية للمجتمع مبكراً والتعامل معها وتقويمها أو علاجها. (إن إختيار الطفل لمصاحبة رفاق السوء أو أصحاب الفكر الهدام، قد يشير مثلاً إلى ميول انحرافية أو إجرامية كامنة لديه).

وتنتهي هنا بالقول إن ما قدم أعلاه من أفكار عن أهمية الاتصال والتواصل المنتظم والمباشر بين الوالدين والطفل هي مجرد أمثلة وليست

حصراً، كذلك نضيف بان كل النقاط السابقة الذكر تم التطرق إليها من منظور وقائي بحت، ولها فوائد وقائية وتنصب في العمل والجهد الوقائي للوالدين والأسرة ككل تجاه أطفالها.

٤ .٣ . ٤ الابتعاد عن العنف والمبالغة

دائماً وفي إطار المهام و النشاط الوقائي للأسرة ضمن مجهودات التربية والتنشئة الاجتماعية، نذكر أهمية الابتعاد عن العنف والمبالغة في التدلال أو إعتماد العقاب البدني في مجال التربية والتنشئة الاجتماعية . أما المقصود بالعنف فهو الذي يأتي في إطار اعتماد العقاب، كوسيلة للتربية والتنشية الاجتماعية .

عندما تقوم الأسرة بمعاقبة، أو تعزيز سلوك معين للطفل إنما تقوم في الوقت نفسه بتعليمه وتغذيته بخبرات ومهارات، قد يكون وقعها سيئاً (سلبياً) أو إيجابياً على شخصية وحياة الفرد.

وعند قيام الطفل ببعض السلوكيات، وعند علم الوالدين بها، فإنها تصاحب ذلك عادة باستحسان أو إستهجان (من طرف الوالدين)، والطفل يعلم ذلك، ليس فقط، من العقاب، أو الثواب (الاستحسان)، الذي يظهره الوالدان في صورة عقاب بدني (وهو أبغض الأمور في مجال التربية) أو غيره من أنواع العقاب الأخرى أو في صورة ثواب مادي، بل إن الطفل يعلم ذلك أيضاً من خلال ردة الفعل الأولى المرسومة على وجهي الوالدين، ومن خلال الجمل والعبارات المستخدمة والمؤشرات الأخرى الصادرة من الوالدين، عن ذلك السلوك، وبذلك فالطفل في الأساس ليس في حاجة إلى عقوبة بدنية أو عبارات القهر والإذلال ليشعر بغلطته وبسوء سلوكه، أو سوء تصرفه.

لكن الاعتقاد الشائع في مجتمعاتنا العربية أن سبيل «التربية الصالحة»،

هو «العصا لمن عصى» وان العقوبة البدنية والضرب « أفضل سبيل للنجاح» في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية وكأننا، لا نسأل أنفسنا لماذا نضرب أطفالنا، وما هي نتائج ذلك على الرغم من أن الوالدين يكونان في هذه الحالة عاجزين عن الإجابة الصحيحة والسليمة عن تلك الأسئلة لكنهما في المقابل قادران على الاعتقاد «الفلكلوري» السائد والشاذ «العصي لمن عصي» ومقتنعان مسبقاً بمفعول العقوبة «السحري» في مجال التربية والتنشئة الاجتماعية.

نحن نعتمد على العقاب (العقوبة البدنية تحديداً) وننسى أن للعقاب شكلاً آخر أكثر نجاعة وأكثر مردوداً في مجال التربية والتنشئة الاجتماعية هذا الشكل الأخر هو التعزيز أولاً، والإطفاء أخيراً، إذن العقاب له وجه آخر وهو الثواب، والثواب والتعزيز يجب أن يكون هو الأساس وهو الوسيلة الصحيحة والسليمة (قبل العقوبة) في عمليتي التربية والتنشئة الاجتماعية

.

العقاب يجب أن يكون آخر الوسائل في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية إن كان لابد منه فإن ذلك يمكن أن يأخذ صوراً وألواناً متعددة(*) غير العقوبة البدنية والتي هي في رأينا لا تصلح لشيء في مجال التربية والتنشية الاجتماعية (العقوبة البدنية قد تقبل على مضض من طرف الشرطي مثلاً أو طرف آخر، إلا أنها لا تقبل من طرف الوالدين أو المربين، كما يذهب إليه «فاخر عقل : ٣٣٦ : ١٩٨٧ »). يجب أن لا ننسى أبداً كما سبق الإشارة إليه أن الطفل، وبخاصة في مراحل حياته الأولى مرهف الحس شديد التأثر ويمكن للعقاب البدني أن يؤدي إلى نتائج عكسية سلوكياً وأخلاقياً .

(*) ومنها على سبيل المثال لا الحصر ـ الحرمان من الثواب ، اللوم ، التوبيخ ، التقريع الحرمان من بعض المزايا « الحبس في الغرفة ».

العقاب البدني هو أسوأ أنواع العقاب وأخطرها ونعتقد انه دليل واضح على فشل الوالدين، اللذين يعتمدان عليه في مهمة التربية التنشئة الاجتماعية.

وأما المسألة الثانية، هنا التي نريد التحذير منها في المجال الوقائي فهي مسألة المبالغة في تدليل الأطفال والخضوع لكل رغباتهم، و أساساً إن المبالغة في كل شيء في مجال التربية والتنشئة الاجتماعية هي مفسدة، إن المبالغة في تدليل الطفل مثلاً من شأنها أن تحرمه من اكتساب خبرات اجتماعية، وسلوكية، ونفسية هو في حاجة ماسة إليها، المبالغة في تدليل الطفل من شأنه أيضاً أن تفقده ثقته بنفسه وتقلل من اعتماد على نفسه في إنجاز أمور عدة، وبذلك قد تكوّنُ عائقاً أمامه في حياته المستقبلية وقد ويدفعه ذلك للاعتماد الدائم على الآخرين، ويعرضه للتأثُّر بأفكار الآخرين أكثر من غيره وقد لا يستطيع التميز جراء ذلك بين الأفكار السليمة والصالحة والأفكار السيئة والضارة وبذلك يصبح فريسة سهلة للأفكار المنحرفة، والهدامة. إضافة إلى إمكانية أكبر لانخراطه في الانحراف والجريمة وبخاصة عندما لا يجد من يوفر له متطلباته ويرضى أهواءه كما تعود.

٤. ٣. ٥ تضمين المنهج التربوي معارف الوقاية من الجريمة والانحراف

ربما يقول قائل إن هذا يخرج عن نطاق الأسرة ونطاقها وربما لأنه مرتبط أساساً بمؤسسة أخرى غير مؤسسة الأسرة نحن نعتقد أن هذا المطلب هو أيضاً من مهام مؤسسة الأسرة بقدر ما هو من مهام المؤسسات التربوية، لأن المؤسسات التربوية هي مؤسسات وجدت أصلاً لخدمة أفراد المجتمع وإذا عبرّ هؤلاء عن رغبتهم في تضمين مناهج التربية معارف وقائية فليكن ذلك، وما على المؤسسة التربوية إلاّ تلبية هذا المطلب الاجتماعي.

ولذلك فإن المنطق السليم يحتم على المؤسسات التربوية أن تحقق هذا المطلب إذا حصل إجماع الأسر عليه ، والذي نقصده هو تضمين ، المناهج التربوية للمعارف الوقائية (من الانحراف والجريمة) وليس مجرد الحشو في مقررات أو مفردات مناهج التربية والتعليم ، بإضافة مفردات جديدة ، أو إضافة مقرر أو مكونات جديدة ، تحت مسمى «الوقاية من الجريمة والانحراف» ، بقدر ما نقصد العمل بجدية (من خلال المقررات المدرسية) على توظيف هادف ومنهجي مدروس لمقرر أو من خلال عدة مقررات في مجال الوقاية من الجريمة والانحراف بهدف زرع وتنمية الوعي الوقائي لدى التلاميذ وتعليمهم المسئولية عن أفعالهم وسلوكياتهم الاجتماعية والحفاظ على سلامتهم ، وسلامة زملائهم ، (وسلامة المؤسسات الاجتماعية) ، ومن خلال تعليمهم أهمية احترام القانون والنظام ، ومعرفة مقاصد الشرع ، ومن خلال بناء مواقف سلوكية معادية للانحراف والجريمة .

هذه المعارف يجب أن تقدم ، بمنهجية وأسلوب علمي مدروس يجعل التلاميذ يدركون خطورة الجريمة والانحراف والأفكار الهدامة والانحرافية في المجتمع .

وقبل هذا وذلك ، نعتقد بضرورة تنمية معارف ومهارات أعضاء الهيئة التعليمية في هذا الميدان ، والعمل على تحسين مستوى التعليم وطرائقه ، وضرورة الالتزام بقواعد التربية ومقتضيات التعليم الحديث ، ولا ننسي أيضاً في هذا المجال أن المعلم هو قدوة التلميذ .

كما تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة تفعيل دور المرشد الاجتماعي والأخصائي النفسي في المدرسة والطبيب المدرسي والحرص من طرف القائمين على المؤسسات التربوية بالتطبيق الفعلي لأهداف التعليم والتربية وغاياته في خلق جيل صالح وسوي .

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

أبو حسان، محمد، أحكام الجريمة والعقوبة، نماذج تطبيقية ناجحة، مجلة الفكر الشرطي، الإمارات العربية المتحدة، المجلد السادس، العدد الثالث ١٩٩٧ .

الأصيبعي، محمد إبراهيم «الأمن بمفهومة الشامل ، وأهميته تكوينه والتوعية به» في أعمال المؤتمر العربي للتعليم والأمن، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ، ١٩٩٩\ .

بدر الدين، على، «تحديد مفهوم مكافحة الجريمة» ، مجلة الأمن العام، القاهرة العدد ٢٠٠ , ١٩٦٣ .

رمضان، عمر السعيد، دروس في علم الإجرام والعقاب (د. ت)، دن)، ص ص، ١١٢ ـ ١١٤ .

طالب، أحسن ، الوقاية من الجريمة، دار الطبيعة بيروت، ٢٠٠١ .

ــــــــــــــ، الجريمة والعقوبة ، والمؤسسات والإصلاحية دار الطليعة، بيروت ٢٠٠٤ .

ــــــــــــــ، ، المدينة والجريمة، دار الفنون، بيروت، ١٩٩٧ ,

عبيد، روؤف، أصول علم الإجرام والعقاب دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص، ١٣٦ , ١٣٨ .

عرفة، محمد، معالجة الشريعة الإسلامية لمشاكل انحراف الأحداث، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٧، ص. ص ٢٢-٢٣ .

العمر ، معن خليل ، علم اجتماع الأسرة ، دار الشروق للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٩٤ .

عيسوى ، عبدالرحمن ، علم النفسي ومشكلاته الفرد ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، (د-ت) .

فاخر ، عقل ، معالم التربية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨ .

منصور ، عبدالمجيد سيد أحمد ، «الشخصية العربية المعاصرة والمسئولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية» ، أعمال الندوة العلمية الثالثة مركز الدراسات والبحوث ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض في ، ١٤٠٦ .

نشأت ، أكرم «عوامل جنوح الأحداث» سلسلة الدفاع الاجتماعي العدد الثالث ، (د ، م) ١٩٨١ م .

ثانياً: المراجع الأجنبية

MARSHALL, GORDON, OXFORD CONCISE DICTIONNARY OF SOCIOLOGY , OXFORD Press, 1996.

Gilling, Daniel, Crime prevention, Theory and Politics, U.C.L., Press, London, 1994.

Waller, Irvin, - Crime prevention, between Theroy and Practice - , International crime prevention collaue, Abu-Dhabi, 1994.

Gassin, Raymond, - La Notion de La prevention de criminalite in, La prevention de La criminalite en Milieu Urbain, Presses Universitatires, Daix-Marseille - 1992.

Brown, John, - La prevention de La criminalite ; a La recherche de concept et de Strategie - , Revue de Sciences Criminelle, Paris, 1980.

Berkmoes, Henri, Bourdeux, Gilles Laurent, - La prevention de La criminalite, - Revue de Droit penal et de criminlogic, Paris . 1986.

BECCARIA cesare, Des delits et despeinees, G.F. Flammarion, Paris. 1991.

Bureau of Justice Statistics,(Prisoner at) Midyear, 1991, Washington, DC, US, Department of Justice, 1991, U.S.A.

Williams Hans M. - Crime Prevention in the Netherlands Experience and considerations - . In les Pays de l - est a L - epreuve de la criminalite - en milieu Urbain Universite - de droit et des Sciences D - Aix-Marseille , Presses Universitaire D - Aix-Marseille, A994.

Waller Irvin, - Putting Crime Prevention on the Map - , in international Crime Prevention conference on Urban Safety, Paris, Nov. 1991.

Horn, J , - The future of Crime : Inter Issues in the Netherlands - The Ministry of the Justice, Directorate for Crime Prevention, the Hague, Netherlands , 1990.

معوقات البحث العلمي
وسبل التغلب عليها

أ . د . محمد محمود السرياني

٥. معوقات البحث العلمي وسبل التغلب عليها

توطئـــة

للبحث العلمي أهمية قصوى في تقدم الشعوب ونهضتها وفتح آفاق جديدة للتطور والإبداع في مجالات الحياة المختلفة، وأيضاً في دفع عجلة التنمية الشاملة. وهذه إحدى دعائم الدول المتقدمة التي عنيت بالبحوث والدراسات وخصصت لها الموارد المالية الطائلة من أجل إعدادها والاستفادة من نتائجها، حيث يعد الإنفاق في البحوث استثماراً وطنياً وعالمياً، سواء أكانت بحوثاً أساسية بغرض إضافة معلومات جديدة لفرع من فروع العلم أو بحوثاً تطبيقية من أجل حل مشكلة معينة أو تحقيق هدف من أهداف المجتمع.

إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث لهي اليوم أشد منها في أي وقت مضى، والعالم في سباق كبير للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق على غيره.

وإذا كانت الدول المتقدمة تولي اهتماماً كبيراً للبحث العلمي، فذلك يرجع إلى أنها أدركت أن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية. والبحث العلمي ميدان خصب ودعامة أساسية لاقتصاد الدول وتطورها، وبالتالي تحقيق الرفاهية لشعوبها. والمحافظة على مكانتها الدولية. وقد أصبحت منهجية البحث العلمي، وأساليب القيام بها من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، بالإضافة إلى انتشار استخدامها في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع بصفة عامة.

موضوع البحث

هناك أكثر من جهة تهتم بالبحث العلمي والإنتاج البحثي، يقدم من خلالها نتاج الباحثين ودراسات الأكاديميين ورسائل الماجستير والدكتوراه. وسينصب الاهتمام في هذه الورقة على البحث العلمي الذي يقوم به طلاب الدراسات العليا من حملة الماجستير والدكتوراه، بمعنى آخر على الرسائل الجامعية التي يعدها هؤلاء الطلبة في الجامعات ومعاهد البحوث العلمية والتقنية، بهدف زيادة الاستفادة من نتائجها العلمية في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستيفاء حاجة المجتمع، وحل مشاكله، وتطوير مدخلات أولية لاستخراج أو استحداث أو تحسين منتجات جديدة. وسنعرض لمعوقات البحث لدى طلبة الدراسات العليا، ثم نتبعه بتصور لعرض بعض الحلول المقترحة التي تسهم في رفع كفاءة البحوث، وزيادة قدرة الباحثين، والاستفادة العملية من هذه البحوث، وإخراجها إلى النور لدحض الفكرة السائدة من أن هذه البحوث جهد ضائع يحفظ في الأرفف والأدراج، ولا يستفاد منه كما ينبغي، بالرغم من الجهود الكبيرة والأموال الطائلة التي صرفت من أجل إعداد هذه البحوث.

لذا ستعالج هذه الورقة الموضوع الآنف الذكر من خلال جملة من العناوين الرئيسية تكون على الشكل التالي:

١ ـ الهدف من بحوث الماجستير والدكتوراه.

٢ ـ أنواع البحوث التي يقوم بها طلبة الماجستير والدكتوراه.

٣ ـ بعض المشكلات المرتبطة بالدراسات العليا مثل:

أ ـ آلية اختيار الموضوع.

ب ـ آلية اختيار المشرف الأكاديمي.

ج ـ المشكلات التي يعاني منها طلبة الدراسات العليا .

٤ ـ مشكلة تمويل أبحاث الدراسات العليا .

٥ ـ بعض الحلول المقترحة لمشكلات الدراسات العليا .

٥ . ١ الهدف من بحوث الماجستير والدكتوراه:

إن مشاريع بحوث الماجستير والدكتوراه ترمي إلى تحقيق عدة أمور لدى الدارسين ، ولعل أبرز الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها تتمثل فيما يلي :

٥ . ١ . ١ اتساع الأفق العقلي وتفتح العقلية

تحرر العقل والتفكير من التحيز والجمود ، والخرافات والقيود التي تفرض على الشخص أفكاراً خاطئة وأنماطاً غير سليمة من التفكير . والإصغاء إلى آراء الآخرين وتفهم هذه الآراء واحترامها ، حتى لو تعارضت مع آرائه الشخصية أو خالفها تماماً . ورحابة صدر الباحث ، وتقبل النقد الموجه إلى آرائه من الآخرين ، والاستعداد لتغيير أو تعديل الفكرة أو الرأي إذا ثبت خطؤه في ضوء ما يستجد من حقائق وأدلة مقنعة وصحيحة ، والاعتقاد في نسبية الحقيقة العلمية ، وأن الحقائق التي نتوصل إليها في البحث العلمي ليست مطلقة ونهائية .

٥ . ١ . ٢ حب الاستطلاع والرغبة المستمرة في التعلم

ويكمن في الرغبة في البحث عن إجابات وتفسيرات مقبولة لتساؤلاته عما يحدث أو يوجد حوله من أحداث وأشياء وظواهر مختلفة ، والمثابرة والرغبة المستمرة في زيادة معلوماته وخبراته ، واستخدام مصادر متعددة لهذا الغرض ومنها الاستفادة من خبرات الآخرين .

٥ . ١ .٣ البحث وراء المسببات الحقيقية للأحداث والظواهر

الاعتقاد بأن لأي حدث أو ظاهرة مسببات، ووجوب دراسة الأحداث والظواهر التي يدركها الباحث من حوله، ويبحث عن مسبباتها الحقيقية، وعدم الاعتقاد في الخرافات، وعدم المبالغة في دور الصدفة، وعدم الاعتقاد في ضرورة وجود علاقة سببية بين حدثين معينين لمجرد حدوثهما في نفس الوقت أو حدوث أحدهما بعد الآخر .

٥ .١ . ٤ توخي الدقة وكفاية الأدلة للوصول إلى القرارات والأحكام

الدقة في جمع الأدلة والملاحظات من مصادر متعددة موثوق بها، وعدم التسرع في الوصول إلى القرارات، والقفز إلى النتائج ما لم تدعمها الأدلة والملاحظات الكافية . واستخدام معايير الدقة والموضوعية والكفاية في تقدير ما يجمعه من أدلة وملاحظات .

٥ .١ .٥ الاعتقاد في أهمية الدور الاجتماعي للعلم والبحث العلمي

الإيمان بدور العلم والبحث العلمي في إيجاد حلول علمية لما تواجه المجتمعات من مشكلات وتحديات في مختلف المجالات التربوية والاقتصادية والصحية . . . . إلخ . والإيمان بأن العلم لا يتعارض مع الأخلاق والقيم وتوجيه العلم والبحث العلمي إلى ما يحقق سعادة ورفاهية البشرية في كل مكان[١] .

أما على المستوى المعرفي فإن طلاب الدراسات العليا يلجأون إلى البحث العلمي لما يأتي :

---

(١) يسري مصطفى السيد، مناهج البحث في التربية .
http:/yousry.150m.com/Methodology20%1ecture1.htm

١ ـ للتطوير في مجالات وأنشطة الحياة المختلفة.

٢ ـ بناء قاعدة معرفية للإنسان في كافة المجالات والتخصصات.

٣ ـ إيجاد الحلول للقضايا والمشكلات والأحداث الغامضة والمهمة.

٤ ـ فهم واستيعاب ما توصل إليه الآخرون.

٥ .٢ أنواع البحوث التي يقوم بها طلبة الدراسات العليا

من المعروف أن البحث العلمي هو استعمال التفكير البشري بأسلوب منظم، لمعالجة المشكلات التي لا تتوافر لها حلول، أو الكشف عن حقائق جديدة، أو لتنقيح وإعادة النظر في نتائج صار مسلماً بها[١].

نقسم البحوث حسب طبيعتها ودوافعها إلى نوعين أساسيين هما:

١ ـ بحوث أساسية أو بحتة Pure or Basic Research.

٢ ـ بحوث تطبيقية Applied Research.

والبحوث الأساسية أو البحتة وتسمى أحياناً بالبحوث النظرية لتشير إلى النشاط العلمي الذي يكون غرضه المباشر الوصول إلى حقائق وقوانين علمية ونظريات محققة، وهو بذلك يسهم في نمو المعرفة العلمية، وفي تحقيق فهم أشمل وأعمق لها، بصرف النظر عن الاهتمام بالتطبيقات العلمية لهذه المعرفة.

---

(١) هناك تعاريف عديدة للبحث العلمي مثل تعريف رومل (Rummel) بأنه تقصي أو فحص دقيق لاكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، ونمو المعرفة والتحقق منها، وكذلك تعريف فان دالين Van Dalen الذي يؤكد الجوانب التطبيقية العملية للمعرفة العلمية، حيث يقول إن البحث هو المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره (انظر يسري مصطفى السيد مرجع سابق).

أما البحوث التطبيقية فتشير إلى النشاط العلمي الذي يكون الغرض الأساسي منه تطبيق المعرفة العلمية المتوفرة، أو التوصل إلى معرفة لها قيمتها وفائدتها العملية في حل بعض المشكلات الآنية الملحة. وهذا النوع من البحوث له قيمة في حل المشكلات الميدانية وتطوير أساليب العمل وإنتاجيته في المجالات التطبيقية كالتربية والتعليم والصحة والزراعة والصناعة.. إلخ.

تقسم البحوث حسب مناهج البحث والأساليب المستخدمة فيها إلى أنواع ثلاثة:

١ - بحوث وصفية Descriptive Research.

٢ - بحوث تاريخية Historical Research.

٣ - بحوث تجريبية Experimental Research.

وتهدف البحوث الوصفية إلى وصف ظواهر أو أحداث معينة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها، كما توجد عليه في الواقع. وفي كثير من الحالات لا تقف البحوث الوصفية عند حد الوصف أو التشخيص الوصفي، وتهتم أيضاً بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الظواهر أو الأحداث التي يتناولها البحث.

وذلك في ضوء قيم أو معايير معينة، واقتراح الخطوات أو الأساليب التي يمكن أن تتبع للوصول بها إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليها في ضوء هذه المعايير أو القيم.

ويستخدم لجمع البيانات والمعلومات في أنواع البحوث الوصفية أساليب ووسائل متعددة مثل الملاحظة، والمقابلة، والاختبارات، والاستفتاءات.

والبحوث التاريخية: لها أيضاً طبيعتها الوصفية، فهي تصف وتسجل الأحداث والوقائع التي جرت وتمت في الماضي، ولكنها لا تقف عند مجرد الوصف والتاريخ لمعرفة الماضي فحسب، وإنما تتضمن تحليلاً وتفسيراً للماضي بغية اكتشاف تعميمات تساعدنا على فهم الحاضر، بل والتنبؤ بأشياء وأحداث في المستقبل. ويركز البحث التاريخي عادة على التغير والتطور في الأفكار والاتجاهات والممارسات لدى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الاجتماعية المختلفة.

ويستخدم الباحث التاريخي نوعين من المصادر للحصول على المادة العلمية وهما المصادر الأولية والثانوية، وهو يبذل أقصى جهده للحصول على هذه المادة من مصادرها الأولية كلما أمكن ذلك.

وأما البحوث التجريبية: فهي التي تبحث المشكلات والظواهر على أساس من المنهج التجريبي، أو منهج البحث العلمي القائم على الملاحظة وفرض الفروض والتجربة الدقيقة المضبوطة للتحقق من صحة هذه الفروض. ولعل أهم ما تتميز به البحوث التجريبية من غيرها من أنواع البحوث الوصفية والتاريخية هو كفاية الضبط للمتغيرات والتحكم فيها عن قصد من جانب الباحث.

وتعد التجربة العلمية مصدراً رئيسياً للوصول إلى النتائج أو الحلول بالنسبة للمشكلات التي يدرسها البحث التجريبي، ولكن في نفس الوقت تستخدم المصادر الأخرى في الحصول على البيانات والمعلومات التي يحتاج إليها البحث بعد أن يخضعها للفحص الدقيق والتحقق من صحتها وموضوعيتها.

٥ . ٣ بعض المشكلات المرتبطة برسائل الماجستير والدكتوراه

هناك بعض الإشكاليات التي تصاحب برامج الدراسات العليا ابتداءً من تسجيل الرسالة ومروراً باعتمادها رسمياً وكتابتها ومناقشتها ومن هذه الإشكاليات :

أ ـ آلية اختيار الموضوع .

ب ـ آلية اختيار المشرف .

ج ـ المشكلات الأكاديمية .

د ـ مشكلات التمويل .

٥ . ٣ . ١ آلية اختيار الموضوع

تتوقف عملية اختيار الموضوع على الطالب ، الذي يقوم بتحرياته للمواضيع التي يرغب الكتابة فيها ويعرضها على أعضاء هيئة التدريس ، وعندما يجد قبولاً من أحد المدرسين ، يبلور الطالب مع المشرف الخطوط العريضة لموضوعات البحث ، ثم تجاز من القسم والكلية قبل أن يباشر الطالب عمله في المشروع ، ومع التسليم الكامل بحرية الطالب باختيار موضوعه ، إلا أن كثيراً من الطلبة يبحثون عن الموضوعات السهلة الميسرة التي لا تستلزم جهداً كبيراً أو أنهم يقعون تحت تأثير المشرف الأكاديمي الذي غالباً ما يختار البحث . وفي الغالب يكون البحث المختار من ضمن اهتمامات المشرف الأكاديمي . وهذا لا ريب فيه إلا أنه في بعض الأحيان يوجه المشرف الأكاديمي أنظار الطالب إلى موضوعات جزئية لاستكمال دراسات خاصة بالمشرف بحيث تكون النتائج المتوخاة قليلة ولا تناسب الجهد المبذول في هذا الصدد .

ـ النتيجة المتوقعة لمثل هذه الرسائل هي:

١ ـ ضآلة الفائدة العملية للبحث .

٢ ـ محدودية إسهام البحث في تقدم المعرفة التخصصية .

٣ ـ عدم إسهام البحث في تنمية بحوث أخرى .

٤ ـ صعوبة تعميم نتائج الدراسة .

والمحصلة الكلية هي جهد ضائع محفوظ في الأرفف أو في أدراج أعضاء هيئة التدريس .

٥ . ٣ . ٢ آلية اختيار المشرف الأكاديمي

الأستاذ الجامعي هو العنصر الأساسي في مكونات الجامعة ، وتقع على عاتقه المهمة الرئيسية في مجال البحث العلمي ، سواء من خلال البحوث التي يقوم بإجرائها أو من خلال الإشراف الأكاديمي على طلبة الدراسات العليا .

وتنقسم الأنشطة البحثية للأستاذ الجامعي إلى ثلاث مجموعات أساسية هي :

١ ـ تدريس طلاب الدراسات العليا .

٢ ـ الإشراف على الرسائل الجامعية .

٣ ـ إجراء البحوث الأساسية والتطبيقية والأوراق المقدمة للمؤتمرات العلمية .

تختلف قدرات الأستاذ الجامعي ونشاطاته في المجالات الثلاثة السابقة . فالبعض يجيد التدريس ، والآخر يتفوق في إجراء البحوث ،

وثالث يحسن الإشراف على الرسائل العلمية. وقليل هم الذين يتقنون الثلاثة معاً. لا بل يمكن القول إننا نجد في بعض الأحيان من لا يجيد الثلاثة معاً، ولكن لسبب أو لآخر رمته الظروف في خضم الهيئة التدريسية.

ولما كان تعيين المشرفين لابد أن يراعي أنصبة أعضاء هيئة التدريس، ويراعي أعباءهم التدريسية بالإضافة إلى اهتماماتهم، فكان لابد من وجهة نظر إدارية على الأقل أن يصبح لبعض أعضاء هيئة التدريس غير المؤهلين نصيب في الإشراف على الرسائل، لا بل نجد أن بعض الطلبة يفضلون هذا النوع من المشرفين، الذين يتساهلون في الإشراف، ويختارون لجان المناقشة التي تساعد على تمرير واجتياز الطالب هذه المهمة بنجاح ربما يكون باهراً، ومن هنا يأتي الخلل في بعض الرسائل التي غالباً ما تكون مكررة ولا قيمة علمية كبيرة لها بل هي أداة لتأهيل صاحبها لنيل الدرجة بغض النظر عن كفاءته أو مقدرته العلمية[1].

---

(١) يقول الدكتور عبد الفتاح خضر في كتابه «أزمة البحث العلمي في العالم العربي» تحت عنوان «سيطرة الاعتبارات الشخصية على علاقات البحث العلمي». إن أحداً لا ينكر وجود مقولة إن بعض الجامعات العربية تضم بعض العناصر، ممن يفتقرون إلى الموضوعية في الإشراف على البحوث العلمية اللازمة لمنح الدرجات العلمية العالية. وفي مناقشة هذه البحوث وتقويمها. ونرى أمثلة كثيرة على ذلك. وقد أصبح بعضها يروى على سبيل الفكاهة للتسلية، ولإدخال البهجة والسرور على القلوب.
نرى اليوم أثر العلاقات الشخصية في الإشراف على رسائل الماجستير، وأطروحات الدكتوراه، وكذلك أثر ذلك في اختصار مدة الإشراف ـ بغير حق ـ واستعجال موعد المناقشة، وتلطيف جو المناقشة وتحويلها إلى صف الباحث، وكذلك على منح الدرجات العلمية. ==

٥ . ٣ . ٣ المشكلات الأكاديمية المرتبطة بالبحث العلمي

الرسائل العلمية هي منهج ومحتوى. أما المحتوى فهو المعرفة التخصصية التي اكتسبها الطالب خلال المرحلة الجامعية الأولى. هذه المعرفة التراكمية هي التي تحدد التخصص العام للطالب. ومع أن المعرفة الحالية ليست لها حدود تفصلها عن المعارف الأخرى، إلا انه يمكن القول إن المرحلة الجامعية الأولى يكتسب من خلالها الطالب مهارة وتدريباً في إحدى

== قد يكون للمصالح الخاصة أثر ساحر. إذ تمكن بعض الباحثين ـ الدخلاء على المجال العلمي ـ من إغراء بعض المشتغلين بالتدريس في الجامعات، بشتى الأساليب والصور فيقع ضعيف الوازع منهم فريسة لهذا الإغراء، ويحدث بعد ذلك ما يحدث من تهاون في مبدأ الموضوعية في الإشراف، وفي المناقشة وفي منح الدرجة. ففي الإشراف يقبل من الطالب العمل البحثي، ولو لم يرق إلى المستوى الملائم للدرجة العلمية المراد منحها. وبأن يتدخل المشرف في العمل البحثي إلى حد المساعدة الإيجابية بل الكلية في إجراء البحث، وتعدي حدود الإشراف والتوجيه، وفي تحديد موعد المناقشة بالسعي لدى الجهات المسؤولة بالجامعة لتذليل العقبات، وتبسيط الإجراءات، من أجل تشكيل لجنة المناقشة، وتحديد موعد المناقشة. وفي المناقشة ذاتها حين يدافع المشرف عن تلميذه دفاعاً شديداً على أسس غير علمية وغير موضوعية. وحينما يستعمل أساليب الإيحاء للتأثير على أعضاء لجنة الحكم قبل المناقشة وبعدها، وفي تحديد التقدير الذي ينبغي منحه أثناء المداولة حين يتولى حماية تلميذه بإخلاص.

ويدهشنا اليوم أن نسمع عن بعض المشرفين ـ من كبار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية ـ الذين يقبلون العمل في ظروف غير ملائمة، كأن يعملون في جهات يرأسها تلاميذهم، الذين يشرفون على رسائلهم، مما يكون له أثره أحياناً على العلاقات العلمية، وحصول الدارس على بعض المزايا بغير حق، إلى الحد الذي يثير التساؤلات. عبد الفتاح خضر: أزمة البحث العلمي في العالم العربي، منشورات معهد الإدارة العامة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ٤٥ ـ ٤٧.

مجالات العلم المختلفة (فيزياء، كيمياء، طب، قانون، جغرافيا، تاريخ، شريعة، . . . إلخ).

أما المنهج فهو الطريقة التي تعالج بها الموضوعات التخصصية للوصول إلى نتائج. وقد طغى استعمال المنهج العلمي على كافة الدراسات العلمية والأدبية على حد سواء. وهناك خطوات محددة لابد من عملها والتي تعتمد على التفكير الاستقرائي والاستنتاجي، وتستخدم أساليب الملاحظة العلمية، وفرض الفروض واختبار صحتها، والتجربة لحل المشكلة والوصول إلى نتيجة معينة[1].

هناك مشكلات يعاني منها طلاب الدراسات العليا: تتعلق بالأمرين السابقين وهما: المادة العلمية (المحتوى) وطريقة البحث (المنهج).

أ ـ مشكلات المادة العلمية

تحتاج الرسائل العلمية إلى معرفة معمقة في الميادين التي تخص الرسالة، ولا يتأتى ذلك في الغالب إلا من خلال مطالعات المراجع المختلفة. ولذلك لابد من إلمام الطالب بإحدى اللغات الأخرى غير لغته الأم لمعرفة الجديد في الموضوع على المستوى العالمي، لكي يبدأ من حيث انتهى الآخرون، ولا يكرر نتائج سبق نشرها والكتابة فيها.

لهذا لابد من إجادة اللغة الأجنبية لطالب الدراسات العليا ليتسنى له

---

(١) المنهج العلمي يتمثل في مجموعة من الخطوات البحثية التي توصل إلى النتائج وهي: تحديد المشكلة، جمع البيانات، وضع الفرضيات، اختبار الفرضيات، الوصول إلى حلول، استخدام النتائج في مواقف جديدة (انظر ناصر عبدالله الصالح ومحمد محمود السرياني: الجغرافيا الكمية والإحصائية، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

الاطلاع والبحث ورصد كل جديد. ويصبح هذا الأمر شرطاً لازماً في الكليات النظرية التي تقتصر في تدريسها على اللغة العربية. إذ الملاحظ أن المراجع باللغة العربية في كثير من الميادين العلمية لا تحوي الجديد الذي طرأ على التخصص. وبدون هذه الخبرة اللغوية لا يمكن مواكبة التطورات الحديثة السريعة والتي تطرأ على العلوم.

والسياسة المتبعة حالياً في معظم الجامعات هي اختيار مساقين أو ثلاثة باللغة الأجنبية، واعتبار ذلك كافياً لهذا الغرض. وهذا الأمر مشكوك في نتائجه، لأن مساقات اللغة التي تعطى للطالب هي مساقات لتعليم اللغة الأدبية، وليست لتعليم لغة التخصص، التي تحتاج إلى معرفة شمولية بمصطلحات العلم التخصصي، التي تختلف كثيراً عن مساقات اللغة الأجنبية المطروحة في الدراسات العليا.

ب ـ المشكلات المرتبطة بالمنهج العلمي

إن المنهج العلمي يستلزم خطوات بحثية منظمة تقتضي معرفة أساسية في ميادين الإحصاء الوصفي والتطبيقي. فمناهج البحث الحالية تعتمد على الأسس الكمية في القياس والتحليل، ونستخدم فيها الأرقام للوصول إلى نتائج موضوعية دقيقة ومحددة.

إن الأساليب الكمية تتطلب الاستعانة بالإحصاء والرياضيات واستخدام النماذج Modles والنظم Systems التي نجح تطبيقها في كثير من العلوم كالفيزياء والكيمياء وغيرها من فروع العلوم البحتة. أما في العلوم النظرية فإن معظم الباحثين لم يستخدموا المنهج العلمي المرتبط بالأساليب الكمية إلا في العقود الأربعة الأخيرة.

لذا لا يزال الكثير من طلاب الدراسات العليا يجدون صعوبة بالغة في عمل التحليلات اللازمة لأطروحاتهم، وغالباً ما يلجأون إلى مكاتب خاصة لعمل هذه التحليلات، ويدونون نتائج هذه التحليلات بالحد الأدنى من الفهم للمنطوق الرياضي ودلالته لهذه الأرقام والتحليلات الإحصائية، مما يقلل الفائدة المرجوة من النتائج المستخلصة من هذه الأبحاث، وحجة هؤلاء أنهم من طلاب الدراسات الأدبية في المرحلة الثانوية، وليس لديهم الأساس الكافي لفهم أبعاد هذه التحليلات الإحصائية.

جـ ـ المشكلات المرتبطة بوسائل البحث الحديثة

اتصفت هذه الفترة بتفجر المعرفة وتيسير سبلها والحصول عليها، وخاصة بعد ظهور الإنترنت، وما يحويه من محركات البحث (Search Engines) التي تساعد في الحصول على المعلومات. فهي تقوم بتخزين معلومات مختلفة في جميع المجالات، ومن هذه المحركات (Yahoo, Alta Uista, Excite, Fast, Google, Lycos, Web Crawler) وغيرها. ويستفاد من محركات البحث هذه في الحصول على المعلومات تبعاً لموضوع معين. وليست الصعوبة الآن في الحصول على المعلومات، بل بكثرة المعلومات التي يمكن الحصول عليها، وكيفية الاستفادة منها، والوصول إلى النقاط التي يحتاج إليها الباحث. فعلى سبيل المثال قام الباحث بعمل بحث في محرك Yahoo حول مشكلات البحث العلمي، فكانت النتيجة هي حصوله على (٤٧٠٠) بحث بهذا الخصوص، مما اضطر الباحث إلى تحديد أكثر للموضوع فعمل البحث Computer Search على معوقات البحث العلمي فكانت النتيجة (١٧٠٠) بحث.

وهذا النوع من البحث من خلال الإنترنت يقتضي مهارات جديدة لا في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات فحسب، بل الحصول على المعلومات المفيدة المرتبطة بالبحث مباشرة، فالطالب قد يمضي أوقاتاً طويلة جداً، قبل أن يستعرض البحوث التي تقدم له على صفحات الإنترنت.

وبجانب هذه الإشكالية التي تحتاج إلى فهم دقيق لمحتويات البحث المراد عمله، حتى لا يصطدم الطالب بالكم الهائل من المعلومات، التي تنجم من وسائل البحث الحديثة، هناك إشكالية أخرى بحاجة إلى تقنين على المستوى العالمي والمعرفي، ألا وهي مشكلة توثيق هذه المعلومات في المراجع، ما هي الصيغ التي يجب أن تتبع في ذلك، وهل هذه المعلومات ستبقى إلى الأبد في محركات البحث، بحيث يمكن الرجوع إليها، لمعرفة صدق الباحث، وكيف يكون الحل فيما إذا حذفت هذه المواقع أو بدّلت محتوياتها، في عصر يسهل فيه تغيير كافة الحقائق والمعلومات الموجودة على الإنترنت.

٤.٥ مشكلة التمويل

هناك مستلزمات مادية لابد من توفرها للنهوض بعملية البحث العلمي وتطويره على مستوى الدراسات العليا، فطلاب الدراسات العليا بحاجة إلى توفير الأجهزة العلمية والمكتبات ومراكز التوثيق والمختبرات والمستلزمات التقنية المساعدة، وهذه تحتاج إلى تمويل واعتمادات مالية كافية.

فعلى سبيل المثال هناك اتفاق دولي حول قيم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير قيمته (١٪) من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار أن هذا

المستوى من الإنفاق، هو الذي يمكن أن يحقق أثراً ذا شأن في قطاعات المجتمع المختلفة. وما دون هذا المستوى يمكن اعتباره إنفاقاً غير منتج.

ذكرت دراسة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن متوسط حجم الإنفاق على البحث العلمي في البلاد العربية عام ١٩٩٢ يمثل (١١ , ٠٪) من الناتج المحلي لنفس السنة، وقد ارتفعت عام ١٩٩٦ إلى (٠ , ٢) وهذه النسبة تقل عن (٠ , ١٪ في ٦٠٪) من أقطار الوطن العربي، أما بقية أقطار الوطن العربي فتتراوح النسبة بين (٠ , ٢-٠ , ٤٪)[١].

وهذا الرقم متدن إذا ما قورن بنسبة الإنفاق في دول العالم الأخرى، فعلى سبيل المثال تجاوزت هذه النسبة (٢٪) لدول الاتحاد الأوربي و(٢ , ٩٪) للولايات المتحدة وألمانيا واليابان، وفيما يسمى بإسرائيل بلغت هذه النسبة (٣ , ١٪)[٢].

وتشير دراسة المنظمة العربية للعلوم والتربية أن الخطورة ليست متمثلة في تدني هذه النسبة لدى البلاد العربية، وإنما في تذبذبها خلال الأعوام، واتجاهها للانخفاض منذ منتصف الثمانينيات، خاصة وأن الإنفاق على البحث العلمي هو الأكثر عرضة للتعدي عليه في أوقات الأزمات المالية،

---

(١) تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي في سوريا (٠ , ١٪) بمعدل دولار واحد للفرد، وفي مصر بلغت النسبة (٠ , ٤٪) بمعدل (٤ , ٩) دولار للفرد الواحد وفي السعودية (٠ , ٢٥٪) بمعدل (١٩) دولاراً للفرد الواحد، وقد ورد في مشروع الخطة السعودية الشاملة للعلوم والتقنية والتي نشرت في جريدة الوطن في العدد (٥٧٢) لعام ١٤٢٣هـ أن المملكة تخطط إلى أن يحظى البحث العلمي عام ٢٠٥٠م (١٤٤١هـ)، بما يعادل (١ , ٦٪) من الإنفاق المحلي.

(٢) تبلغ نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا قرابة (١٠٠٠) دولار للفرد الواحد، وفي الدولة الصهيونية تصل النسبة إلى (٤٥٠) دولاراً للفرد الواحد.

الأمر الذي يظهر الأولوية المتأخرة للبحث العلمي في سلم تفضيلات الدول العربية، علاوة على عدم جدية كثير من البرامج البحثية[1].

فإذا ما عرفنا أن مؤسسات التعليم العالي تكتظ بالعاملين والإداريين الذين يشكلون عبئاً على ميزانيات البحث العلمي، أدركنا أن هناك تدنياً واضحاً في نسبة التمويل للبحث العلمي في الجامعات ومراكز التدريب والمؤسسات العلمية الأخرى[2].

٥ . ٥ بعض الحلول المقترحة للمشكلات المرتبطة بالرسائل الجامعية

يعد البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي مطلباً أساسياً للتميز في أي حقل من حقول الدراسة المتخصصة في مجالات العلوم المختلفة. والبحث العلمي ينحصر في إنتاج أعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى الرسائل العلمية التي يعدها طلاب الدراسات العليا. ولضمان حسن سير هذه الأعمال تقوم في الجامعات عمادات وكليات للبحث العلمي، وتضع الجامعات اللوائح الكفيلة بتنظيم البحث العلمي وتحفيزه وتيسير سبل

---

(١) خليل سعادات، البحث العلمي في الدول العربية، صحيفة الجزيرة العدد ١٠٦٤٥ تاريخ ٥ رمضان ١٤٢٢هـ.

(٢) بلغ إجمالي العاملين في البحث العلمي عام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م في المملكة العربية السعودية (٥٩١٤) منهم (٤٠٪) من الباحثين و (٦٠٪) من الفنيين والمساعدين. وتبلغ نسبة السعوديين قرابة (٥٤٪) من إجمالي الباحثين (انظر مشروع الخطة السعودية الشاملة للعلوم والتقنية من (٢٠٠١-٢٠٢٠) المنشورة في جريدة الوطن العدد (٥٧٢) السنة الثانية، الأربعاء ١١ صفر ١٤٢٣هـ/ ٢٤ أبريل ٢٠٠٢م).

تنفيذه[1]. ونرى في هذه اللوائح في العادة السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالبحث العلمي بدءاً بالتخطيط والإشراف والمتابعة والتنسيق، وانتهاءً بتنفيذ هذه البحوث والاستفادة القصوى من مجالاتها المختلفة، سعياً إلى تحقيق التميز والريادة لهذه المؤسسات.

ومع تقديرنا البالغ لعمادات البحث العلمي وكليات الدراسات العليا في مجالات دعم البحوث وضمان حسن سيرها، فإن على الأقسام الأكاديمية مهام خاصة لا تحقق إلا من خلالها بحيث تنسجم أهدافها مع أهداف ولوائح عمادات البحث العلمي وكلياته. وفي هذا الإطار يمكن عرض التصورات التالية كوسائل مشجعة للبحث العلمي، وحلول مقترحة لبعض الجوانب السلبية المرتبطة بإعداد الرسائل الجامعية والإشراف عليها ومتابعتها وتمويلها، والصعوبات التي تواجه الدارسين بهذا الصدد.

١ ـ الخطة البحثية البعيدة المدى للأقسام: جرت العادة أن يكون اختيار موضوعات الرسائل لطلبة الدراسات العليا يتم فردياً بناءً على رغبة الطالب وموافقة المشرف، وهذا الأمر له جانبان سلبيان.

ـ إيجاد نوع من العزلة البحثية.

---

(١) على سبيل المثال قامت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي في السعودية بإصدار اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات، وبدراسة هذه اللائحة نجد أنها مكونة من تسعة أبواب شملت جميع الجوانب التي تهتم بالبحث العلمي، وهذه الأبواب هي: أهمية البحث العلمي، أهداف البحث العلمي، التنظيم الإداري للبحث العلمي، أنواع البحوث ومصادر تمويلها ومكافآت القائمين عليها، حوافز البحث العلمي، النشر العلمي، أخلاقيات البحث العلمي، المجلات العلمية، أحكام عامة، هذه الأبواب حوت (٥٩) مادة تنظيمية، حددت من خلالها الآليات المناسبة لتفعيل جوانب كثيرة من جوانب البحث العلمي، ومن استعراض هذه المواد التنظيمية نجد أن المواد ١١ , ١٥ , ٢٠ , ٢٨ , ٣٤ , ٥٣ , ٥٤) كلها تنص على ضرورة البحث العلمي ودعمه وتحفيزه وتيسير سبل تنفيذه.

ـ أن نتائج مثل هذه الأبحاث لا تنتظم في سلك مشاريع عامة لها أهداف بعيدة المدى. ومن هنا تبقى نتائج هذه الأبحاث حبيسة الأدراج، والفوائد المتوخاة منها تكون قليلة أو معدومة.

ومن خلال التجربة في مجال الدراسات العليا، يمكن طرح تصور يقضي على هذه السلبية، ألا وهو وضع خطة بحثية متكاملة لكل قسم، يقوم على إعدادها القسم نفسه، وتنطلق من احتياجات المنطقة التي يوجد بها القسم، وتعالج مشكلات البيئة المحيطة، فعلى سبيل المثال لا الحصر نقدم بعض التصورات والرؤى لموضوعات رسائل الماجستير والدكتوراه في أقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية. فقد اقترح أن يختص كل قسم في إحدى جامعات المملكة بالقيام بأبحاث حول المنطقة التي هو فيها، بحيث يكون لقسم الجغرافيا في الرياض منطقة اهتمام خاصة به، وكذلك الحال في قسم الجغرافيا بجامعة الإمام وأم القرى والملك عبد العزيز والملك خالد وهكذا. وبذا يوجه الطلبة إلى مناطق الاهتمام هذه، وهذا ينتهي في واقع الحال إلى أن خيوط هذه الرسائل تجمع معاً لتخدم المنطقة الإقليمية. ومجموع الرسائل عن المنطقة الإقليمية ينتظم ليخدم المملكة ككل. وهكذا يكون لمجموع الأبحاث هدف كبير تصب فيه، وتعمل هذه الأبحاث على تطوير وحل مشكلات المناطق الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

وبالمثل فقد يضع قسم التاريخ أو الحضارة أو الشريعة هدفاً لتحقيق ونشر مجموعة من المخطوطات فيضع خطة لذلك، بعد أن يرى أهمية هذه المخطوطات، ومدى فائدتها والقيمة العلمية لمحتوياتها، وربما يقوم بتقسيم كل مخطوطة إلى عدد من الموضوعات يسند

إلى كل طالب منها موضوع خاص، بحيث تنتهي الرسائل إلى إظهار مجموعة من الكتب النادرة إلى الوجود، وبذا تتحقق الفائدة المرجوة للطالب والبحث العلمي على حد سواء.

وما قيل عن الجغرافيا والتاريخ والشريعة يمكن أن يقال عن الهندسة والكيمياء والفيزياء، وغيرها من مناحي العلوم المختلفة.

وقد لا يقتصر التخطيط على القسم الواحد بل يتعداه إلى مجموعة الأقسام المتشابهة في الجامعات، بحيث يضع قسمان من أقسام الكيمياء، أو الفيزياء مثلاً خطة مشتركة لبحوث تجمع خيوطها لتطوير جوانب علمية أكاديمية، أو تسهم في إنتاج بحوث تطبيقية تعالج مشكلات المجتمع بكل أبعاده، ولعل هذه الوسيلة تنفض الغبار عن الرسائل العلمية المحفوظة في الأدراج وعلى الأرفف لتخرجها إلى النور وتعمل على تقوية الروابط بين مؤسسات البحث العلمي المختلفة، وتساعد على حفز القطاع الخاص ومؤسسات الدولة المختلفة والشركات على الإقبال على مؤسسات البحث العلمي في الجامعات، والتعامل معها، لكونها قادرة على عمل الأبحاث التطبيقية من جهة، وعلى الاستجابة للاحتياجات المستجدة في مجالات الحياة المختلفة.

٢ ـ إيجاد المشرف الأكاديمي المتميز: إن عملية اختيار المشرف الأكاديمي لطلبة الدراسات العليا أمر جوهري وحساس، وهناك غياب واضح للمعايير التي يجب مراعاتها في اختيار المشرف الأكاديمي فيما يخص قدراته البحثية. فقد يكون المدرس ناجحاً في تزويد طلابه بأساسيات المعرفة المتخصصة فقط، دون أن تكون لديه المهارات اللازمة لارتياد مجالات بحثية جديدة، وينعكس ذلك سلباً في

طلبته، وعلى القيمة العلمية لرسائل هؤلاء الطلبة، من حيث الأصالة والابتكار، وإثراء المعرفة المتخصصة، وتنمية الأجيال الجديدة من الباحثين المتميزين، وهذه أمور بطبيعة الحال قد تكون كفيلة (على المدى البعيد) بتدهور نوعي في مستوى التعليم الأكاديمي بشكل عام، والبحث العلمي بشكل خاص.

لذا لابد وقبل التنسيب بتولي أحد أعضاء هيئة التدريس مهمة الإشراف الأكاديمي من أن يخضع النشاط البحثي للأستاذ الجامعي للتقويم، وان يكون التقويم مبنياً على معايير دقيقة منها:

أ- نسبة النشاط البحثي الذي مارسه العضو إلى مجموع الأنشطة الأخرى.

ب- أولوية النشاط البحثي نسبة إلى بقية النشاطات الأخرى.

جـ- وجود مؤشر معياري لقياس أهمية النشاط البحثي ودرجة اكتماله وتواصله مع البحوث الأخرى السابقة للباحث[1].

وقد اقترح بعض الباحثين أن يكون هناك جماعات بحثية متخصصة تعمل لتحقيق نتائج بحثية محددة[2]، وقد يكون في تكوين الجماعات البحثية في كل قسم تلك الجماعات التي ترتبط أساساً بالتخصص الدقيق والمشاريع البحثية المشتركة، وتسعى إلى تحقيق أهداف بحثية محددة في مجال تطوير قدرات بعض أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال، حيث تضم المجموعة البحثية قدرات

---

(١) سعيد بن عبود الغامدي: الأستاذ الجامعي والبحوث العلمية، ورقة عمل مقدمة لندوة تقييم التعليم الأساسي والتقني، الظهران، شعبان، ١٤٢٠هـ، والبحث منشور في مجلة التدريب والتقييم عدد (١٤) تاريخ ٢١ صفر ١٤٢١هـ.

(٢) سعيد بن عبود الغامدي، مرجع سابق.

متنوعة تتكامل معاً لتسهم في تطوير مناحي البحث العلمي المختلفة، ومن ضمنها الأبحاث المشتركة لأعضاء هيئة التدريس، التي ترفع من مقدرة وكفاءة الأستاذ الجامعي، وتساعده على أداء دوره في الإشراف الأكاديمي على الرسائل العلمية.

٣ ـ بعض الحلول للمشكلات الأكاديمية لطلبة الدراسات العليا: سبق وأن أشرنا إلى أن طلاب الدراسات العليا يعانون على وجه الإجمال من مناحي ضعف تكمن في:

ـ اللغة الأجنبية.

ـ وسائل التحليل الكمي.

ـ عدم الإلمام بالوسائل الحديثة للبحث.

ففي مجال اللغة الأجنبية ينشأ الضعف (خاصة في الكليات التي تعتمد اللغة الأم أساساً في التدريس) من عدم الإلمام الكافي باللغات الأجنبية. ويكتفي في العادة على مستوى البكالوريوس بتقديم بعض المقررات في اللغة الأجنبية. ومعظم هذه المقررات يؤكد الطبيعة الأدبية للغة الأجنبية، وما يحتاج إليه الطالب في العادة هو التبحر والمعرفة باللغة العلمية لتخصصه ـ فطالب الجغرافيا يحتاج إلى معرفة المصطلحات الجغرافية، وطالب الكيمياء تهمه مفردات الكيمياء، ومثل ذلك في الأدب والتاريخ وعلم الاجتماع والأحياء .... الخ.

إن هذه السلبية يمكن تجاوزها من خلال تدريس مساق خاص في اللغة الأجنبية في كل عام لطلبة البكالوريوس في كل تخصص، بحيث يركز فيه على الجوانب المختلفة للتخصص، بحيث يثرى

معرفة الطالب باللغة العلمية لتخصصه، وبجانب ذلك يطلب إلى مدرسي المواد المختلفة ضرورة التأكيد على حفظ المصطلحات العلمية الخاصة بالموضوع حيثما وردت، أثناء الدراسة، وبهذا تتكون لدى الطالب حصيلة لغوية ترتبط بمفردات التخصص ومصطلحاته، وتساعد طالب الدراسات العليا في تصفح المراجع الأجنبية، التي أصبحت ضرورة لازمة لمتابعة التطورات الحديثة في المواضيع العلمية.

أما في مناهج البحث فنرى أن المساق الذي يعطى لطلبة الدراسات العليا في الإحصاء والمناهج الكمية غير كاف على الإطلاق، بل لابد من وضع ثلاثة مساقات مختلفة تشمل كافة الطرق الإحصائية المتبعة في البحث. فمن خلال التجربة نجد أن الطالب يحتاج إلى معرفة الأساسيات الأولى في الإحصاء والمناهج الكمية، وكيفية استقراء النتائج الإحصائية ودلالتها، وهذا ما يشكو منه معظم طلاب الدراسات العليا في التخصصات النظرية والأدبية، لا سيما وأن معظم هؤلاء الطلبة من خريجي الأقسام الأدبية، وتنقصهم الخبرة في مجالات الرياضيات والإحصاء والمناهج الكمية.

أما المجال الثالث والأخير فهو إعطاء الطلبة بعض المقررات الخاصة باستعمال الحاسوب وكيفية الاستفادة من برامج الإنترنت ومحركات البحث في تذليل الكثير من الصعوبات الخاصة بالبحث العلمي، وسهولة الحصول على المراجع، والوصول إلى مراكز البحوث العالمية، والاستفادة من شبكات الربط العالمية التي تمكن الطلبة من رصد علمي مستمر لمختلف التوجهات العالمية في مجالات البحث العلمي ومتابعتها والسعي لمواكبتها والاستفادة منها.

ومن هذا المنطلق يجب دعم وتطوير قواعد المعلومات الوطنية والعالمية، وضمان سهولة الوصول إليها، والاستمرار في تحديثها، إضافة إلى وضع برامج وطنية تعمل على تشجيع ونشر وتبادل المعلومات، وتسهيل استخدامها من خلال ربط المؤسسات العلمية ومراكز البحوث بشبكة معلومات وطنية عالية السرعة، لتبادل الخبرات في الداخل والخارج لإثراء البحث العلمي والتطوير التقني.

ولابد من تدريب طلبة الدراسات العليا على البرامج الموصلة لذلك، وتوسيع مداركهم في منافذ الإنترنت والدراسات المحلية والدولية اللازمة لجميع أنشطة البحث العلمي المتخصصة.

ويمكن أن يذكر في هذا الصدد إيجاد الآليات المناسبة للاستفادة القصوى من الاتفاقيات الثنائية مع الدول والمؤسسات المتقدمة علمياً وتقنياً، وكذلك الاستفادة من برامج المنظمات الدولية والإقليمية، وتشجيع وحفز التعاون العلمي بين العلماء والباحثين داخل الدولة ونظرائهم في الخارج. وكذلك تشجيع التوأمة بين الجامعات ومراكز البحوث ومثيلاتها في الداخل والخارج، بهدف الاستمرار بمواكبة الاتجاهات العلمية المستجدة في مجالات البحث العلمي.

٤ ـ زيادة وتطوير المصادر المالية المرتبطة بالبحث العلمي: يقتضي تأمين كافة المستلزمات والأجهزة والمختبرات الخاصة بالبحث العلمي ميزانيات كبيرة تهدف إلى زيادة الإنفاق على البحث العلمي من جهة وتوفير الاهتمام بالأحوال المادية للباحثين من جهة أخرى. وفي ضوء ذلك لابد من إيجاد استراتيجيات خاصة بالمصادر المالية لعل من أهمها:

- العمل على تعزيز وتطوير وتنويع مصادر الدعم المالي المخصصة لأنشطة البحث العلمي من مختلف المصادر الحكومية والخاصة والمنظمات الدولية والأفراد .
- التأكيد على ضرورة تخصيص نسبة محددة من ميزانيات المؤسسات الخاصة والحكومية لإجراء البحث والتطوير والتدريب .
- تعزيز الاستفادة من برامج التعاون والمنح الدولية في دعم أنشطة البحث العلمي .
- العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من عقود المشاريع التنموية في دعم أنشطة البحث العلمي .
- وضع النظم المالية والإدارية التي تعمل على حفز النشاط العلمي وتراعي خصوصيات طبيعة العمل البحثي .

٥ . ٦ الخلاصة

من العرض التحليلي السابق لمشكلات البحوث على مستوى الماجستير والدكتوراه يمكن التغلب على الكثير منها من خلال تعديل أولويات الجامعة التي غالباً ما تكون مرتبة على النحو التالي :

١ ـ نقل المعرفة إلى الأجيال التالية بواسطة التعليم العالي .

٢ ـ استثمار المعرفة بواسطة البحث والتطوير .

٣ ـ إنتاج المعرفة بواسطة البحث العلمي .

هذه الأولويات في ضوء زيادة المعارف وسهولة الحصول عليها وخاصة في مجال نقل المعارف والعلوم إلى الطلبة ، قد قللت كثيراً من أهمية الهدف الأول من أهداف الجامعات . وقد حل محله في الأهمية الهدف الثالث ،

وهو إنتاج المعرفة بواسطة البحث العلمي، الذي قفز إلى المقدمة في ضوء تفجر المعرفة الحديثة. وهذا يبرز أهمية البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا بحيث تصبح من الأولويات الأساسية في رسالة الجامعة. وهذا يقتضي وجود سياسة عامة وإستراتيجية واضحة واتجاهات محددة للبحث العلمي من خلال:

أ- وجود خطة بحثية بعيدة المدى.

ب- وجود باحثين ومشرفين أكاديميين متميزين.

جـ- تذليل الصعوبات التي تواجه الطلبة الدارسين في مختلف المجالات.

د- تقديم الدعم اللازم وتطوير الموارد المالية لتشجيع البحث والباحثين.

هـ- وجود آليات متابعة وتقويم دقيقة توصل إلى التميز والريادة في مجالات البحوث العلمية.

المراجـــع

أبو شيخة، نادر أحمد: إدارة البحث العلمي في الوطن العربي ـ قضايا وتساؤلات، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، ١٩٨٦م.

بيار فانيير، جان: كيف تنجح في كتابة بحثك، ترجمة هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

الجميعي، فؤاد: الأسس النظرية والتطبيقية لتخطيط نشاط البحث العلمي، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، إدارة البحوث والدراسات، ١٩٨٦.

خان، ظفر الإسلام: دليل الباحث إلى إعداد الرسائل الجامعية والبحوث العلمية، منشورات دار البشير، عمان، الأردن، ١٩٩٦.

خضر، عبد الفتاح: أزمة البحث العلمي في العالم العربي، منشورات معهد الإدارة العامة، الأردن، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

درقاوي، أسعد عربي وآخرون: الاتجاهات الرئيسة للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مطبعة جامعة دمشق، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، (٣) أجزاء.

ديكنسون، جون: العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو، سلسلة عالم المعرفة، منشورات المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧م.

رشوان، حسين عبد الحميد أحمد : أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
رمضان، محيي الدين عبد الرحمن : الرسائل العلمية ـ ماجستير ودكتوراه، أصولاً ومناقشة، دار البشير، عمان، الأردن، ١٩٩٦ .
الساكت، بسام (محرر) : دور أجهزة البحث العلمي العربية في عملية التميز القومية، وقائع الندوة المنعقدة في عمان خلال الفترة (٥-٧/ ٢/ ١٩٧٩) منشورات اتحاد مجالس البحث العلمي العربية، الأمانة العامة، بغداد ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
السامرائي، فاروق : المنهج الحديث للبحث في العلوم الإنسانية، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
السليطي، حمد علي : ملامح من تجربة البحرين للدراسات والبحوث في مجال البحث والتطوير في إطار التجربة العالمية، منشورات مركز البحرين للدراسات والبحوث، ١٩٩٠م.
السماك، محمد أزهر : قواعد البحث العلمي مع تطبيقات في البحوث الجغرافية، دار الأمل للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ١٩٩٨م.
صيني، سعيد إسماعيل : قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
عبد الجواد، أحمد : إشكالية البحث العلمي والتكنولوجيا في الوطن العربي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.
علي، عمر محمد : رؤية مستقبلية لدور التعليم والبحث العلمي ـ من أجل تحقيق التنمية المستقلة في الوطن العربي، منشورات دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٨م.

الكراوي، إدريس: العروض والبحوث الجامعية-توجهات منهجية ونماذج تطبيقية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤.

كورغانوف فلاديمير: مناهج البحث العلمي، ترجمة علي مقلد، دار الحداثة، بيروت (د. ت).

محمد قاسم، محمد: المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.

مكتب التربية العربي لدول الخليج: وثائق الاجتماع الثاني لمسؤولي البحث العلمي في أقطار الخليج العربي، منشورات مكتب التربية العربي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

مراكز البحوث
ودورها في التصدي لمهددات الأمن

العميد د. علي بن فايز الجحني

٦ . مراكز البحوث
ودورها في للتصدي لمهددات الأمن

تمهيـد

تقود مراكز الدراسات والبحوث العلمية المواكب للمستجدات والتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية، وذلك من خلال تطوير نظم المعلومات، وابتكار أساليب التنبؤ واستباق الأحداث، وتوفير قنوات التعاون، وتبادل المعرفة والتنسيق مع المراكز البحثية المماثلة.

وفي هذه الورقة سنناقش النقاط التالية:

١ـ أهمية البحث العلمي ومقوماته.

٢ـ الأمن الفكري.

٣ـ مركز الدراسات والبحوث في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٦ . ١ أهمية البحث العلمي

إن الناظر إلى خارطة البحث العلمي على المستوى الدولي يجد أن الانفاق على البحوث العلمية في الوطن العربي دون المستوى المطلوب في الوقت الذي تزايد حجم الانفاق في الدول المتقدمة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، بلغ حجم الانفاق على البحث العلمي اربعة وعشرين الف مليون دولار مع بداية السبعينيات، ثم قفز هذا الرقم في بداية الثمانينيات ليصل إلى حوالي ٣٥ بليوناً من الدولارات ويتزايد عاماً بعد عام.

يقول هتشنس Hutchins في كتابه (المجتمع المتعلم)، إن الانفاق على البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية قد تضاعف أكثر من مائتي مرة خلال ربع قرن فقط، وأن هذا الانفاق قد وضع في موضعه.

وفي تقديرات أخرى فإن ٩٥٪ من علماء العالم ينحصرون في أوروبا وأمريكا واليابان، و٥٪ فقط في الدول الإسلامية، ونصيب البلاد النامية من البحث العلمي كلها لا يتجاوز ٥٪، بينما ٩٥٪ من الأبحاث العلمية تقوم بها الدول المتقدمة. وهذه الاحصائيات لا تتناسب وقدرات العالم العربي والإسلامي حيث يملك أكثر من ٥٠٪ من بترول العالم و٤٠٪ من المواد الأولية، و٤٠٪ من سكان العالم، و٢٠٪ من مساحة قارات العالم الخمس (خضر، ١٤١٢هـ، ص٨٢؛ بوحوش، ص٣٢).

إن عجلة البحث العلمي لا تتوقف وفي تطور مستمر وما تقدمه البحوث العلمية المتعمقة من خدمات واسهامات جليلة على كل صعيد، محل اعتبار في هذا العصر، عصر البحث والتفوق العلمي، أو عصر انفجار المعلومات والقرية الكونية الصغيرة، إذ اشارت الاحصائيات إلى انه يصدر في العالم ما يزيد على (٦٠٠,٠٠٠) كتاب في كل عام و(١٥٠,٠٠٠) دورية. وهذا الفيض من المطبوعات جعل مراكز البحوث والمكتبات أمام ضرورة اقتضتها ظروف الأحداث المتسارعة، واملاها تدفق المعلومات الكثيف، وبشكل لابد معه من أن تلجأ تلك المؤسسات إلى التركيز على جملة من الأهداف، وبحسب ما يتوافق مع تخصصها، واغراضها العلمية (الجحني، ١٤١٨هـ، ص١١٠).

من هنا يتوقف المهتمون عند قضية البحث العلمي، ومدى ما وصل إليه حالياً في العالم العربي، وما يمكن أن يبلغه في مراحل قادمة، وفي نظرة أخرى سريعة إلى لغة الأرقام، نجد وفي مقارنة بسيطة بين الدول العربية، وإسرائيل مثلاً، في ميدان البحث العلمي، أن هناك ٣٦٣ باحثا في العالم

العربي تقريباً لكل مليون نسمة، فيما بلغ عدد الباحثين في إسرائيل ٢٥ الفاً بمعدل ٥ آلاف باحث لكل مليون نسمة. وتلك أعلى نسبة في العالم بعد اليابان حيث وصل هذا المعدل إلى (٥١٠٠) باحث، وفي أمريكا اللاتينية ارتفع المعدل من (٢٤٢) باحثاً سنة ١٩٨٠م إلى ٣٦٤ باحثاً سنة ١٩٩٠م، وهذا يشير إلى التقدم العلمي الذي تخطوه تلك الدول، وتنفق إسرائيل سنوياً أكثر من (٥٨١) مليون دولار على البحث والتطوير، وتوفر للباحث الاسرائيلي أعلى ميزانية فردية تصل إلى أكثر من ٦٣ ألف دولار سنوياً، وهذا جزء من استراتيجية نحو زيادة الانفاق على البحوث، وفي الوقت نفسه إنشاء المعاهد والمراكز البحثية المتخصصة بشكل يغطي مجالات البحث العلمي والتطوير (الجحني، ١٤١٨هـ، ص١١٠؛ جريدة الرياض، ع٩٧٠٨، ع ٩٥٩٨).

٦ . ٢ مسيرة التعاون العلمي بين مراكز البحوث

إن البعض لا يرى أصلاً أهمية أو قيمة للبحوث ونتائجها فضلاً عن التنسيق والتعاون. كما أن الهيئات الأمنية والمؤسسات العقابية في بعض المجتمعات لا تشجع التعاون مع الباحثين نظراً لوجود ما لا يريدون أن يبحث فيه أو يطلع عليه من قبل خارج المؤسسة.

ويعزى بتنر (Bittner) عزوف المؤسسات الأمنية وغيرها عن الأبحاث العلمية إلى الاسباب التالية:

١ ـ نزعة الشك المتأصلة بحيث يرفضون أي تطوير أو تحديث أو اصلاح.

٢ ـ الاعتقاد لدى البعض بأنهم يعملون في مهنة كل ما عليهم فيها هو طاعة ما يصدر إليهم دون تطوير أو تحديث مما أبعد المؤهلين عن دراسة تلك المؤسسات وعطل مشاريع ابحاثهم.

إن عقدة الخوف لدى البعض من كل شيء جديد تحتاج إلى دراسة. فالإنسان عادة ما يتحفظ على كل شيء جديد أو مستحدث خاصة إذا تعود على طريقة معينة في العمل، بناء على خبرة سنين، فالبعض إذا ما واجهوا أساليب وتصورات جديدة من شأنها التأثير عليهم أو على طريقة سير عملهم. شعروا بعدم الارتياح، وقاموا بعرقلتها، وتنشأ نتيجة لذلك الصعوبات وتكثر المشاكل والاعتراضات، وتبرز النواحي السلبية، مما يهدد مسيرة البحث العلمي بل واصابته بالشلل. (الجحني، جريدة المدينة، ع١٢٥٥٤).

ولهذا فإن البحث العلمي يتعرض لأزمة على مستوى الدول النامية ترجع أساساً إلى معوقات عديدة منها:

١ - عدم الاقتناع بأهمية وضرورة البحوث العلمية.

٢ - الإخلال بأصول البحث العلمي وعلى درجات متفاوتة.

٣ - الافتقار إلى الاصالة والابداع في العديد من البحوث والدراسات العربية.

٤ - الاعتداءات المتباينة على حقوق المؤلفين.

٥ - صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).

وبلغة أكثر وضوحاً فإن من أهم الاشكاليات ما يلي:

أ - التقليد.

ب - التلفيق.

جـ - التوفيق.

د - الجمود.

هـ- ضعف التكوين الثقافي والعلمي .

و- ضعف الوازع الاخلاقي .

ز- ضعف التوعية باهمية البحوث العلمية .

حـ- قلة الموارد والامكانيات والحوافز المادية والمعنوية (الجحني، ١٩٩٩، ص٣٩).

وهناك أمور أخرى لابد من النظر فيها بتدبر، وبرغبة أكيدة في إيجاد الحلول لها بوعي وجرأة ومنها: الإنفاق المالي على البحوث، والقواعد المعلوماتية، والتفرغ العلمي وإيجاد رأي عام يحبذ البحوث كوسيلة ناجحة إلى التقدم والتطور ومواجهة المشكلات . وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى المعوق الاكاديمي ومسألة ابتعاد أعضاء هيئة التدريس عن البحث، وقلة المساعدين وضعف المكتبات، وقلة الاحتكاك بمراكز البحوث وعدم الربط بين مشاكل المجتمعات الأمنية وخطط التنمية والبحث العلمي . اضافة إلى عدم النظر إلى الأمن وعلومه كعلم، وإغفال استثمار نتائج البحوث العلمية في المجال الأمني بالشكل المطلوب، والتقليل من اهمية النظم الاحصائية بالاضافة إلى الفجوة بين الممارسين للعمل الأمني والباحثين .

وجملة القول: أن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: ما الذي يحدث إذا لم تنهض الجهات المعنية بالبحث العلمي؟ وماذا يحدث إذا لم يتم التنسيق بين تلك المراكز؟ والجواب بكل بساطة هو التخلف وضياع الجهود واهدار الطاقات واستهداف الاعداء لأمن الأمة عقدياً وفكرياً واجتماعياً واقتصادياً . . . الخ .

وتأسيساً على ما تقدم فإن مراكز البحوث عليها أن تقوم بالإضافة إلى إيجاد الحلول للظواهر والمعضلات في أي مجتمع، واستشراف المستقبل

بتحويل النظريات والافكار إلى ممارسة تنبض بالحركة والتفاعل مع البيئة بكل ما تحتوي عليه من مكونات وتحديات ومعوقات. والسؤال الآخر الأكثر الحاحاً المطروح هو : كيف يمكن التغلب على العوائق التي تحد من التنسيق بين مراكز البحوث في العالم العربي ومن الاستفادة من مخرجات البحوث عامة والبحوث الأمنية بشكل خاص؟ .

والجواب على هذا السؤال المهم هو في ايجاد حلول لكل ما ذكر سابقاً مع التركيز على اهمية ايجاد حلول جذرية لما اجمع عليه الكثير من المتخصصين على انها عوائق فعلية تواجه البحوث في العالم العربي في هذه الفترة ومنها :

٦ . ٢ . ١ العوائق الإدارية

- الافتقار إلى وجود خطط تسهم في تحديد أولويات البحث الأمني .
- الخطوات الإدارية الطويلة تؤخر وصول مخرجات البحث الأمني للمسؤولين في العالم العربي .
- عدم التمتع بالاستقلال البحثي مما يؤثر على اختيار المشكلات الأمنية .
- الخطوات الإدارية المعقدة تحول بين مخرجات البحث الأمني والمسؤولين .
- إدارات البحوث تملي نوعية معينة للبحوث الأمنية مما يؤثر على نوعية مخرجات البحث الأمني .
- تقاعس الإدارات البحثية في التأهيل والتدريب المستمر للباحثين العاملين فيها اثناء العمل .
- ضعف التنسيق بين إدارات مراكز البحوث مما يؤدي إلى الازدواجية والتكرار في مخرجات البحوث .

- ضعف الاتصال بين إدارات مراكز البحوث ومتخذي القرار .
- عدم تفعيل مخرجات البحوث الأمنية .
- عدم وجود تغذية راجعة لمخرجات البحث الأمني
- عدم رغبة بعض متخذي القرار تغيير بعض الاجراءات التي تعيق البحث الأمني .

٦ . ٢ . ٢ العوائق المالية

- اعتماد تمويل البحوث الأمنية على المصادر الحكومية فقط .
- قلة الموارد المالية المخصصة للبحث الأمني .
- التعقيد في إجراءات الصرف المالية للبحث الأمني .
- انعدام مساهمة مصادر التمويل الأهلية في البحوث الأمنية .

٦ . ٢ . ٣ العوائق العلمية

- انخفاض مستوى المهارات البحثية لدى الباحثين .
- قلة اعداد الباحثين المدربين والمؤهلين .
- قلة مشاركة الباحثين في اللقاءات والندوات والمؤتمرات .
- ضعف الدافعية الذاتية لدى الباحثين للقيام بالبحوث الأمنية .
- اختيار الباحثين لموضوعات البحوث الأمنية حسب اهتماماتهم .
- اختيار الباحثين لموضوعات البحوث الأمنية لنيل الدرجة العلمية .
- انصراف المؤهلين في البحث الأمني إلى مجالات أخرى أكثر ربحاً .
- ضعف الأمانة العلمية لدى بعض الباحثين مما يضعف مخرجات البحوث الأمنية .
- قصور قدرة الباحث على استخدام تقنية المعلومات الحديثة في المكتبات لحاجز اللغة الاجنبية .

- قصور قدرة الباحثين على استخدام تقنية المعلومات لضعف المهارات الفنية .
- سوء تنظيم بعض المكتبات مما يعيق توفير بعض المراجع المهمة للباحثين .
- تأخر توفر المراجع العلمية من قبل المكتبات للباحثين فيؤثر على مناقشة نتائج البحث والاقتراحات .
- قصور تقنية المعلومات في خدمة الباحثين والباحثات في بعض المكتبات .
- عدم ربط العديد من المكتبات بشبكة الانترنت مما يعيق المعرفة بالعديد من البحوث الاجنبية والدراسات المنشورة .
- عدم كتابة مخرجات البحث الأمنية بطريقة واضحة .
- عدم كتابة مخرجات البحوث الأمنية بشكل برامج قابلة للتنفيذ .
- اختلاف نتائج البحوث الأمنية في الموضوع نفسه بين مختلف الباحثين ومراكز البحوث تحد من الاستفادة من النتائج .
- وجود بعض القيود التي تحد من الاستفادة من مخرجات البحث الأمني .

٦ . ٣ الأمن الفكري

إن التحديات التي تواجه الأمن الفكري كثيرة ومتنوعة ، منها الداخلية ، ومنها الخارجية ، ومنها المشترك بين العوامل الداخلية ، والخارجية ، وما الغزو الفكري ، والحروب العقائدية والعسكرية والنفسية والإعلامية وطفرة المعلومات ونشوء الجماعات المتطرفة والإرهاب ، والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنوازل الأخرى إلا تحديات حقيقية للأمن الفكري في المجتمعات العربية والإسلامية .

والأمن الفكري بدلالته الاصطلاحية هو : «النشاط والتدابير المشتركة بين الدولة والمجتمع لتجنيب الأفراد والجماعات شوائب عقدية أو فكرية أو

نفسية تكون سبباً في انحراف السلوك والأفكار والأخلاق عن جادة الصواب أو سبباً للايقاع في المهالك» (نصير، ١٤١٣هـ، ص١٢). وقيل: «حماية فكر المجتمع وعقائده من أن ينالها عدوان أو ينزل بها أذى . . . لأن ذلك من شأنه إذا حدث أن يقضي على ما لدى الناس من شعور بالهدوء والطمأنينة والاستقرار ويهدد حياة المجتمع» (المجذوب، ١٤٠٨هـ، ص٥٤).

وذهب بعض الباحثين إلى القول بأن الأمن الفكري يعني: «تأمين خلو أفكار وعقول أفراد المجتمع من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ، مما قد يشكل خطراً على نظام الدولة وأمنها، وبما يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الحياة الاجتماعية، وذلك من خلال برامج وخطط الدولة التي تقوم على الارتقاء بالوعي العام لأبناء المجتمع» (الحيدر، ١٤٢٢هـ، ص٢٣).

وفُسر الأمن الفكري على أنه: «انضباط عملية التفكير لدى الأفراد والباحثين في إطار الثوابت الأساسية في الإسلام وبما يخدم هذا التفكير ويبنيه ولا يهدمه» وقيل: «إنه سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف والخروج عن الوسطية، والاعتدال، في فهمه للأمور الدينية والسياسية، وتصوره للكون بما يؤول به إلى الغلو والتنطع، أو إلى الإلحاد والعلمنة الشاملة» (الوادعي، ١٤١٨هـ، ص٥٠). وكلمة فكر قد وردت في القرآن الكريم مرات عديدة وفي مواقع مختلفة وبصور متعددة ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾﴾ (سورة المدثر) ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ (سورة البقرة) ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلاَّ نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٤٦﴾﴾ (سورة سبأ).

والأمن الفكري هو: التزام، واعتدال، ووسطية، وشعور بالانتماء، إلى ثقافة الأمة وقيمها، فضلاً عن أنه يعني فيما يعني إليه، حماية عقل الإنسان وفكره، ورأيه في إطار الثوابت الأساسية، والمقاصد المعتبرة، والحقوق المشروعة المنبثقة من الإسلام عقيدة وشريعة (الجحني، ١٤٢٠هـ، ص٢٥١).

والواقع أننا لا ينبغي أن نجرّب كل شيء لكي نقف بأنفسنا على خطره، بل تكفي القراءة والاطلاع والإفادة من خبرات الغير، والرجوع إلى التاريخ القريب والبعيد، وهنا تبدو أهمية توعية المجتمعات العربية وتثقيفها، والتفكير الجدي في تصحيح المفاهيم الخاطئة، وتحسين تربية النشء وإدراك المخاطر والمفاسد للانحراف الفكري الذي يحدث انفصاماً وخللاً في أمنها الفكري، حيث أن الأمن الفكري أو الانحراف الفكري والسلوكي يكون سبباً لانتشار الفتن، وفقدان الأمن، وظهور الفرق وحصول القلاقل والاعتداء على الناس في عقولهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم ومكتسباتهم فضلاً عن تشويه صورة الإسلام وتنفير الناس منه، وإلصاق الأعمال الإرهابية به وهو منها بريء، كما يؤثر في استهداف الدين الإسلامي من أعدائه وإعطائهم فرصة لمحاربته والنيل من أبنائه.

وعلى هذا كان من عوامل بناء الأمن الفكري على مستوى الفرد والجماعة هو تعميق الوازع الديني، والاهتمام بالقدوة الصالحة، والتوجيه بالحكمة والموعظة الحسنة، والحوار الهادف البناء، واستغلال أوقات فراغ الشباب بما يعود عليهم بالنفع إلى غير ذلك من الأساليب النافعة. (الجحني، ١٤٢٠هـ، ص٢٥٤).

ورغم تعدد الأساليب التي يمكن أن تقوم بها مراكز البحوث في حماية فكر الأمة، إلا أنه لابد من التأكيد على أهمية المسؤوليات التربوية والوقائية والعلاجية.

٦ . ٤ مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

يرتبط مركز الدراسات والبحوث في الجامعة برئيس الجامعة وله عميد ووكيل ورؤساء أقسام وأمانة إلى جانب لجنة علمية. وقد قام مركز الدراسات والبحوث بتنفيذ وإجراء الدراسات والبحوث التي أملتها السياسات والاستراتيجيات الأمنية العربية، وكذلك ما جاء في التوصيات الصادرة عن الاجتماعات الخاصة بالأجهزة الأمنية العربية.

٦ . ٤ . ١ نشأة المركز

عقد في عام ١٩٧٢م المؤتمر الأول لقادة الشرطة والأمن العرب بمدينة العين بالإمارات العربية المتحدة، وكان هذا المؤتمر خطوة مهمة حيث تم إقرار إنشاء معهد عربي لبحوث ودراسات الشرطة الذي أصبح فيما بعد المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ثم أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ثم جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

ويهدف مركز الدراسات والبحوث في الجامعة إلى تحقيق ما يلي :

١ ـ الإسهام في رفع مستوى المعرفة الأمنية وإثرائها ونشرها بما يخدم القطاع الأمني في الدول العربية.

٢ ـ رصد الظواهر والمشكلات الأمنية العربية التي تؤثر في الأمن

الاجتماعي وتشكل قاسماً مشتركاً للدراسة وتقديم الحلول العلمية المناسبة، مما يساعد الأجهزة الأمنية في رسم السياسة الجنائية والاجتماعية على أساس علمي في مجال التجريم والعقاب والوقاية والمنع من الجريمة.

٣ـ الإسهام في تطوير أساليب البحث العلمي بما يناسب القطاع الأمني ويعين الباحثين في المجالات الأمنية على الإفادة منها واستخدامها.

٤ ـ إعداد الباحثين من قطاع الأمن والعدالة الجنائية في الدول العربية إعداداً يمكنهم من إثراء البحث العلمي الأمني.

٥ ـ تشجيع اللقاءات والحوارات العلمية بين الخبراء العرب المعنيين بالعلوم والمشكلات الأمنية في الدول العربية لمناقشة وتدارس القضايا والمشكلات الحالية والمستقبلية.

٦ـ إعداد قواعد معلومات مركزية للباحثين والخبراء والمختصين العرب في المجالات الأمنية» (دليل مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٢هـ، ص٤).

ويستخدم مركز الدراسات والبحوث لتحقيق أهدافه الآليات التالية:

١ ـ استخدام معايير البحث العلمي الأمني في تنفيذ الدراسات والأبحاث العلمية.

٢ ـ استخدام دليل استرشادي يحدد الخطوات المنهجية لإنجاز البحث العلمي وتقييمه.

٣ـ معالجة معوقات البحث العلمي الأمني وأساليب التعامل مع الأبحاث الأمنية على مستوى الوطن العربي.

٤ ـ الاستفادة من مصادر المعلومات والعلوم الأمنية ومواكبة التطور ونقل المعرفة الأمنية من خلال المؤتمرات واللقاءات الدولية في مجال مكافحة الجريمة والعدالة الجنائية .

٥ ـ استحداث أساليب بحثية متنوعة توفر البيانات الأساسية للمشكلات الأمنية في الوطن العربي .

٦ ـ التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث الأمنية في الدول العربية ، مما يتيح لمركز الدراسات والبحوث مواكبة النشاط العلمي في الدول العربية من جهة ، وأن يكون قناة اتصال بمصادر الأبحاث العلمية الأمنية خارج الوطن العربي من جهة أخرى .

٧ ـ وضع جدول أعمال مركز الدراسات والبحوث السنوي على نهج علمي يستهدف الجودة النوعية حتى تكون الأبحاث العلمية رائدة وموجهة للاستراتيجيات والخطط الأمنية العربية .

٨ ـ ربط البحث العلمي الأمني العربي بالاحتياجات الأمنية العربية ، مثل الدراسات الاستشرافية والتنبؤ بالمشكلات الأمنية ، واستباق الحدث الإجرامي ، وتقديم الحلول العملية .

٩ ـ الربط بين الدراسات والبحوث العلمية الأمنية ، وبرامج المركز الأخرى بحيث تكون نتائج البحوث هي منطلق الندوات واللقاءات العلمية والاجتماعات التنسيقية بين الخبراء والتنفيذيين .

١٠ ـ إعداد الدراسات والبحوث الأمنية الإقليمية لمواكبة المشكلات الأمنية الخاصة بمجموعات الدول العربية ذات الخصائص الأمنية والاجتماعية المتميزة .

١١ ـ استخدام أسلوب البحث العلمي التطبيقي المتعدد الحقول للمساعدة في رسم السياسات الأمنية واتخاذ القرارات المناسبة خاصة وقد أصبحت للمشكلات الأمنية خصائص متشعبة، إذ نجد للظاهرة الإجرامية الواحدة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والتربوية . . . وغيرها مما يتطلب معالجة عملية لهذه المشكلات.

١٢ ـ تنظيم مؤتمرات سنوية لمناقشة الأبحاث وطرح المشكلات الأمنية وتبادل الآراء مع الخبراء والمعنيين بالمسائل الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي، باعتبار أن المؤتمرات العلمية تطرح القضايا الكبرى التي تشغل المجتمع الإنساني كما تتيح فرصة طرح المسائل الأمنية العربية ومعالجتها السديدة القائمة على التراث الإسلامي ومبادئه وقيمه الراسخة.

١٣ ـ تبني الدعوة إلى مشاركة القطاع الخاص والأفراد في دعم الدراسات والبحوث العلمية الأمنية ونشر الثقافات الأمنية، والمشاركة في المساعي المبذولة للوقاية من الجريمة والانحراف في المجتمع العربي.

١٤ ـ إعداد قواعد معلومات رئيسة حول الخبراء والاختصاصيين والقضايا والظواهر الاجتماعية ومصادر البحث العلمي والمعلومات الأمنية والبحثية ذات العلاقة» (دليل مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢٢، ص١٣).

٦ . ٥ الخاتمـــة

ان مركز الدراسات والبحوث في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية قد اهتم بالكثير من الانشطة المتعلقة بالشؤون الأمنية والتربوية والجنائية والعدلية ومن بينها اصدار الكتب والنشرات الدورية والمجلات العلمية واقامة المؤتمرات والندوات . إذ انه خلال الفترة من ١٤٠٢هـ إلى عام ١٤٢٥هـ (١٩٨٢ - ٢٠٠٤م) .

وفي نهاية هذه الورقة نرى أهمية تقديم بعض التوصيات لتفعيل دور مراكز البحوث العربية من جهة ، ومن جهة ثانية التنسيق فيما بينها على الوجه الذي يحقق خدمة مصالح الأمة وأمنها الفكري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتربوي وتتمثل هذه المقترحات فيما يلي :

١ - ضرورة التعاون والتنسيق وتوثيق الروابط بين مراكز البحوث في جميع المجالات عامة و المجال الأمني على وجه الخصوص ، والعمل على تبادل المعلومات والخبرات .

٢ - زيادة الدعم المالي المخصص لمراكز البحوث وتزويدها بالكوادر والتقنيات المتطورة .

٣ - العمل على الحد من العوائق الإدارية والعلمية وغيرها .

٤ - العمل على انشاء مكتب وحدة تنسيق للبحوث في مكاتب الاتصال العربية .

٥ - دعوة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إلى عقد ندوة حول : مناهج البحث في العلوم الأمنية ، وتوسعة قاعدة المشاركة للمتخصصين في هذا الميدان من الدول العربية .

٦ - دعوة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إلى انشاء دبلوم يتخصص في مجال مناهج البحث العلمي واساليبه في الحقل الأمني بما يلبي حاجة الأجهزة الأمنية والعدلية من الكوادر البشرية المؤهلة .

المراجـــع

بوحوش، عمار (١٩٨١م)، دليل الباحث في إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية، مطبعة السفير، الرياض.

بيومي، محمد أحمد (١٩٩٩م)، ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج، الإسكندرية: الفنية للطباعة والنشر.

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، (١٤٢٣)، دليل مركز الدراسات والبحوث.

ــــــــــــ، (١٤٢٠)، دليل الأكاديمية.

الجحني، علي فايز (١٤٢٠هـ)، حماية الفكر وتحديات البحث العلمي، في كتاب الملتقى العلمي حول حماية الحقوق الفكرية، كلية التقنية بالرياض.

ــــــــــــ، (١٤٢٠)، رؤية للأمن الفكري وسبل مواجهة الفكر المنحرف، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ٢٧، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

ــــــــــــ، (١٤٢١هـ)، الإرهاب: الفهم المفروض للإرهاب المرفوض، الرياض: مطبعة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الحازمي، خالد حامد (١٤٢١هـ)، أصول التربية الإسلامية، الرياض: دار عالم الكتب.

حسان، حسان محمد (١٤٠١)، وسائل مقاومة الغزو الفكري للعالم الإسلامي، جدة: دار الاصفهاني للطباعة.

الحيدر، حيدر بن عبدالرحمن (١٤٢٢هـ)، الأمن الفكري في مواجهة المؤثرات الفكرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية الشرطة في جمهورية مصر العربية.

الخريف، رشود بن محمد (١٤١٩هـ)، الجريمة في المدن السعودية: دراسة في جغرافية الجريمة، الرياض: مركز أبحاث الجريمة.

خضر، عبدالفتاح (١٤١٢)، أزمة البحث العلمي، مطبعة السفير، الرياض.

خوج، عبدالله؛ وعبدالسلام، فاروق (١٤٠٩هـ)، الأسرة العربية ودورها في الوقاية من الجريمة والانحراف، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

السيف، محمد إبراهيم (١٩٩٦م)، الظاهرة الاجتماعية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي بين التصور الاجتماعي وحقائق الاتجاه الإسلامي، الرياض: مطابع العبيكان.

الشرقاوي، أنور محمد (١٩٧٧م)، انحراف الأحداث، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

الصنيع، صالح إبراهيم (١٤١٤هـ)، التدين علاج الجريمة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الضبيعان، سعد عبدالله (١٤١٥هـ)، نظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.

عبدالمتعال، صلاح (١٤٠٠)، التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية، القاهرة: دار غريب للطباعة.

العمري، أحمد سويلم (١٩٦٧م)، حقوق الإنتاج الذهني، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

العيسوي، عبدالرحمن (١٤١٠هـ)، شخصية المجرم ودوافع الجريمة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

غباري، محمد سلامه (٢٠٠٢)، الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .

متولي، مصطفى (١٤٢٠)، دور جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الارتقاء بالكتاب الأمني العربي، بحث غير منشور، كلية التدريب بالأكاديمية .

المجذوب، أحمد علي (١٤٠٨هـ)، الأمن الفكري والعقائدي : مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه، في كتاب نحو استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

مركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١٢)، الأسرة السعودية والواقع الحضاري المعاصر، الرياض .

نصير، محمد محمد (١٤١٣)، الأمن والتنمية، الرياض : شركة العبيكان .

الوادعي، سعيد بن مسفر (١٤١٨هـ)، الأمن الفكري الإسلامي، مجلة الأمن والحياة، العدد ١٨٧، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

وسائل التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة

د. سند بن لافي الشاماني

٧ . وسائل التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة

المقدمـــة

الأمن والأمان، هما عماد كل جهد تنموي، وهدف مرتقب لكل المجتمعات على اختلاف مشاربها ، ويشتد الأمر بخاصة في المجتمعات المسلمة، التي إذا آمنت أمنت، وإذا أمنت نمت؛ فانبثق عنها أمن وإيمان، إذ لا أمن بلا إيمان، ولا نماء بلا ضمانات واقعية ضد ما يعكر الصفو في أجواء الحياة اليومية . لما للأمن من وقع في حس الناس، من حيث تعلقه بحرصهم على أنفسهم، فضلاً عن كونه هبة الله لعباده، ونعمة يغبط عليها كل من وهبها ، ولا غرو في ذلك فقد امتن الله تبارك وتعالى على عباده بهذه النعمة الجليلة بمفهومها الشامل فقال تعالى ﴿ **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ** ﴿٨٢﴾ ﴾ (سورة الأنعام) ، وقال النبي ﷺ : «من أصبح آمناً في سربه، معافىً في جسده، عنده قوت يومه؛ فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها» . (الألباني ، ١٤٠٦هـ ، ص ١٠٤٤) .

والمجتمعات الإسلامية في أمس الحاجة إلى الأمن الفكري الذي جاء الإسلام ليحفظه على المسلمين فإن الدين قول وعمل واعتقاد ، والاعتقاد محله القلب والفكر ؛ فقد جاء الإسلام ليحفظ على الناس ضرورات خمس هي مقاصد الشريعة ، أولها وأهمها : ضرورة الدين فكل اعتداء على الدين قولاً أو فعلاً فإن الشريعة الإسلامية تحرّمه وتمنع منه ، ويشمل ذلك الاعتداء على عقائد الناس ومحاولة تغييرها والإخلال بأمنهم الفكري والسعي في انحراف الفكر . (الشدي ، ١٤٢٥هـ ، ص ١٦٨) .

ومن أجل استتباب الأمن في المجتمعات جاءت الشريعة الغراء بالعقوبات الصارمة، وحفظت للأمة في قضاياها ما يتعلق بالحق العام والحق الخاص. والقاعدة المقررة تقول: إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولأجل أن نعرف حقيقة الأمن وصورته فلابد أن تكون هذه المعرفة متصفة بالشمولية، وأن لا تكون ضيقة العطن، مستهجنة الطرح، من خلال قصر بعض الأفهام حقيقة الأمن على ناحية حماية المجتمع من الجرائم فحسب، وأن يقصر مفهوم حمايته على جناب الشرط والدوريات الأمنية في المجتمعات بعامة ـ مع الاعتراف المثمن لدورها في إقرار الأمن وصون النظام ومكافحة الجريمة ـ كلا، فالحديث عن الأمن ليس مقصوراً على هذا التصور البسيط، إذ الحقيقة أشد من ذلك والخطب أعظم كما يفهم من نصوص الوحيين.

فإذا استحضرنا هذا التصور بما فيه الكفاية، وجب علينا بعد ذلك أن نعلم شمولية الأمن، وأنه ينطلق بادي الأمر في عقيدة المجتمع، وارتباطه الوثيق بربه، والبعد عن كل ما من شأنه أن يوقع أفراده في الخوف بدل الأمن، والزعزعة بدل الاستقرار.

والإسلام هو دين السلام، يقول اللّه تعالى: ﴿ **وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ** ﴿٨٥﴾ ﴾ (سورة آل عمران).

ويقول النبي ﷺ لعظيم الروم: «أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين . . .». (حميد الله، ١٤٠٧هـ، ص ١٠٩).

ولابد من تنمية الشعور بالاستقلالية في التفكير والمنهج المستمد من كتاب اللّه وسنة الرسول ﷺ وترك التقليد والتبعية، وتفعيل أدوار الوسائط

المجتمعية وفي مقدمتها الأسرة المسلمة التي ينظر إليها الإسلام على أنها الخلية الأساسية في بناء المجتمع(الجحني ، ١٤٢٥هـ ، ص ٨١). وكذلك الاهتمام بالتطبيق الرشيد للبحوث والدراسات النافعة لمعالجة أوضاع المجتمع وحل مشكلاته؛ وهذا المطلب يتحقق عن طريق استثمار وسائل التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة ، في ضوء إستراتيجية واضحة المعالم .

٧ . ١ معوقات التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة

إن البحوث المتخصصة في الوطن العربي لا تزال تعاني كثيراً من المشكلات التي تحول دون تحقيقها لأهدافها بالشكل المأمول وذلك لأسباب عديدة منها :

١ ـ تدني ما ينفق على البحث في الوطن العربي وهناك شبه اتفاق عالمي على أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج الإجمالي هي١٪ ليحقق الآثار المناسبة لقطاعات المجتمع إلا أن نسبة ما ينفق على البحث العلمي في الوطن العربي لم تتجاوز ١٤ , ٠ ٪ من الناتج المحلي حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٢م مقابل ٢٣ , ٢٪ في إسرائيل و ٩ , ٢ ٪ في اليابان و ٦٢ , ١ ٪ في كوريا((المسلم، ٢٠٠٢م) . لأن البحوث التطبيقية والبحتة والنظرية تتطلب صرف المليارات من الريالات والكثير من الجهد والوقت. والشراكة في هذا المشروع تجعل المشتركين يتقاسمون هذه الأعباء.

يضاف إلى هذا عدم اهتمام القطاع الخاص بالبحث العلمي ، حيث يلاحظ تردده في تبني مشاريع بحثية ، والتعاون المحدود معه يمكن عزوه إلى سعيه إلى جهات خارجية لتنفيذ البحوث بسبب عدم الثقة في المؤسسات البحثية المحلية أو لكسب الوقت في ظل المتغيرات الجديدة (العمود والعبد القادر، ١٤٢١هـ ، ص ٦٣٤ - ٦٣٥) .

٢ - عزلة مراكز البحوث حتى في البلد الواحد . . بحيث لا يعرف كل مركز ماذا يعمل المركز الآخر . . بل ربما لا يعرف باحث ماذا يفعل الباحث الآخر . . بسبب غياب التعاون والتنسيق بينها ، ولعدم وجود قنوات فعالة لإيصال المعلومة البحثية للمستفيد بسبب غياب وجود قاعدة معلومات وطنية ، أو لصعوبة وصولها بسبب الروتين الإداري ، أو لسريتها ! ! ونأمل أن يعمل هذا اللقاء المبارك في هذه البلدة المباركة على حل هذه الإشكالية ورسم إستراتيجية للعمل المشترك الذي يحقق مطلب التنسيق والتكامل و يوفر الوقت والجهد والمال .

٣ - موضوعات البحوث لا تخدم بالمستوى المطلوب القضايا والممارسات الميدانية ، والمشكلات الاجتماعية ؛ ومنها الأمنية بالمستوى الذي نطمح له ، كما أن تطبيق التجارب يحتاج إلى شراكة موسعة بحيث يمكن تطبيق عدد كبير منها في آن واحد لتبني عدد كبير من التجارب التي يثبت نجاحها في وقت قصير ؛ الأمر الذي سيؤدي إلى حل مشكلة التخلف الذي تعاني منه المجتمعات في كثير من المجالات .

٤ ـ غياب إستراتيجية للبحوث تتناسب مع خطط وبرامج التنمية الشاملة وتجعل القرار الاجتماعي أو الأمني في مجمله مبنياً على الخبرة، التي مع أهميتها فإنها ليست كافية، وتوفير مثل هذه الإستراتيجية وتفعيلها يجعل صاحب القرار يطمئن إلى قراره.

٥ ـ كثير من البحوث العلمية المنجزة لا تجد طريقها للتنفيذ في معظم الأحيان لسبب جوهري هو الافتقار لسياسة التسويق المطلوبة لهذه البحوث، ولغياب التنسيق والتكامل بين مراكز البحوث والقطاع الخاص تمويلاً وتسويقاً. ولا بد من الاشتراك في قائمة البحوث التي يتم إجراؤها علماً وممارسة لتفادي الازدواجية في إجراء البحوث، وحتى يمكن كذلك التنسيق بين بعض الجهات للاشتراك في بحث معين تهتم به تلك الجهات.

٦ ـ ندرة وجود الباحث الحقيقي المتمكن الذي يقوم بجميع مراحل البحث بنفسه ويعي أبعاده وأهدافه وتطبيقاته حتى إذا ما انتهى بحثه عمل مع المستفيدين منه على تطبيقه ومعرفة نتائجه في الميدان. (الخبتي، ١٤٢٥هـ، ص ٢).

وفي نظري أن تبني إستراتيجية موحدة للتكامل والتنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة هو الحل الناجع للتخلص من هذه المعوقات.

٧ . ٢ ملامح الإستراتيجية التكاملية المطلوبة

بالرغم من كل ما قامت وتقوم به مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة فأن الطريق للوصول إلى البحث الجيد واستغلال كافة وسائل التنسيق مازال شاقاً ويحتاج أولاً إلى إستراتيجية واضحة المعالم. . ولعل من أهم معالمها ما يلي:

١ ـ التركيز على معالجة القضايا النابعة من خطط واستراتجيات البلاد الاجتماعية والأمنية وغيرها ، والتي تكشف الطريق لمزيد من التطوير والتحسين وأن يتم تحكيمها واعتمادها .

٢ ـ الاهتمام بوضع خطة تؤدي إلى اعتماد القرارات على نتائج أبحاث ودراسات وبيانات موثقة تضمن سلامة القرار وتحقيقه لأهدافه ، ولتطمئن القيادات العليا على قراراتهم من خلال قناة البحث وجمع البيانات الدقيقة .

٣ ـ تحديد خطوات البحث منذ إقراره حتى تطبيقه في الميدان ؛ لضمان إقرار دعم بحوث تتعلق بمشاريع وخطط تؤدي إلى الارتقاء بالعملية التنموية والأمنية، وألا يكون مصيرها الرفوف والأدراج .

٤ ـ تحديد من هو الباحث الذي يقود البحث والذي سيشارك فيه .

٥ ـ تحديد آليات التجارب العربية والعالمية التي يمكن نقلها وتجريبها على نطاق محدود لتحديد الفائدة منها وإمكانية توسيع تطبيقها .

نأمل الوصول إلى إستراتيجية للبحوث على كافة المستويات يتم تبنيها من قبل المعنيين للوصول إلى الأهداف التالية :

أولاً: لأن البحوث التطبيقية والبحته والنظرية تتطلب صرف المليارات من المبالغ والكثير من الجهد والوقت . والشراكة في هذا المشروع تجعل المشاركين يتقاسمون هذه الأعباء .

ثانياً: تطبيق التجارب يحتاج إلى شراكة موسعة بحيث يمكن تطبيق عدد كبير من التجارب في آن واحد مما يؤدي إلى تبني عدد كبير من التجارب التي يثبت نجاحها في وقت قصير الأمر الذي سيؤدي إلى حل مشكلة التخلف الذي نعاني منه في كثير من المجالات .

ثالثاً: الاشتراك في قائمة البحوث التي يتم إجراؤها علماً وممارسة لتفادي الازدواجية في إجراء البحوث، وحتى يمكن كذلك التنسيق بين بعض الجهات للاشتراك في بحث معين تهتم به تلك الجهات.

على أن تتضمن تلك الإستراتيجية إعداد دليل شامل للبحوث التي يتم إجراؤها من قبل مختلف الجهات، بحيث يوضع في هذا الدليل ملخص البحث والجهة التي قامت به وتاريخه وكيفية الحصول عليه، وعمل موقع على الانترنت يحدد الجهة المسئولة عنه ونشر هذا الدليل عليه ومتابعة تحديثه بشكل يومي. وكذلك عقد ندوة سنوية على مستوى دول الخليج وعلى مستوى الوطن العربي يتم خلالها عرض أهم البحوث والتجارب والمواد المعربة وتتولى لجنة اختيار كل ذلك من مجموع ما تنتجه كافة الدول وكذلك تخصيص جائزة سنوية تمنح للأعمال المتميزة مما يعرض في هذه الندوة لتشجيع التنافس والتميز. وتحقيق ذلك ميسور بإذن الله متى صحت العزائم وتضافرت الجهود.

٧ . ٣ وسائل التنسيق والتكامل

كثيرة هي الوسائل التي يمكن تفعيلها لتحقيق التنسيق والتكامل بين مراكز البحوث العلمية المختلفة وأجهزة العدالة الجنائية للوقوف في وجه مهددات الأمن ومستجدات الجرائم، والسعي لتحصين المجتمعات ليتحقق الأمن والاستقرار والتنمية بمفهومها الشامل، ومن أهم تلك الوسائل . . .

٧ . ٣ . ١ الزيارات الداخلية والخارجية

من أهم وسائل التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة قيام الباحثين بزيارة بعضهم بعضاً لتبادل الخبرات والتعرف على الإمكانات البحثية المتاحة، والخروج بمعلومات هامة حول المشكلات

الحقيقية التي تواجه القطاعات المختلفة ومحاولة صياغتها على هيئة مشاريع بحثية تساعد على تجاوز تلك المشكلات ، والخروج ببعض الأفكار والملاحظات حول الأنشطة البحثية الضرورية لمواجهة المشكلات التي تعاني منها المنطقة والتي ستؤخذ بعين الاعتبار عند اقتراح الأولويات البحثية .

٧ . ٣ . ٢ ترتيب لقاءات علمية و تشاورية بين المسئولين عن البحوث

لابد من عقد اللقاءات العلمية والتشاورية بين مسئولي البحوث في الدول العربية لمزيد من التنسيق والتكامل . وللتعرف على مشكلات القطاعات المختلفة عن كثب وللتعريف بالجهود التي تقوم بها في دعم البحوث ولمناقشة العقبات التي تعترض مسيرة الأبحاث لاقتراح الحلول المناسبة مع المسئولين عن البحوث في الجهات الحكومية والخاصة . و التشاور وتبادل الرأي في المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك لبلورة أولويات البحوث ولبحث سبل الدعم ولتسهيل وتسريع عملية تنفذ البحوث وتعميم الاستفادة من نتائجها .

٧ . ٣ . ٣ عرض نتائج البحوث

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق دعوة المختصين في القطاعات الحكومية والخاصة ، وعقد لقاءات علمية تعرض فيها نتائج المشاريع البحثية المنتهية بطريقة مبسطة وتناقش ، وطباعة إصدارات البحوث المدعمة المنتهية والتي توصلت إلى نتائج هامة تفيد شريحة كبيرة من المجتمع ، وتوزيع تلك الإصدارات على الباحثين والمهتمين بالبحث العلمي في القطاعين العام والخاص والأفراد . والاهتمام بوضع ملخصات البحوث الجارية والمنتهية المدعمة على شبكة الإنترنت العالمية مما يجعلها متاحة للجميع . وتزود الجهات المختلفة بقائمة متكاملة بالبحوث المنتهية لتحديد البحوث التي تقع

في مجال اهتمام تلك الجهات، وتزويدهم بنسخ من كامل التقارير الفنية النهائية.

٧ . ٣ . ٤ الاستفادة القصوى من وسائل الاتصال

ايجاد المعلومات لا يعد مشكلة من المشكلات التي تواجه الباحثين أو مراكز البحوث إذا ما استخدمت وسائل الاتصال بكفاءة حسب طبيعة البحث، ولذا فإن من أهم وسائل التنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة الاستفادة القصوى من وسائل الاتصال المتمثلة في الرأي العام، والدعاية، والإعلان، والعلاقات العامة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؛ كالانترنت والهاتف، والفاكس، والتلكس، والحاسب الآلي، والبريد العادي والبريد الالكتروني والبرقيات وغيرها.

٧ . ٣ . ٥ إنشاء لجان وطنية متخصصة بالبحث العلمي

وتكون مهمة هذه اللجان متابعة المؤشرات العلمية والتقنية في الدول المتقدمة، والتنسيق بين المراكز البحثية، ومنع الازدواجية وتوحيد الجهود، وتعيين مجالس لمجالات البحوث المختلفة، تتألف من المختصين ومن قطاعات مختلفة تقوم بتحديد الأولويات البحثية، وتقدم مقترحات حول الأمور التي تهم البحث العلمي والاستفادة من نتائجه.

٧ . ٣ . ٦ تفعيل آليات التنسيق والتكامل وتبادل المعلومات

وذلك للاستفادة من نتائج البحوث، والدراسات على المستوى المحلي، و الوطني، والإقليمي، والعالمي، وتفعيل وتقوية العلاقة بين الباحث، والجهة الطالبة للبحث والجهة المستفيدة، ووضع آلية لإيصال نتائج البحوث إلى المستفيد النهائي.

وللارتباط الوثيق بين البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية، فإن الوصل بين هذه الجهات من خلال جهاز مركزي يقوم بالربط بينها يعد أيضاً أمراً بالغ الأهمية. فمن خلال ذلك يمكن تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي: معرفة الباحثين بالمشكلات التي تواجه قطاعات الإنتاج والخدمات للعمل على حلها بهدف تطوير الإنتاج وخفض تكلفته، ومعرفة القطاعات الإنتاجية والخدمية بنتائج البحوث التي أجريت والتي تهم قطاعاتهم وأخيراً تبادل الخبرات في الجوانب العلمية التطبيقية.

٧ . ٣ . ٧ دعم تطوير قاعدة معلومات للبحث العلمي

بحيث تضم قاعدة البيانات جميع البحوث المنتهية والقائمة وتجدد المعلومات فيها باستمرار، ولتفعيل الاستفادة لابد من وضع أنظمة ملزمة للقطاعات الحكومية والخاصة بتسهيل تبادل المعلومات، والاستفادة من نتائج البحث العلمي والتطوير التقني في القطاعين العام والخاص من خلال إنشاء مؤسسة وطنية للنشر العلمي. ويكون من مهام هذه المؤسسة نشر نتائج البحوث والكتب المترجمة، ووضع استراتيجيات لدعم وتشجيع ترجمة الكتب والأبحاث العلمية لتسهيل وصولها للمهتمي، وتبني استخدام اللغة العربية في البحث العلمي والتطوير التقني وتشجيع الترجمة في جميع المجالات الحيوية. وكذلك تطوير قاعدة للمعلومات من خلال شبكة الإنترنت لتسهيل الحصول على نتائج البحث العلمي من قبل القطاعات العامة والخاصة.

٧ . ٣ . ٨ تنويع وزيادة مصادر تمويل ودعم البحوث العلمية

وذلك بوضع أنظمة تكفل زيادة مصادر تمويل البحث العلمي، ووضع أنظمة تكفل التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم وتطوير البحث العلمي.

٧ . ٣ . ٩ الاستفادة من اتفاقيات التعاون الدولي والإقليمي

وذلك في مجالات البحث العلمي والتطوير التقني في نقل التقنية، وفي دعم البحوث من خلال تبادل الخبرات العلمية، والتقنية بين المراكز البحثية الدولية.

٧ . ٤ الخاتمة

ومن أجل تعزيز وسائل التنسيق والتكامل في أنشطة البحوث العلمية يجب أن أوكد على النقاط التالية:

١ ـ وضع استراتيجيات مشتركة للبحوث العلمية طويلة المدى.

٢ ـ وضع آليات فاعلة لتحديد أولويات البحوث العلمية من قبل المؤسسات ومراكز البحوث العلمية.

٣ ـ إيجاد آليات فاعلة لتوثيق العلاقة بين مراكز البحوث، والقطاعات العامة والخاصة وذلك للاستفادة من الإمكانيات البحثية في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تواجه تلك القطاعات.

٤ ـ تشجيع الزيارات واللقاءات بين المتخصصين في المؤسسات البحثية بهدف إيجاد تكامل وتعاون واستفادة من الإمكانيات والنشاطات العلمية.

٥ - إنشاء قواعد معلومات شاملة عن الإمكانات البحثية و إعداد أدلة شاملة لمراكز البحوث وإمكانياتها والبحوث المنفذة والمتخصصين .

٦ - الاهتمام بالنشر الإلكتروني لنتائج الأبحاث والدراسات وجعلها في متناول المستفيدين ، وتعزيز دور اللغة العربية في البحث العلمي .

٧ - عقد لقاءات دورية للقائمين على المؤسسات ومراكز البحوث للتنسيق والتشاور في قضايا البحث العلمي .

المراجـــع

القرآن الكريم

الألباني ، محمد ناصر الدين (١٤٠٦هـ). صحيح الجامع الصغير وزيادته ، ط ٢ .

الجحني ، على بن فايز (١٤٢٥هـ). الأسرة والأمن الفكري ، في ملخصات بحوث المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب المنعقد برعاية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

حميد الله ، محمد (١٤٠٧هـ). مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة .

الشدي ، عادل بن علي (١٤٢٥هـ). مسئولية المجتمع عن حماية الأمن الفكري لأفراده ، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من ٢١/ ٢ حتى ٢٤/ ٢ من عام ١٤٢٥هـ .

العمود ، أحمد بن إبراهيم ؛ والعبد القادر ، أحمد بن محمد (١٤٢١هـ). التنسيق والتكامل بين مراكز البحث العلمي ، بحث مقدم لندوة : البحث العلمي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية , الواقع والمعوقات والتطلعات ، الرياض ، خلال الفترة من١٦ـ١٨ شعبان ١٤٢١هـ .

المسلم ، محمد بن علي (د. ت). البحث العلمي في خدمة التنمية الخليجية الصناعية .

التوصيات

انبثقت عن الأوراق العلمية التي قدمت في الاجتماع وتقارير الوفود المشاركة، والمناقشات التي درات خلاله التوصيات التالية:

١ ـ تفعيل سبل التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة في الدول العربية بإنشاء لجنة للتنسيق ووضع الآليات المناسبة لتحقيق ذلك من قبل مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢ ـ التأكيد علي تضافر الجهود التربوية والتعليمية والإعلامية والأمنية في معالجة قضايا الأمن الفكري، وعقد ندوات مشتركة وورش عمل بين علماء الشريعة والمتخصصين في التربية والاجتماع وعلم النفس والإعلام ورجال الأمن والمؤسسات الأهلية.

٣ ـ التأكيد على وظيفة المؤسسات الدينية في معالجة قضايا الأمن الفكري، وتفعيل دور المسجد في ترسيخ الأمن الفكري في المجتمع.

٤ ـ قيام مراكز البحوث والعدالة الجنائية ومكافحة الجريمة في الدول العربية بإجراء دراسة متكاملة حول الأمن الفكري تبدأ بدراسات محلية في كل دوله وصولاً إلى إستراتيجية شاملة لمعالجة قضايا الأمن الفكري في الوطن العربي، مع الاستفادة من الدراسات السابقة في هذا المجال.



الاخراج الفني والطباعة ـ مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥

ردمك: ٢ ـ ٥ ـ ١ ـ ٩٦٣١ ـ ٩٩٦٠